وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد / الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في بلدان مختارة مع اشارة للعراق

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

غالب عماد عمران حمد

بإشراف

أ.م.د. إيمان عبدالكاظم جبار الكريطي

1445هـ 2024 م

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

”يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ“

صَدَقَ اَللَّهُ العلي اَلْعَظِيمُ

سورة المجادلة

الآية (11)

إقرار المشرف على الرسالة

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة بـ (دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في بلدان مختارة مع اشارة للعراق) المقدمة من الطالب (غالب عماد عمران حمد) جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء . وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

التوقيع :

اسم المشرف : ايمان عبد الكاظم جبار الكربطي

المرتبة العلمية : استاذ مساعد دكتور

التاريخ : / / 2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)

ا.م. د حضير عباس حسين الوائلي

/ / 2024

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في دول مختارة مع اشارة للعراق) وناقشنا محتوياتها وفيما له علاقة بها للطالب غالب عماد عمران ، ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جدا).

رئيس اللجنة

التوقيع :

الاسم : سرمد عبد الجبار هداب ال خير الله

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : / / 2024 م

عضو اللجنة

التوقيع :

الاسم : راضي عبيد نغيمش

المرتبة العلمية :أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : / / 2024 م

عضو اللجنة

التوقيع :

الاسم : شيماء رشيد محيسن الياسري

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : ١/ ٥/ 2024م

عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع :

الاسم : ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي

المرتبة العلمية: استاذ مساعد دكتور

التاريخ : / / 2024م

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع:

العميد: أ.م.د هاشم جبار حسين الحسيني

التاريخ : / / 2024

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على قرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الا قتصاد للطالب (غالب عماد عمران) الموسومة بـ (دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في بلدان مختارة مع اشارة للعراق) ارشح هذا البحث للمناقشة .

أ.د علي احمد فارس

مُعاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

ورئيس لجنة الدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الاهداء:

الى من ارسله الله رحمة للعالمين رسول الله محمد (صل الله عليه واله وسلم)

إلى الشخص الذي أمدني بالعطاء و القوة و الشموخ أبي الغالي (رحمه الله تعالى)

إلى الشخص الذي أمدني بالحب و الحنان و العطاء و الوفاء أمي الغالية

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة

إلى سندي و عزوتي و فرحتي ووسامي أخوتي الأعزاء

إلى فلذات كبدي وفرحة عمري أطفالي

إلى كل الاصدقاء و الأقارب أهدي إليكم بحثي العلمي

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربي اوزعني أن شكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين) صدق الله العظيم ، سورة النمل ، الآية (19) .

احمد الله حمدا كثيرا على ماهدانا اليه وما انعم علينا به من نعم لو حاولنا عدها لما احصيناها ، واصلي واسلم على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه المنتجبين .

يطيب لي بعد ان اتممت رسالتي هذه ، ان اتوجه بالشكر والثناء الى الاستاذ الفاضل الدكتورة ايمان عبد الكاظم جبار الكريطي لتحملها عناء الاشراف على هذه الرسالة ومتابعتها المستمرة ليّ بالنصح والارشاد والتوجيه ، والذي كان لإشرافها العلمي الدقيق وتوجيهاتها السديدة وما جادت به نفسها الكريمة من خلق نير، الاثر البالغ في اظهار الرسالة وإنجازها على نحو نافع ومفيد ، وتبقى المفردة اللغوية قاصرة عن التعبير عما يختلج في داخلي من مشاعر الود والاحترام تجاهها وفقها الله وجزاها خير الجزاء .

كما اتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الافاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وبما سوف يبدوه من ملاحظات واراء علمية قيمة تسهم في بناء هذه الرسالة .

وكما اتقدم بالشكر والامتنان الى السيد الدكتور عميد كلية الادارة والاقتصاد المحترم والسيد رئيس قسم الاقتصاد والسادة اساتذة القسم .كما يسرني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتورة علياء الزركوشي في جامعة ديالى لما بذلته لي من نصح وارشاد لإتمام رسالتي .

ومن واجب العرفان بالجميل ان اتقدم بالشكر الى زملائي طلبة الدراسات العليا واتمنى لهم جميعا دوام الموفقية والنجاح وان ينعم الله عليهم بالخير والبركة .

ولا يفوتني ان اقدم شكري وامتناني لكل من مد لي يد العون وساعدني في إتمام هذه الرسالة .

فجزا الله الجميع عني خير جزاء المحسنين ووفقهم لما يحبه و يرضاه إنه هو السميع العليم .

ومن الله التوفيق والسداد

الباحث

المستخلص

تلعب اسعار الصرف دورا هاما في مستويات الفقر . إذ يمكن تمثيل سياسة اقتصادية تستهدف الحفاظ على استقرار اسعار العملة المحلية تجاه الدولار والحد من الفقر إذ يعمل ذلك في الحد من التضخم المفرط ومن ثم سيتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا بدوره سيعمل على تحسين الجهاز الانتاجي للدول عينة الدراسة وبالتالي سوف يؤدي الى زيادة الصادرات المحلية تجاه العالم وينتج عن ذلك زيادة الانتاج المحلي وتخفيض معدلات البطالة ومن ثم استهداف الفقر من حيث تشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل في المؤسسات والشركات والمعامل الانتاجية في مختلف الاختصاصات .

وحاول البحث التعرف على دور اسعار الصرف في تأثيرها على مستويات الفقر في الجزائر ومصر مع امكانية الافادة منها في العراق ، إذ تعتمد الجزائر بشكل كبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي لاقتصادها في الاسواق العالمية ، في حين عاش الاقتصاد المصري ظروفا صعبة ادت الى ارتفاع مستويات الفقر .

ومن اهم ما توصل اليه البحث الى جملة من الاستنتاجات لعل ابرزها تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في استقرار اسعار صرف العملة تجاه العملات الاجنبية لاسيما الدولار وتحقيق نمو اقتصادي يعمل على تخفيض مستويات الفقر في دول عينة الدراسة .

وعليه يوصي البحث بضرورة المحافظة على قيمة العملة المحلية من التدهور ووضع سياسات اقتصادية تستهدف العمل على زيادة القدرات الانتاجية مع الزام الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات بوضع وتحديد مدى زمني للتنفيذ وايجاد اسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ ، والعمل على انشاء قاعدة بيانات للأفراد الذين هم تحت خط الفقر من اجل ايجاد فرص عمل للإيدي العاملة المعطلة للحد من ظاهرة الفقر .

فهرس المحتويات

ت	المحتويات	رقم الصفحة
.1	الآية الكريمة	أ
.2	الاهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	المستخلص	د
.5	فهرس المحتويات	هـ - ز
.6	فهرس الجداول	ز- ح
.7	فهرس الاشكال	ط
.8	فهرس المخطط	ي
.9	المقدمة	1
.10	أولا : اهمية البحث	3 -2
.11	ثانيا : مشكلة البحث	
.12	ثالثا : فرضية البحث	
.13	رابعا : اهداف البحث	
.14	خامسا : منهجية البحث	
.15	سادسا : الحدود الزمانية والمكانية	
.16	سابعا : هيكلية البحث	
.17	الدراسات السابقة	6 – 4
.18	الفصل الاول : التأصيل النظري لسعر الصرف والفقر	52 – 7
.19	المبحث الاول : سعر الصرف (مفاهيم وأسس)	19 – 9
.20	اولا : مفهوم سعر الصرف	9
.21	ثانيا : انواع سعر الصرف	11 – 10
.22	ثالثا :العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف	17 – 12
.23	المبحث الثاني: الفقر (المفهوم / والانواع / والعوامل)	36 – 20
.24	اولا : مفهوم الفقر	21 – 20
.25	ثانيا : انواع الفقر	22 – 21
.26	ثالثا : خطوط الفقر	24 – 23
.27	رابعا: مؤشرات الفقر	26 – 24
.28	خامسا : مقاييس الفقر	30 – 26
.29	سادسا : العوامل المسببة لظاهرة الفقر	31 – 30
.30	سابعا : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر	33 – 32
.31	ثامنا : سبل التخفيف من حدة ومؤثرات الفقر	36 – 33
.32	المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتغيرات سعر الصرف واثره على الفقر	52 – 37

.33	اولا : العلاقة بين سعر الصرف والفقر	38 – 37
.34	ثانيا : دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر	43 – 38
.35	ثالثا : تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال التضخم	48 – 44
.36	رابعا : تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال النمو الاقتصادي	51 – 48
.37	خامسا : تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال حركة رؤوس الاموال الدولية	52
.38	الفصل الثاني : دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في دول مختارة	107 – 53
.39	المبحث الاول :تحليل تغيرات سعر الصرف في الجزائر	72 – 55
.40	اولا : التطور التاريخي لسعر الصرف الجزائري	56 – 55
.41	ثانيا : تحليل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للمدة من (2004 – 2022)	59 – 57
.42	ثالثا : تطور الميزان التجاري في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	62 – 59
.43	رابعا : تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	65 – 63
.44	خامسا : تغير مستويات الفقر في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	72 – 65
.45	المبحث الثاني : دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر للمدة (2004 – 2022)	87 – 73
.46	اولا : تطور تغيرات سعر صرف الجنيه المصري للمدة (2004 – 2022)	75 – 73
.47	ثانيا : تطور الميزان التجاري في مصر للمدة (2004 – 2022)	79 – 75
.48	ثالثا : تطور التضخم في مصر للمدة (2004 – 2022)	81 – 79
.49	رابعا :مستويات الفقر في مصر للمدة (2004 – 2022)	83 – 81
.50	خامسا : تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في مصر للمدة (2004 – 2022)	84 – 83
.51	سادسا : انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر للمدة (2004 – 2022)	87 – 85
.52	المبحث الثالث : تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)	105 – 88
.53	اولا : دور تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004 – 2022)	92 – 88
.54	ثانيا : واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2004 – 2022)	95 – 92
.55	ثالثا : تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)	98 – 96
.56	رابعا :مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)	100 – 98
.57	خامسا : واقع الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2022)	102 – 101
.58	سادسا : انعكاسات تغيرات اسعار الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر في العراق (2004 – 2022)	105 – 103

.59	الفصل الثالث قياس وتحليل دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر لتجارب دول العينة	144 – 106
.60	المبحث الاول : التأصيل النظري للتحليل القياسي	116 – 110
.61	المطلب الاول : مفهوم اختبارات السكون Stationary Test	114 – 110
.62	المطلب الثاني : منهجية التكامل المشترك وانموذج ARDL	116 – 114
.63	المبحث الثاني :عرض نتائج القياس وتحليلها في دول مختارة	144 – 117
.64	المطلب الاول : توصيف المتغيرات المستخدمة في الانموذج القياسي	118 – 117
.65	المطلب الثاني : عرض نتائج سكون السلاسل الزمنية ومناقشتها	121- 119
.66	المطلب الثالث : عرض نتائج انموذج ARDL ومناقشتها	144 – 122

فهرس الجداول

ت	المحتويات	رقم الصحفة
.1	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004 – 2022)	58
.2	الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الجزائر للمدة (2004 -2022)	60
.3	تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	64
.4	مستويات الفقر في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	67
.5	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	69
.6	سعر صرف الدينار الجزائري ومستويات الفقر	71
.7	سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار	74
.8	تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في مصر	76
.9	تطور معدلات التضخم في مصر للمدة (2004 – 2022)	80
.10	مستويات الفقر في مصر (2004 – 2022)	82
.11	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في مصر	84
.12	انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر	86
.13	تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022)	91
.14	تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004 – 2022)	93
.15	تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)	97
.16	تطور مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)	99
.17	تطور الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2022)	102

.18	انعكاسات تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر (2004 – 2022)	104
.19	الفرق بين اختبار PP واختبار ADF	113
.20	متغيرات الدراسة من حيث (الاسم ، والنوع ، والرمز المستخدم) في انموذج ARDL	117
.21	نتائج اختبار ADF	120
.22	نتائج اختبار (PP)	121
.23	نتائج اختبار انموذج ARDL	122
.24	نتائج اختبار الحدود Bounds test	123
.25	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير	124
.26	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	126
.27	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM	127
.28	نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)	127
.29	نتائج اختبار انموذج ARDL	130
.30	نتائج اختبار الحدود Bounds test	131
.31	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير	132
.32	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	134
.33	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM	135
.34	نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)	135
.35	نتائج اختبار انموذج ARDL	138
.36	نتائج اختبار الحدود Bounds test	139
.37	نتائج تقدير معلمات الاجل القصير	140
.38	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل	141
.39	نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM	142
.40	نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)	143

فهرس الاشكال

ت	المحتويات	رقم الصفحة
.1	منحنى لورنز	27
.2	معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات	40
.3	معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات	42
.4	تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري للمدة (2004 – 2022)	59
.5	الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والفائض او العجز في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	62
.6	تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)	65
.7	مستويات الفقر في الجزائر (2004 – 2022)	68
.8	سعر صرف الدينار الجزائري ومستويات الفقر في الجزائر	72
.9	تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (2004 – 2022)	75
.10	تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في مصر للمدة (2004 – 2022)	77
.11	تطور معدلات التضخم في مصر (2004 – 2022)	81
.12	تطورات الفقر في مصر (2004 – 2022)	83
.13	انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر	87
.14	تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022)	92
.15	تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004 – 2022)	94
.16	تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)	98
.17	تطور مستويات الفقر في العراق للمدة (2004– 2022)	100
.18	انعكاسات تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر (2004 – 2022)	105
.19	نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي	128
.20	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)	129
.21	نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي	136
.22	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)	136
.23	نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي	144
.24	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)	144

فهرس المخطط

ت	المحتويات	رقم الصفحة
.1	منطقة معلومات الاجل القصير	116

المقدمة

مقدمة

تعد أسعار الصرف احدى المتغيرات النقدية المهمة التي لها دور كبير في تأثيرها على مستويات الفقر ، سواء كان هذا التأثير بشكل مباشر او غير مباشر من خلال المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، وذلك لكونها تمثل القيمة التي يتم التبادل بها بين العملات الدولية ، فإن اي اختلالات تحدث في اسعار الصرف الوطنية للدول المختارة مقابل الدولار الامريكي سريعا ما ينعكس هذا الاختلال على المستوى المعيشي للأفراد .

إذ يمثل الفقر المستوى المعيشي المتدني في المجتمع والذي اخذ حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية المتعاقبة بغية ايجاد الحلول الناجعة للسيطرة على مستويات الفقر التي تعد مشكلة عالمية نتيجة السياسات الاجتهادية التي تتبناها اغلب الاقتصادية العالمية .

سوف تكون دراستنا لبعض من الدول منها الجزائر ومصر والعراق التي حاولت ان تضع اصلاحات اقتصادية ضمن الخطط والبرامج التنموية المرسومة ضمن السياسات الحكومية وتماشيا مع سياسات الاقتصاد العالمي الحديث والتي اخذت جانبين منها تقوية العملة المحلية متمثلة في سعر الصرف والتي تعني زيادة قيمة العملة المحلية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والجانب الاخر السيطرة على مستويات الفقر وتقليص حجم دائرة الفقر عن طريق البرامج والخطط الاقتصادية التي وضعتها السياسات الحكومية .

وقد عمل العراق بعد عام (2004) الى تنسيق بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لمعالجة المشاكل المالية التي انتجتها الحرب الامريكية وظهرت اثارها على انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه الدولار وكذلك ارتفاع مستويات الفقر بشكل كبير ، الامر الذي ادى وضع سياسات اقتصادية من اجل الخروج من دائرة الفقر والسيطرة على اسعار الصرف الحكومية من الانهيار ، وتم تنفيذ هذه السياسات أثناء مدة الدراسة والوصول الى نتائج طبيعية الا ان الصدمات الاقتصادية العالمية ادت الى عرقلة تنفيذ البرامج الحكومية في بعض السنوات كونها انعكست على الاقتصاد العراقي الذي يمثل اقتصادا ريعياً يعتمد بشكل كبير على النفط ومن ثم يمثل ضغطا على المستوى العام للأسعار وبالتالي على مستويات الفقر.

وقد تم الاعتماد على تقدير معلمات النماذج من خلال استعمال برنامج (Eviews12) كما ينبغي ان نشير الى استخدام منهجية اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة لـ (ARDEL) وتبين ان هنالك علاقة طردية توازنيه بين سعر الصرف ومستويات الفقر .

اولا: اهمية البحث

تنبع اهمية هذا البحث من معرفة مدى تأثير هذه التغيرات في سعر الصرف على معدلات التضخم وبالتالي على معدلات الفقر وتوزيع الدخل ووضع سياسات واهداف من قبل الدول من اجل المحافظة على استقرار اسعار العملة المحلية في المستقبل وتفعيلها بشكل يؤدي الى الحد من ظاهرة الفقر .

ثانيا : مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في التساؤل الجوهري الآتي : هل ان التغيرات في سعر الصرف لها دور في ارتفاع وانخفاض مستويات الفقر في البلدان قيد البحث ، وما هو دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في الدول المختارة خلال مدة الدراسة .

ثالثا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التغيرات في اسعار الصرف لها دور مؤثر وفعال في مستويات الفقر في البلدان المختارة و العراق .

رابعا : اهداف البحث :

يهدف البحث الى

1 - ابراز الجانب النظري لتغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر والتعرف على اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة .

2 - تحليل تطورات اسعار الصرف على مستويات الفقر في الدول المختارة وهل ان انخفاض سعر الصرف سيؤدي الى خفض البطالة وبالتالي خفض مستويات الفقر .

3 - قياس مسار دور سعر الصرف على مستويات الفقر في الجزائر ومصر والعراق خلال مدة الدراسة .

خامسا : منهجية البحث

اعتمد البحث في التحقق من الفرضية على المنهج الاستنباطي وفق الاسلوب الوصفي والتحليلي والقياسي من اجل استنباط نتائج تغيرات اسعار الصرف على مستويات الفقر باستخدام البيانات المتوافرة عن المتغيرات المدروسة خلال المدة قيد البحث من المصادر الرسمية و الاكاديمية .

سادسا : الحدود الزمانية والمكانية

التحديد المكاني للبحث كان في الجزائر ومصر والعراق اما المدة الزمنية فهي تمتد من (2004 – 2022) .

سابعا : هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول لتحقيق اهدافه:

تناول الفصل الاول الاطار النظري لسعر الصرف والفقر ، وتضمن ثلاثة مباحث اختص المبحث الاول منهما : الاطار النظري لسعر الصرف ، اما المبحث الثاني فقد تناول : الاطار النظري للفقر ، فيما جاء المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر ، وجاء الفصل الثاني : ليختص في تحليل تطور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في بلدان مختارة ، وتضمن ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الاول : تحليل تطورات سعر الصرف على مستويات الفقر في الجزائر ، اما المبحث الثاني : فتناول تحليل تطورات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر ، فيما جاء المبحث الثالث : تحليل تطورات سعر الصرف على مستويات الفقر في العراق ، وجاء الفصل الثالث : ليختص في قياس وتحليل مسار تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في تجارب دول العينة ، وقد تضمن الفصل مبحثين تناول المبحث الاول : توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة لدول العينة ، وتناول المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج لدول الجزائر ومصر والعراق .

الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية والمحلية

1- راجي محيل الخفاجي / 2009 / رسالة ماجستير[1]	
عنوان الدراسة	قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت وتوزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987– 2007)
الاهداف	استهدفت تلك الدراسة تقدير خطوط الفقر المدقع والمطلق في العراق للأعوام (1987 – 2007) باستخدام اسلوب النمط الغذائي المقترح ، و تقدير اهم مؤشرات الفقر في الفترة التي سبقت الحصار الاقتصادي وفترة الحصار الاقتصادي وما بعدها ، وتقدير معلمات التفاوت في توزيع الدخل من خلال معامل جيني للسنوات التي توافر فيها مسوحات احصائية وبالاستعانة بنتائج الدراسات السابقة ، وتقدير السنوات التي لا تتوافر فيها بيانات ميزانية الاسرة بالاعتماد على طريقة النمو المركب.
التوصيات	وتوصلت الدراسة بأن سياسة التمكين بالقروض الصغيرة تعد وسيلة فعالة في تقليل البطالة وخفض معدلات الفقر .

2- صادق زوير لجلاج / 2011/ اطروحة دكتوراه[2]	
عنوان الدراسة	تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق (1990-2007)
الاهداف	استهدفت تلك الدراسة قياس وتحليل اتجاه العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990-2007)، واستندت هذه الدراسة على الاسلوب الكمي التحليلي باستخدام سببية جرانجر (Granger Causality).
التوصيات	وتوصلت الدراسة الى ان ارتفاع معدلات الفقر في العراق قد كان نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة المعتمدة وعدم مراعاتها لطبقة الفقراء ، وهذا الوضع قد اثر سلبا على الفقراء من جانبين مهمين وهما ارتفاع الاسعار والخدمات ، وتزايد استمرار التفاوت في توزيع الدخل .

(1) راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت وتوزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (1987– 2007)، كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، اطروحة دكتوراه ، 2009 .

(2) صادق زوير لجلاج ، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق (1990-2007)، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، اطروحة دكتوراه ،2011 .

3- مها علاوي /2012 / رسالة ماجستير[1]	
عنوان الدراسة	سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة
الاهداف	استهدفت هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة الفقر بأبعادها كافة وكذلك دراسة واقع ومخاطر الفقر في العراق اعتمادا على تحليل وتقييم سياسات خفض الفقر فيه
التوصيات	وتوصلت الدراسة الى ان الشمول المال يشتمل في اثنائه على العديد من المزايا لكل من المستهلك والمراقب والاقتصاد على حد سواء.

4- محمود احمد فواز /2021/ اطروحة دكتوراه[2]	
عنوان الدراسة	دراسة اثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990 – 2020)
الاهداف	استهدفت تلك الدراسة التعرف على السياستين المالية والنقدية والفقر من خلال تحليل وقياس تأثير السياسة المالية والنقدية فضلا عن متغيرات الاقتصاد الكلي الاخرى على الفقر في مصر خلال الفترة (1990 – 2020) .
التوصيات	توصلت تلك الدراسة ان هناك تأثير للسياسة المالية متمثلا في الضرائب والانفاق الحكومي على الفقر في الآجل القصير ولا يؤثر التضخم في الفقر في الآجل القصير ، الا انه يؤثر في الآجل الطويل ، اما النمو الاقتصادي فيؤثر طرديا على الفقر في الآجل الطويل .

5- مرتضى احمد سلمان/ 2023/ رسالة ماجستير[3]	
عنوان الدراسة	دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق .
الاهداف	استهدفت تلك الدراسة اظهار الجانب النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر وكذلك تحليل التطورات لأدوات هاتين السياستين واثرهم في الحد من ظاهرة الفقر في دول مختارة اضافة الى قياس مسار السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر ومصر والعراق خلال مدة الدراسة .
التوصيات	ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والتجارية وسياسة سعر الصرف في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

(1) مها علاوي الزهيري ، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، رسالة ماجستير ، 2012 .

(2) محمود احمد فواز، دراسة اثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990 – 2020) ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الدلتا للعلوم والتكنلوجيا، اطروحة دكتوراه ،مصر، 2021 .

(3) مرتضى احمد سلمان ، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء ، رسالة ماجستير ، 2023 .

ثانيا : الدراسات الانكليزية

6- Yolanda /2017 /risalat majistir [1]	
Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia .	عنوان الدراسة
استهدفت تلك الدراسة التعرف على اثر كل من معدلات الفائدة وسعر الصرف وعرض النقود واسعار النفط على كل من التضخم واثر التضخم على كل من مؤشر التنمية البشري والفقر في اندونيسيا خلال الفترة (1997-2016).	الاهداف
وتوصلت الدراسة الى ان التضخم يتأثر بكل من معدل الفائدة وأسعار النفط في حين ان سعر الصرف لم يكن له تأثير معنوي على التضخم ، وان للتضخم تأثير معنوي على الفقر	التوصيات

7-Zadeh، Ramakrishnan and Farajnezhed /2020 /risalat majistir [2]	
Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries .	عنوان الدراسة
استهدفت تلك الدراسة التعرف على اثر السياسة النقدية وأدواتها المختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة (2001-2017) باستخدام نموذج panel regression	الاهداف
وتوصلت الدراسة الى ان السياسة النقدية التوسعية تساهم في متوسط الدخل وتخفض الفقر بشكل مباشر .	التوصيات

يمكن ان تكون دراستنا لدور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في الدول المختارة الجزائر ومصر والعراق مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث المدة (2004 -2022) . اذ ان هذه المدة قد شهدت تحولات هيكلية عديدة في الاقتصادات الدولية ، وركزت على دراسة وتحليل اسعار الصرف ومدى تأثيرها على مستويات الفقر ، واستخدم في هذه الدراسة اسلوب قياس اقتصادي متقدم نموذج (ARDL) لمعرفة نتائج القياس في الدراسة ، وتم وضع استراتيجية لتخفيض مستويات الفقر في دول العينة من خلال انشاء قاعدة بيانات للأفراد تحت خط الفقر من اجل ايجاد فرص عمل للأيدي العالمة المعطلة لتقليص دائرة الفقر.

(1) Yolanda ،Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia ،risalat majistir ، Indonesia ،2017.

(2)Zadeh، Ramakrishnan and Farajnezhed ،Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries ، risalat majistir، 2020 .

الفصل الاول

التأصيل النظري لسعر الصرف والفقر

المبحث الاول :

سعر الصرف (مفاهيم وأسس)

المبحث الثاني :

الفقر (المفهوم / الانواع / العوامل)

المبحث الثالث :

المقاربات النظرية لتغيرات سعر الصرف وأثره على الفقر

الفصل الاول

التأصيل النظري لسعر الصرف والفقر

تمهيد :

يُعد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وبين اقتصاديات العالم ، فهو يمثل حلقة ربط بين اسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي فبواسطته تتم ترجمة الاسعار فيما بين الدول ، وان اهميه هذا السعر لا تكمن فقط في اسواق السلع بل تصل الى اسواق راس المال وعوامل الانتاج وما يرتبط بذلك من اثار ارتدادية على مجمل المتغيرات الاقتصادية ، ولذلك يمكن اعتباره من اهم الاسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال ، وفي ظل استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب فانه يؤدي الى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشيه على الاقتصاد .

تعد آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية . وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي ، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو ، التي تتميز بانحصار امكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة . ان آلية سعر الصرف تعد عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من اهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو ، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة .

المبحث الاول : سعر الصرف (مفاهيم وأسس)

اولا : مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف " هو عدد وحدات من عملة معينة يجب دفع ثمنها للحصول على وحدات من عملة اخرى" [1]. أو "عدد وحدات العملة المحلية لبلد ما يمكن استبداله بوحدات عملة بلد اخر" . عندما يكون المبلغ المطلوب من العملات الاجنبية مساويا لوحدات العملة المحلية ، يحدد سعر الصرف الاجنبي المعروف في سوق الصرف الاجنبي ، اي تقاطع منحنى طلب العملات الأجنبية ومنحى العرض . تعد اسعار الصرف مهمه للغاية لأنها تؤثر على الاسعار النسبية للسلع الاجنبية والمحلية[2].

كما تم تعريفه على انه عملية تحدث عند تبادل العملات المختلفة ، وبالتالي فان الدول لديها عملاتها الخاصة لعمليات الدفع الداخلية ، حيث تنشأ الحاجة الى استخدام العملات الاجنبية عندما تنشأ علاقة تجارية او مالية بين شركة تعمل داخل البلد وشركة تعمل في الخارج ، وتطلب الشركة المستوردة عمولة البلد المصدر لدفع ثمن البضائع المستوردة ، يحتاج فقط عملة دولية ، لكن كل مغترب يحتاج الى عملة البلد الذي يريد الذهاب اليه ، حتى لو كان سائحا ، ثم يجد نفسه مضطرا الى عملية الصرف [3].

وكذلك تمت الإشارة على ان سعر الصرف هو القيمة التي يتم بها تبادل العملة المحلية بعملة اجنبية بسعرها ، حيث يمكن اعتبار العملة ببساطة اي سلعة اخرى بسعر معين ، ويتم تقيمها بعملات اخرى وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب [4] .أو هو سعر عملة بصيغة سعر عملة اخرى او مقابل العملات الاخرى[5].

وقد عرفه الاقتصادي الاميركي توماس ماير على أنه قيمة العملة الاجنبية بالنسبة للعملة المحلية[6] أو سعر العملة الاجنبية بدلالة العملة المحلية [7].

نستنتج عن طريق التعريفات السابقة ان مفهوم سعر الصرف يمثل عملية مبادلة عدد من وحدات العملة المحلية بوحدات من العملة الاجنبية ، وهذا يعني نرى كم تساوي وحدات عملة بلد معين لوحدات

---

[1] اسامة محمد الغولي و مجدي محمد شهاب ' العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، 1997 ، ص292.

[2] محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسعار المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص17.

[3] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص95.

[4] سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 ،ص86 .

[5] Michael Parkin Macroeconomics ، 6th Edition ، Peurson Education INC ، New York ، 2003، P 443.

[6] علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2014 ، ص 491.

[7] Laurences ،Copeland ، Exchange Rates And ، International Fiancepearson Education Limited England ، 2005 ، P.17.

العملات الاجنبية . وتأسيساً لما سبق نستنتج من ذلك ان سعر الصرف هو اداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وذلك من معرفة الاسعار الدولية و التكاليف ، لذلك له اهمية كبيرة في التعاملات الدولية المختلفة من حيث طرق تسويقها وتسهيل الاجراءات اللازمة لإنجاز هذه التعاملات الاقتصادية الدولية المختلفة .حيث يلعب سعر الصرف اهمية خاصه في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على الاسعار والاجور ، وذلك عن طريق التغيرات التي تحدث في الاسعار والاجور نتيجة التغيرات التي تحصل في سعر الصرف والذي يؤدي بدورة الى تغيير اسعار البلد المعني على المستوى الدولي لاسيما في النشاطات الاقتصادية الخارجية سواء كان ذلك النشاط تجاريا او استثماريا ، لذلك يستخدم سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية البلد على المستوى الدولي .

ثانيا: أنواع سعر الصرف

يمكن التمييز بين اسعار الصرف اهمها :

1- **سعر الصرف الاسمي** : هو مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن استبدالها بعملة بلد اخر، ويتم تبادل العملات او بيع وشراء العملات وفقا لسعر الصرف بين عملات كل منهما . يتم تحديد سعر صرف العملة وفقا للطلب والعرض في سوق الصرف الاجنبي في نقطة زمنية معينه ، وبالتالي قد يتغير سعر الصرف وفقا للتغيرات في الطلب والعرض ووفقا لما يمليه نظام سعر الصرف المستخدم ، وينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي ، وسعر الصرف الموازي هو السعر الفعلي في السوق الموازية ، مما يعني انه قد يكون هناك العديد من اسعار الصرف الاسمية لنفس العملة في نفس الدولة[1].

2- سعر الصرف الحقيقي : يعبر سعر الصرف الحقيقي عن وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، إذ تمثل اسعار الصرف الحقيقية مؤشرا جيدا للقدرة التنافسية في الاسواق العالمية . ويعكس انخفاض سعر الصرف الحقيقي زيادة في القدرة التنافسية المحلية . ومن ناحية اخرى يعكس ارتفاع سعر الصرف الحقيقي تدهور القدرة التنافسية الدولية للبلاد [2] .

3- سعر الصرف التقاطعي : هو السعر المعبر عنه بوحدة العملة الاجنبية للعملة المحلية ، لكننا نجد ان هناك سعر صرف اخر يسمى سعر الصرف المتبادل وهو سعر صرف ثالث للعملة المحلية بالنسبة للعملات

(1) عبد المجيد قدي ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،2004 ، ص 103.
(2) امين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، لبنان/ بيروت ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013، ص25_24 .

الاخرى اكثر من عملة اجنبية واحدة [1]. ويعني هنالك عملتين لا يوجد سعر صرف بينهما ولضرورة التبادل التجاري يتم توحيدهما على سعر ثالث .

4- سعر الصرف المعدل : هو السعر المتعلق بواقع ميزان المدفوعات ، اي السعر المرتبط بقيمة الصادرات والواردات ويمكن اعتماد الصيغة الآتية لاستخراجه[2]:

$$AER = \mathrm{F}(1 + (M - X) \div \mathrm{X}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان :

EAR : تمثل سعر الصرف المعدل .

F : سعر الصادرات الجاري .

M : قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية.

X : قيمة الواردات المحتسبة بالعملة المحلية .

5 - سعر الصرف التوازني : هو السعر الاساسي الذي يتم عنده تبادل جميع السلع في السوق ، وسعر عملة مقابل اخرى هو السعر الذي يتساوى عند العرض والطلب على تلك العملة دون مراعاة اثار المضاربة وتدفقات راس المال غير الطبيعية . لذلك سعر الصرف شانه شان اي سعر لسلعة ما حيث اذا قلنا بان السعر الصرف التوازني بالنسبة للسلع والخدمات فان هذا يمثل فكرة نظرية لا تتحقق عمليا والامر كذلك بالنسبة لسعر الصرف التوازني الذي يعبر عن تصور نظري لا يتحقق عمليا نظرا لديناميكية العلاقات الاقتصادية النشطة[3].

(1) عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ط2، 1999 ، ص149 .
(2) هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ،2005 ، ص305 _306.
(3) محمد ناظم محمد حنفي ، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقيم العملات ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص38 .

ثالثا: العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف

هنالك عدة عوامل تؤثر في تغير سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضا منها عوامل نقدية ومالية و تجارية وغير ذلك وكل منها يؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا في حالة الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيحصل في ميزان المدفوعات والذي يرتبط ارتباطا مباشرا بأسعار الصرف وهذا ما يدفع الدولة في اغلب الاحيان ان تتدخل لتمارس دورها في استقرار اسعار الصرف ، ومن أهم العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف هي :

1- العوامل النقدية

تؤثر العوامل النقدية في اسعار الصرف والتي تتمثل بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والتي تؤدي الى تغيرات في سعر الصرف سواء كان ذلك في ارتفاعه او انخفاضه كلا حسب تأثيره، وهي كالآتي :

أ- معدلات التضخم

ان زيادة معدل التضخم في دولة معينة يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وهو ما يقابله ارتفاع في اسعار السلع والخدمات مقارنة بالدول الاخرى و بزيادة الطلب على السلع الاجنبية فإن ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية .بينما سيزداد المعروض من العملة المحلية في الدولة الاخرى وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية وهذا يعني ان زيادة الاسعار في كل دولة ستكون اكبر مما هي عليه في حالة الدول الأخرى التي تتطلب بطبيعة الحال اجراءات نقدية ومالية لاستعادة وضعها. والعكس هو الصحيح عندما تكون الاسعار اقل مما هي عليه في الدول الاخرى [1].

ب- سعر الفائدة

توجد علاقة قوية بين اسعار الفائدة واسعار صرف العملات ، وهذا يعني ارتفاع اسعار الفائدة يُعد سببا لقوة العملة . والعكس صحيح ، فإذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي فسيكون ذلك عاملا لجذب رؤوس الاموال الاجنبية والذي بدوره سيؤدي الى ارتفاع سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي ، اما اذا حدث العكس فأن ارتفاع سعر الفائدة في دول اخرى سيؤدي ذلك الى تحفيز تحويل رؤوس الاموال الى هذه الدول من اجل تحقيق الارباح وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة المعنية وهذا يعني ان سعر الفائدة له تأثير غير مباشر على سعر الصرف وعند انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الطلب على رأس المال الاستثماري مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية والذي بدوره يؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي وكذلك يؤدي الى زيادة قوة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى[2].

(1) رشاد العطار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الاردن، ط2 ، 2000 ، ص55 .
(2) رشاد العطار ، عليان الشريف ، المصدر السابق ، ص 54 .

ج- كمية النقود

تؤدي زيادة كمية النقود الى ارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي انخفاض السلع في الدول المتخصصة ما يؤدي الى انخفاض القدرة على المنافسة مع السلع من البلدان الاخرى، مع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات . ويقابل ذلك زيادة الطلب على عملات هذه الدول وانخفاض الطلب على عملاتها ، مما يؤدي الى زيادة سعر الصرف الاجنبي مقابل سعر صرف العملة المحلية [1].

2- العوامل المالية

تلعب السياسة المالية تأثيرا واضحا على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة على حالة النشاط الاقتصادي للبلد وذلك عن طريق ادواتها ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في اسعار الصرف هي كالآتي :

أ- النفقات العامة

يُعد الانفاق العام الركن الثاني من الموازنة العامة للدولة الذي لا يجوز ان تتجاوز ايراداته الايرادات العامة وذلك لمنع حدوث عجز في الموازنة . وهو ما يتطلب معالجته بإحدى الطريقتين المذكورتين [2]:

الطريقة الاولى / الاصدار النقدي الجديد يؤدي الى زيادة المعروض النقدي في البلاد ، وهذا بدوره يدفع الى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، والاختلالات الاقتصادية في الميزان التجاري بسبب انخفاض الاسعار في الدول الاخرى وبالتالي يؤدي الى انخفاض سعر صرف العملة المحلية .

الطريقة الثانية / الاقتراض من الجمهور ويؤدي هذا الى انخفاض كمية الاموال المعروضة وزيادة اسعار الفائدة وبالتالي جذب راس المال الاجنبي الى الداخل .

ب - الايرادات العامة (الضرائب)

تؤثر السياسة الضريبية على سعر الصرف عن طريق نسبة الاعفاء من الضرائب على استثمار رأس المال ، وهذا يؤدي الى تشجيع الاستثمار والسماح لرأس المال الاجنبي بالتدفق الى البلاد ، وزيادة الطلب على العملة المحلية ، مما يدفع الى زيادة قيمة صرف العملة المحلية ، الا ان السياسات الضريبية للدول النامية والمتقدمة في الواقع هناك فرق فالدول المتقدمة ستفرض ضريبة على دخل المقيمين في حالة لم يكون الدخل محلي ، وعلى الرغم من هذا نجد ان الدول النامية لا تفرض ضرائب على دخل مواطنيها من جميع انحاء العالم ولكنها تفرض ضرائب على الدخل الناتج عن ارباح الاستثمار الاجنبي ، فان هذا الفارق يسمى (على عكس تدفقات راس المال) ، وفقا للنظرية القائلة بأن رؤوس الاموال تتدفق من الدول النامية

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء ، عمان ، 2011 ، ص75 .

[2] هوشيار معروف ، مصدر سابق ، ص 321 .

الى الدول المتقدمة ، وهذا يزيد الطلب على عملة الدولة المتقدمة ، وهذا يعني ان السياسة الضريبية تؤثر على سعر الصرف اما بزيادة الطلب على العملة المحلية او تقليل الطلب عليها [1].

ج- عجز الموازنة الحكومية

يعد عجز الموازنة من المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي ، كما انه من اكثر المشاكل شيوعا ، خاصة في الدول النامية ، حيث يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف سواء كان ذلك بالارتفاع او الانخفاض . إذ ان زيادة الانفاق الحكومي بشكل اكبر من زيادة الايرادات من شأنها ان تؤدي الى عجز في الموازنة ، اذ انه يمكن تمويل هذا العجز بإحدى الطريقتين اما عن طريق اصدار نقد جديد او عن طريق الاقتراض من الجمهور فتبين ان عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي ينخفض ايضا ، لذلك يجب اتباع سياسات تقوم على خفض عجز الموازنة للسماح بقدرة الاقتصاد الوطني على النمو كما ان استمرار العجز يعكس اثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني [2] .

3- العوامل الحقيقية

تُمثل العوامل الحقيقية تأثيراً مماثلاً للعوامل النقدية والمالية، إذ يمكن تشخيصها على النحو الآتي :

أ- **الناتج القومي (الانتاجية)** : يتكون المنتج الوطني من جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة ، سواء كان سعر صرف ثابت او سعر صرف معوم ، أذ يُؤثر المنتج الوطني على سعر الصرف عن طريق زيادة في الانتاجية عبر زيادة الصادرات مما سيؤثر على سعر الصرف . وسيصاحبه ايضا زيادة في الطلب على الوظائف وزيادة في اجور العمال . فضلاً عن ذلك فان وجود فائض في الصادرات سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ولكن اذا ظل سعر الصرف ثابتا فان الاسعار والاجور سترتفع مما سيؤدي الى ضغوط تضخمية عن المرونة الناتجة لانخفاض اسعار السلع المستوردة [3] .

ب- **مستوى التشغيل** : أن ارتفاع معدلات البطالة يتطلب الحماية من الصناعات المستوردة . وتظهر البطالة نتيجة التدابير النقدية الصارمة التي تهدف الى معالجة تضخم الاسعار والاجور .لذلك تأثير البطالة امر لا مفر منه حتى لو تقلب الانكماش النقدي في دولة ما ، فإنه سيؤدي الى ارتفاع سعر الصرف في البلاد ، مما يؤدي الى تأثير سلبي للانكماش النقدي لحماية الصناعات التنافسية ،لأن انخفاض المعروض من السلع المحلية في سوق الصرف الاجنبي يؤدي الى اضرار في الصناعة

---

[1] شيماء هاشم علي ، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي _ رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2008 ، ص 41.

[2] محسن خضير عباس ، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1990_ 2016) ، مجلة كلية الكوت ، واسط ، ط2 ، 2018 ، ص 6 .

[3] شيماء هاشم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص45.

التصديرية ،وبالتالي فإن انخفاض الطلب الكلي يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ،وهو ما يُشجع بدورة الاستثمار الاجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ، وهكذا ادت الحماية الى ارتفاع سعر صرف العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية ، وبالتالي تقليل منافسة الصناعة المحلية للصناعات العالمية ، لذلك اصبحت الواردات اكثر جاذبية وهذا يؤدي الى اختلال كبير في الميزان التجاري للبلد[1] .

4- العوامل التجارية : تلعب العوامل التجارية تأثيرا مهما في سعر الصرف ولعل من اهمها هو الحساب الجاري الذي يمثل الطلب على العملة الاجنبية ويستخدم من قبل مقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة يكون من قبل الاجانب الذين يرغبون في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري ، ففي حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات والتي تعني زيادة الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض إذ يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في الصادرات للبلد المعني ، وهذا ما قد أشارت اليه نظرية الارصدة والتي يرى روادها ان سعر الصرف يتحدد عن طريق ما يحدث لميزان المدفوعات من تغيرات فإذا كان ميزان المدفوعات موجبا يعني هذا ارتفاع عرض الصرف الاجنبي على الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة العملة . والعكس في حالة كون ميزان المدفوعات سالبا يعني ارتفاع الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي انخفاض قيمة العملة للبلد، ومن هذا يتبين أن للحساب الجاري تأثيرا واضحا على سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضا عن طريق وضع ميزان المدفوعات في حالة اذا كان فيه فائض او عجز[2] .

5- انظمة سعر الصرف

تقسم انظمة سعر الصرف الى:

أ- نظام سعر الصرف الثابت : ويعرف هذا النظام بإسم سعر صرف الذهب وتعتمد الحكومة على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن معين من الذهب ، ويمكن تحويل هذه الوحدات النقدية الى ذهب دون اي قيود وبالعكس ، وقاعدة الذهب الحر تشير الى حرية استيراد وتصدير الذهب بين الدول بموجب قاعدة الذهب ، وبالتالي تحافظ الدول على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها لبعض ، وبموجب هذا النظام قد يتقلب سعر العملات مقابل الذهب دون ان يكون ملموسا .إذ ان لكل دولة نقطة استيراد وتصدير الذهب ، وفي هذا النظام وبسبب وضع ميزان المدفوعات عندما يكون هنالك عجز قيد يتغير سعر الصرف الى حدا ما وعند الدفع ستنخفض قيمة العملة ولكن بأقل من قيمتها الاسمية ، اما اذا حدث العكس وحقق

---

(1) احسان حبيب منصور ، تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نموا _ صندوق النقد الدولي _ مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 24 _العدد2 ، 1984 ، ص19 .

(2) هوشيار معروف ، مصدر سابق ، ص 215 .

ميزان المدفوعات فائضا فإن قيمة العملة سترتفع بنسبة اكبر من قيمتها الاسمية ولكن بما انه يمكن استيراد الذهب وتصديره بحرية لذلك تحدث هذه التغيرات بدرجة اقل وهذا من شأنه يقلل من الانحراف [1].

ب_ نظام سعر الصرف المرن : يختلف هذا النظام عن سعر الصرف الثابت .وذلك بان البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف دون التدخل في سوق الصرف الأجنبي بحيث يكون العرض من العملة الاجنبية مساويا للطلب عليها .ويعتمد اساس اكتشاف سعر الصرف على الآلية التي تحدد سعر الصرف تلقائيا عن طريق قوى العرض والطلب ،ولذلك فإن آلية السعر التي تمثلها قوى العرض والطلب هي الآلية التي تحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تخضع لتدخل السلطات النقدية .ولذلك فإن العرض والطلب على العملات الاجنبية يعملان وفق القواعد العامة ،اي ان الطلب عكس اتجاه السعر، والعرض يتناسب طرديا مع اتجاه السعر، فيتحدد سعر الصرف عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ،وكذلك السعر ولا تتدخل السلطات النقدية في ظل هذا النظام لحل الاختلالات في ميزان المدفوعات لان دور نظام الاسعار هو احداث تغيرات مناسبة في معدلات الصرف .والتي تؤثر في دورها على قيمة الصادرات والواردات مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الاثار الضارة[2].

ج- نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز)

يعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية على التدخل في اسواق الصرف الاجنبي من اجل الحفاظ على استقرار الأسعار، وذلك من استخدام ارصدتها النقدية من العملات الدولية ضد تقلبات أسعار الصرف ولمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وتم التوصل الى اتفاق بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهمشاير سنة 1994 وقد تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغيره الا في حدود معينة ،مما يُولد مرونة في اسعار الصرف يُمكنها من التغير ارتفاعاً وانخفاضاً في حدود 1% وقد شهدت اسعار الصرف ثبات نسبي لأكثر من عقدين وقد جاء هذا الثبات لاحتياطات النقدية الكبيرة الرسمي وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير و قابلا للتعديل في المدى الطويل[3] .

---

[1] محمود سيد عابد ، التجارة الدولية ، الاشعاع الفنية للطباعه ، الاسكندرية ، ط1 ، 2001 ، ص322.

[2] همام الشماع وعمر هشام العمري ، اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، بيت الحكمة، بغداد ،ط1 ،2002، 142.

[3] محمود سيد عابد ، مصدر سابق ، ص323.

د- نظام سعر الصرف المعوم المدار

يعتمد هذا النظام على التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي اي يتم اجراء بعض التغيرات في الطلب والعرض من اجل تحقيق التوازن من دون ان يكون هناك دور للسلطات النقدية والمالية في تحديده وهذا النظام تستفيد منه الدول التي تعمل به بوجود مرونة في اسعار الصرف وعند انخفاض قيمة العملة المحلية سنعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم تتزايد استيراداته من هذه السلع والخدمات ، الامر الي يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان الجاري وبهذا لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية قد تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن وذلك لان هذه السياسات خالية من القيود التي يتم فرضها على ميزان المدفوعات[1] .

و- نظام تعدد اسعار الصرف

يعرف ايضا بنظام الاختيار المرن او نظام التعويم الميسر. إذ ان بموجب هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف عن طريق تدخلها والرجوع الى سلة من العملات القياسية ولكنها لا تلتزم بأي سعر صرف رسمي واسعار الصرف التي تم تحديدها يمكن ان تتوافق من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوة السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في اسعار الصرف فقد تكون في بلدان معينة لا تتجاوز نقاط مئوية وقد تكون الفوارق كبيرة جدا وقد تبلغ عدة اضعاف السعر المطلوب في البلدان الاخرى . وقد ترغب بعض الدول في التجارة بسعر صرف مختلف ، مثل شراء بعض العملات الاجنبية بسعر اقل من سعر البيع ، لتحقيق بعض العملات والاهداف النقدية [2] .

رابعا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك عدة نظريات مفسرة لسعر الصرف اهمها :

1- نظرية تعادل القوة الشرائية : تعود هذه النظرية الى عام 1914 على يد الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسل) وتنص هذه النظرية على ان سعر الصرف لأي عملة يتم تحديده على اساس قوتها الشرائية في داخل البلد ومقارنها بقوتها الشرائية في خارج البلد اي ان العلاقة بين عملة بلد واخر تتحدد على اساس مستويات الاسعار السائدة بين بلدين [3] . يمكن ان نرى بوضوح ان انحراف القوة الشرائية من منظور سعر الصرف سببها اختلاف توقيت الدورة الاقتصادية للبلدين وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف تلقائيا ، الامر الذي سيؤدي الى زيادة الواردات وزيادة الطلب على النقد الاجنبي وانخفاض الصادرات والنقد

---

(1) فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 ، ص73 .
(2) همام الشماع ، عمر هشام العمري ، مصدر سابق ، ص27 .
(3) امين صيد ، مصدر سابق ، ص 43 .

الاجنبي ، لان النظرية تفترض عدم حدوث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية وتتجاهل هذه النظرية العوامل الاخرى التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف ، مثل الدخل واسعار الفائدة . وتتجاهل الاختلافات في المرونة السعرية للطلب على الصادرات ، ولا تهتم بالتغيرات في اذواق المستهلكين والميل الى استبدال السلع البديلة ، وكذلك عدم اهتمامها في التعرفة الجمركية وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة الى هذه النظرية تبقى مهمة في تحديد سعر الصرف [1] .

2- نظرية ميزان المدفوعات : ان التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات هي من تحدد القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) لأن سعر الصرف يتم تحديده طبقا لقواعد العرض والطلب، كغيره من الاسعار الاخرى . وهذا يعني ان الكميات المطلوبة والمعروضة هي التي تحدد سعر الصرف [2] . فاذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض أي زيادة الصادرات على الواردات وهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية أي ارتفاع سعر صرفها وارتفاع قيمتها الخارجية . اما اذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز أي زيادة الواردات على الصادرات هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وذلك لزيادة عرضها وانخفاض سعر صرفها ، اما اذا حدث توازن في ميزان المدفوعات فهذا يعني تساوي العرض والطلب على العملة مما يؤدي الى ثبات قيمتها الخارجية [3] .

3- النظرية النقدية لتحديد اسعار الصرف : وفقا لهذه النظرية يتم تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الارصدة في سوق الصرف الاجنبي ، حيث تركز هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية وذلك لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود ، وان عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية ، اما الطلب على النقود فيتم تحديده من خلال مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ، إذ يلعب سعر الفائدة دورا مهما في تحديد سعر الصرف ، فهذا يعني ان ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقارنة بالبلدان الاخرى يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف والعكس في حالة انخفاضه ، الا ان سعر الفائدة لا يعمل باستبعاد المعروض النقدي كما يمكن ان يعملان في اتجاهين متضادين ، عندما يكون هناك توقع في انخفاض المعروض النقدي فإن سعر الصرف لن يتأثر لأن سعر الفائدة سوف ينخفض نتيجة لتوقع انخفاض المعروض النقدي وبذلك ينتفي السبب الرئيسي الذي من اجله يمكن ان يكون هناك ارتفاع في سعر الصرف[4].

---

(1) سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص22_23 .

(2) ليلى بديوي خضير ، تحركات سعر الصرف في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة (1984_2006) / رسالة ماجستير/ كلية الادارة واقتصاد / جامعة الكوفة ، 2009 ، ص15 .

(3) محمد عبد العزيز عجمية ، مدحت محمود العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، 1979 ،ص15.

(4) سمير فخري نعمة ، مصدر سابق ، ص 27 .

4- نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية : فشلت النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف لأنها ركزت على دور النقود واهملت التجارة وكذلك افتراضها ان الاصول المالية المحلية الاجنبية هي بديل تام للنقود . ولهذا السبب ظهرت نظرية (توازن المحفظة) او ما يسمى بنظرية الاسواق المالية والتي تبنى شرحها الاقتصادي (Jack Arts) وجاءت هذه النظرية بأن الاسهم المحلية والاجنبية هي بدائل غير تامة للنقود اضافة الى ذلك فأن سعر الصرف يتحدد من خلال توازن العرض والطلب على الاصول المالية . كما تلعب التجارة دورا مهما في تحديد سعر الصرف، إذ تؤكد هذه النظرية على ان زيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وهذا يعمل على تحول الطلب من السندات المحلية الى السندات الاجنبية والعملة المحلية ، وهذا التحول سيؤدي بدوره الى تدهور قيمة العملة وسوف يحفز الصادرات ويثبت الواردات للدولة ، مما يؤدي الى ظهور فائض في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع في قيمة العملة المحلية وهذا الارتفاع سوف يعمل على تصحيح الاختلالات التي حدثت في قيمة العملة المحلية ،إذ ان هذه النظرية قد اوضحت بأن تصحيح التدهور الذي حصل في قيمة العملة المحلية تم عن طريق ادخال التجارة في تحقيق التوازن في الامد البعيد [1] .

[1] سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، الاردن ، دار النهضة العربية للطباعة ، 2005 ، ص 188.

المبحث الثاني: الفقر (المفهوم / الانواع / العوامل)

اولا : مفهوم الفقر

إن مفاهيم الفقر متعددة ومتنوعة ، وذلك لأنه يمثل ظاهرة معقدة ، وصعبة التفسير ، لما له من ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية .

إذ عرف البنك الدولي (الفقر على انه عيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي يعدها الاغنياء امراً مسلماً به ، وكثيراً ما يحتاج الى ما يكفي من الرعاية الصحية والمأكل والمأوى والغذاء والتعليم ، مما يمنعه من التمتع بالحياة التي يتمناها كل انسان ، كما انه معرضون للإصابة بالأمراض والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية ، وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع ، ولا يملكون القدرة والقوة على التأثير على القرارات الهامة والتي تؤثر في حياتهم) [1] .

في حين يُعرف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الافراد الى الدخل اللازم للحصول على المعدلات الدنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس والتعليم وكل ما يعد من الحاجات الأساسية لتأمين مستوى مناسب في الحياة [2] .

كما يُعرف من قبل منظمة الامم المتحدة لحقوق الإنسان على أنه ظرف انساني يتصف بالحرمان المستدام او المزمن من المقدرات والموارد، والخيارات ، والأمن ، والقوة ، الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية [3].

وتم تعريف الفقر على إنه انخفاض في دخل الأسر في شكل ملحوظ بحيث لا تتمكن من شراء احتياجاتها من الطعام والمأوى والملبس عند حدها الأدنى الضروري للحياة [4].

ويتمثل الفقر على انه انعدام الفرص والخيارات ذات الاهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش في صحة وابداع حياة طويلة والتمتع بمستوى معيشي لائق واحترام الذات وكذلك احترام الاخرين وتحقيق الحرية والكرامة في نفس الوقت[5] .

يرى الباحث ان التعريفات السابقة اجمالاً بموجبها يكون الفقر بمثابة ظاهرة متعددة المجالات تتجاوز الانخفاض الحاصل في الدخل ليصل الى مرحلة حصول قصور في القدرة الانسانية عن تلبية الحاجات

---

(1) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقراء ، واشنطن ، 2000 ، ص1 .

(2) علم الدين بانفا ، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال فترة (1960_2017) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2018 ، ص7.

(3) تقرير منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، 2010 ، ص6.

(4) محمد البنا ، الاقتصاد التحليلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص250 .

(5) اسماعيل محمد الزيود ، دور المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص29 .

الانسانية ، وكذلك عدم القدرة على ممارسة حرية الاختيار ، بالإضافة الى عدم امكانية اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات والتصرف بالأصول الانتاجية .

مما سبق يمكن القول ان ظاهرة الفقر هي نوع من الحرمان الفردي والمجتمعي المرتبط باستبعاد الفرد او المجتمع من الحصول على متطلبات الحياة الاساسية لبقائه على قيد الحياة والعيش بحياة حرة وكريمة . وهي تدلل على العوز أو النقص الحاصل في مورد الشخص والمجتمع ،الذي يتسبب له بحصول نقص الحاصل في مورد الشخص والمجتمع ، والذي يتسبب له بحصول نقص في امداده بالخدمات والغذاء اللازم لبقائهم عند حد الكفاف. ويترتب على ذلك لاحقا آثار سلبية تمس الحريات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما يجعلها ظاهرة مركبة بالغة التعقيد .

ثانيا : انواع الفقر

تختلف انواع الفقر من دولة الى اخرى ومن مدة زمنية الى اخرى ، كما انها تختلف باختلاف دورة الحياة نفسها ومن اهم هذه الانواع هي :

1- الفقر البشري

وهو ذو طابع متعدد الابعاد ، تنعدم فيه الخيارات والفرص ذات الاهمية الاساسية للتنمية البشرية ، كما ان محتواه لا يتسم بالتوحد وانما بالتنوع ، ويقيس الرقم القياسي البشري للحرمان في تخصص التنمية البشرية بنفس الطرق والابعاد التي يستخدمها دليل التنمية البشرية والمتمثلة بالبقاء ومعرفة الكتابة والقراءة والمستوى المعيشي اللائق ، والعناصر المستخدمة هي النسبة المئوية للامية بين البالغين ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم ان يعيشوا حتى 40 عاما ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمؤونة والمياه [1].

2- الفقر النسبي

وهو الذي يشتمل على محتوى زماني ، أي يكون فيه الأسر أو الأفراد فقراء قياسا بمدة زمنية سابقة لنفس المجتمعات ، وقد يشتمل على محتوى مكاني فيكون الأسر أو الأفراد فقراء نسبة الى موقع جغرافية أخرى ، كأن يكون بين بلد وأخر أو بين إقليم وأخر .وهو يتمثل بالحرمان النسبي في وضع العوائل الفقيرة عمليا والمستبعدة من أنماط المعيشة التقليدية والفعاليات والأعراف ، وهكذا يضم المجتمع أفرادا محرومين

[1] عادل محمود رفاعي وضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015 ، ص20 .

وغير محرومين والقسم الثاني للأفراد يمارسون نمطا معيشيا يؤطر مصطلح الانتماء للمجتمع وإن الفقراء يعيشون خارج إطار هذا المجتمع[1].

3-الفقر المدقع

يقصد به الانخفاض في مستوى الدخل إلى الحد الذي لا يستطيع الفرد عنده الإنفاق على الحاجات والمواد الغذائية الأساسية ، مما يؤدي إلى وصول الفقير إلى مرحلة المعاناة من سوء التغذية والأمراض ، وحسب تقديرات البنك الدولي إن الفرد الذي يقع ضمن مستوى دخل اقل من دولار يوميا فهو ضمن هذا النوع من أنواع الفقر[2] .

ويُعرفه البنك الدولي على انه العيش بأقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم الواحد ،وهو ما يعكس بصورة تامة تكلفة الطاقة الغذائية الكافية وغيرها من الحاجات الأساسية[3] .

4- الفقر المطلق

ونعني به ذلك المستوى أو الحد بين مستوى المعيشة الأدنى والملائم في المجتمع وما يقع تحته[4] . ويعد الفرد فقيرا مطلقا إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الادنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية ، ويتفاوت خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني ، كما يتفاوت بين بلد واخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد [5] .

---

[1] عبد الرحمن نجم ، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والتحديات والمعالجات للمدة (1976_2006) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة _العدد الثامن والعشرون ، 2011،ص60.

[2] خولة غريب ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم الانسانية (الفقر اسبابه واثاره _حي الطارق انموذجا) ، العدد 36 ، جامعة بابا ، 2017 ، ص404 .

[3] تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم ، روما ، 2019 ، ص86 .

[4] عبد الرزاق محمد ، الاعلام والتنمية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 ، ص86 .

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، الخرطوم ، ديسمبر/ 2009 ، ص 7 .

ثالثا : خطوط الفقر

إن الغاية من تحديد خط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق على الحاجات الضرورية للإنسان متمثلة بالملبس والغذاء والسكن والنقل .والطريقة الأكثر شيوعا في تحديد خط الفقر تنطلق من وضع فرضيات خاصة بحاجة الإنسان لكمية معينة من السعرات الحرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في العيش وبما يوفر له القدرة البدنية على العمل [1] . وايضا هو الحد الفاصل بين استهلاك أو دخل الفقراء ، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان دخلة او استهلاكه يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الضرورية اللازمة للفرد ، وبالتالي ليس ثابتا في الزمان والمكان [2] . وتوجد أنواع عديدة لخطوط الفقر أهمها:

أ- خط الفقر المدقع

وهو المستوى من الإنفاق أو الدخل اللازم للفرد أو الأسرة لتأمين الحاجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة او الكافية لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية [3] .

ب- خط الفقر المطلق

هو الخط الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان ، وانما يستند الى معيار الحد الادنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الضرورية للأفراد ، والذي يساوي اجمالي كلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاساسية للأفراد ، ويستخدم للمقارنات الدولية ، مثلا اعتماد دولار واحد او دولارين للفرد في اليوم الواحد[4] .

ج - خط الفقر الوطني

هو اقل خط للفقر ذلك بالإعتماد على منهجية المؤسسات العالمية (الامم المتحدة والبنك الدولي) التي تقارن بين خط الفقر الاعلى والادنى والتمييز بينهما [5].

د - خط الفقر الإجتهادي

يستند تحديده الى اجابات المستجوبين انفسهم مما يطلب منهم تصنيف مستوى استهلاكهم او دخلهم اذا كان اعلى او اقل او مطابق لمستوى الانفاق او الدخل الذي يرونه مناسبا او مقبولا اجتماعيا ، ويحدد خط الفقر عن طريق اجابات الافراد او الاسر الذين يعتقدون بان انفاقهم او دخلهم مساو لمستوى الانفاق او

---

(1) عبد الرزاق الفارس ،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2001،ص 24.

(2) Ann Harrison ، Globalization and Poverty ، by the National Bureau of Economic Research ، American ، 2007 ، P.6.

(3) المعهد العربي للتخطيط ، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، الكويت ، سنة النشر لم تذكر، ص22 .

(4) مرغاد لخضر ، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرنامج التنموي للجزائر للفترة (2014 _2005) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خضير _ الجزائر ، لم يتم ذكر سنة النشر ، ص 28_27 .

(5) محمود عبد الفضيل ، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنظمة العربية : ورقة عمل مقدمة الى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، بيروت ، كانون الاول لسنة 2005، ص10 .

الدخل المناسب والمقبول اجتماعيا وهناك طرق اخرى لتقدير الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة او على الحد الادنى للرواتب والاجور [1] .

و – خط الفقر النسبي

هو خط الفقر الذي يتمثل بعدم مقدرة الانسان على العيش بنفس المستوى او المقدرة المعيشية التي تعيشها غالبية من حوله في المجتمع ، فالفقر النسبي لا يعني عدم مقدرة الفرد على تامين الحاجات الاساسية مثل الغذاء والملابس وغيرها ، ولكن يعني ان دخله قليل مقارنة بدخل مجتمعهِ ، وفي هذه الحالة تتم المقارنة على اساس مستويات المعيشة بين فئات المجتمع المختلفة [2].

رابعا : مؤشرات الفقر

تُشير مؤشرات الفقر الى تجميع معلومات حول الفقر ومدى تأثيرهُ على طبقات المجتمع . ومن اهم هذه المؤشرات هي[3] :

1- **مؤشرات الدخل**

ان المؤشرات الدخلية التي تستخدم على مستوى الفرد او الاسرة او على صعيد القيمة الإجمالية التي يعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي بوصفها احد الدلائل المعبرة عن قدرتها للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يمكن من خلالها ان نحدد موقع الفرد او الاسرة تحت خط الفقر او فوقه ، اضافة الى ذلك فأنها تعد دلائل توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد وتباين مستويات الرفاهية فيما بينها والاقتصادات الاخرى ، الا ان هناك بعض المشاكل او الصعوبات عند استخدام هذه الدلائل اهمها افتراض الدخل بشكل عادل او الناتج في الاقتصاد ، في حين يختلف هذا التوزيع على صعيد الافراد لتعطي مستويات رفاهية متباينة بين الافراد ، اما على صعيد الاسرة فأنه يواجه صعوبات نظرية وعلمية بسبب اختلاف الاسر في حجمها وتركيبها من ناحية الجنس والعمر ، وهذا يؤثر بشكل ايجابي او سلبي على مستوى الانفاق[4] .

---

[1] يخلف بن رشيد بن الهاشمي ، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2015 ، ص24_23 .

[2] محمد عبد الهادي نصار ، ورشة عمل بعنوان : مفاهيم الفقر والحماية الاجتماعية في الاراضي الفلسطينية ، فلسطين ، 2005 ، ص 3 .

[3] نبيل جعفر عبد الرضا وندوة هلال جودة ، قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق (1980 _2012) ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، 2016 ، ص67.

[4] سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة للوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص48 .

2- مؤشر نسبة الفقر

يمكن استخدام هذا المؤشر لقياس الاهمية النسبية للفقراء في المجتمع وهو يقاس بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الاسر الفقيرة او بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة الافراد الفقراء ، وعادة ما تكون نسبة الاسر الفقيرة اقل من الافراد الفقراء لان الاسر الفقيرة هي اكبر حجما في المتوسط من الاسر غير الفقيرة اذا نجد ان :

نسبة الافراد الفقراء = (عدد الافراد تحت خط الفقر / مجموع عدد السكان) *100

نسبة الاسر الفقيرة = (عدد الاسر تحت خط الفقر / مجموع عدد الاسر) *100

3- مؤشر فجوة الفقر

يستخدم في قياس حجم الفجوة الاجمالية بين خط الفقر ودخل الفقراء ، ويتم احتسابه عن طريق الوحدات النقدية كونه يعكس اجمالي المبالغ اللازمة لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى مستوى خط الفقر ، ومن اجل المقارنة يتم احتساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاكهم مساويا لخط الفقر. ولو فرضنا ان مستوى استهلاكهم هو($y_1, y_2 \ldots\ldots\ldots y_n$)

ويمكن احتساب فجوة الفقر عن طريق الصيغة الرياضية التالية:

$$PG = 1 \div n \sum (z - yi \div z) \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان:

PG : فجوة الفقر n : حجم السكان.

Z: خط الفقر . Yi:مستوى الدخل /الاستهلاك للفئات الفقيرة

حيث ان مؤشر فجوة الفقر من المؤشرات المهمة للتعرف على مستوى دخول الفقراء ، وقياس ظاهرة الفقر . كما يبين الفرق بين خط الفقر ودخل الافراد ، اذا كان الفرق قليل فيمكن معالجته بشكل اسهل مما لو كان الفرق كبير والذي يحتاج الى سياسات حازمة وخطط صحيحة وسليمة لان مستوى الفقر في هذه الفئة هو دون الفقر المدقع وان هناك من يعيش في فقر وحرمان شديدين[1] .

[1] قصي عبد الفتاح رؤوف ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر في العراق ، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي ، بغداد ، 2011 ، ص13.

4 – مؤشر شدة الفقر

يعد مؤشر مهم يتم عن طريقه قياس نسبة التفاوت بين الفقراء أنفسهم ، وهو يمثل الوسط الحساب لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة ، ولهذا السبب يمكن احتسابه و الصيغة الرياضية لاحتساب مؤشر شدة الفقر :

$$Ps = 1 \div n \sum (Z - Yi)^2 \times 100 \quad \text{.....(3)}$$

حيث ان :

Ps : شدة الفقر Yi : دخل الفقراء الذين يكون دخلهم اقل من خط الفقر

Z :خط الفقر n:عدد السكان

زادت الحاجة الى مؤشر شدة الفقر وذلك لأن مؤشر فجوة الفقر لا يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تحصل في توزيع دخل الفقراء ، من خلال سياسة تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر الى شخص اكثر فقرا، وهنا سوف يعمل هذا المؤشر على الاخذ بنظر الاعتبار في هذا التغيير الذي حصل في التوزيع بعكس مؤشر فجوة الفقر الذي لا يتضمن هذه التغيرات[1].

خامسا : مقاييس الفقر

توجد عدة مقاييس للفقر من اهمها :

1_ منحني لورنز

هو من المقاييس التي تهتم بعدالة التوزيع بين الأسر أو الأفراد عن طريق رسم منحنى بياني يكون فيه المحور العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل إلى الأسرة أو الأفراد ، والمحور الأفقي يمثل المجموع النسب التراكمية للسكان .وتأخذ هذه النسب بعد تنظيم بيانات الأسرة (عدد بياناتها ، مجموع الدخل، متوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الفرد أو دخل الأسرة ، والعلاقة عكسية بين دخل الاسرة والزيادة التراكمية للسكان اي كلما زاد الانحناء في منحنى لورنز كلما انخفضت عدالة التوزيع في الدخل ، ويتساوى توزيع الدخل بين جميع الافراد اذا كان شكل منحنى لورنز خطا مستقيما .كما موضح في الشكل الآتي[2]:

---

[1] شيماء اسامة محمد صالح ، الفقر ومستويات التنمية البشرية في الدول العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر ، 2014 ، ص10 .

[2] يخلف بن رشيد بن الهاشمي ، مصدر سابق ، ص51.

شكل (1)

(منحنى لورنز)

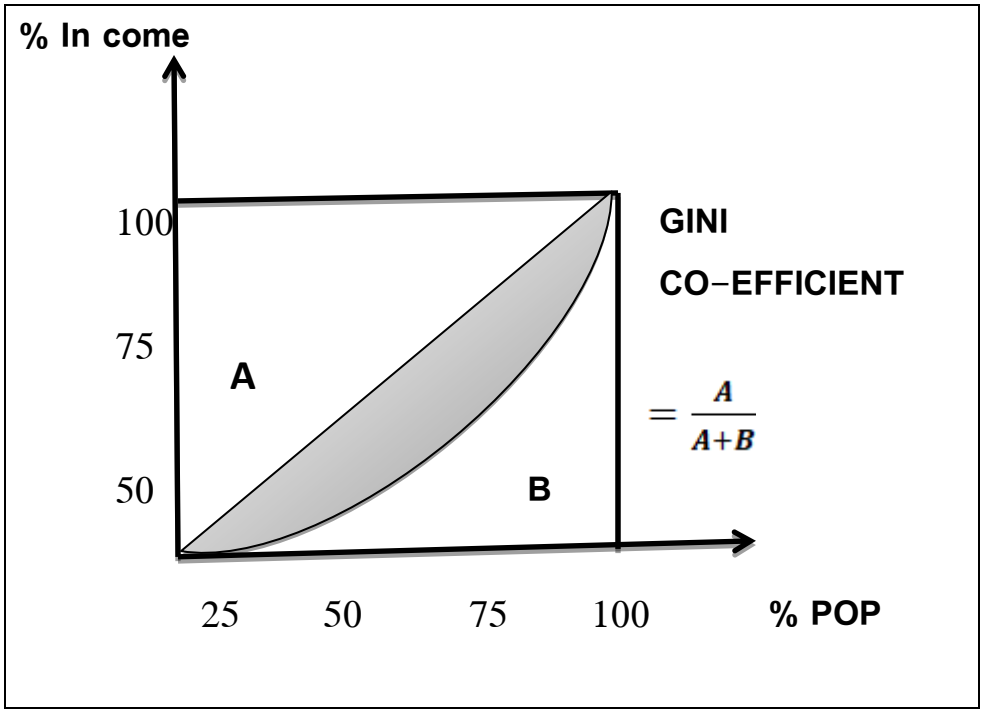

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ، النمو الاقتصادي المحابي الى الفقراء ،العدد 82 ، نيسان 2009 ، السنة الثامنة ، ص4.

2_ معامل جيني

يستخدم معامل جيني لقياس عدالة التوزيع في الدخل القومي في اي بلد ، ويشتق معامل جيني من منحنى لورنز المعروف اقتصاديا ويشار اليه بالنسبة المظللة كما في الشكل السابق ، ويتم التوصل اليه عن طريق قسمة المنطقة المحصورة بين خط المساواة المطلقة ومنحى لورنز مقسوما على مساحة المثلث اسفل خط المساواة المطلقة ، وتتراوح قيمته بين الصفر عندما تكون نقطة المساواة تامة والواحد الصحيح معبرا عن عدم المساواة الكاملة[1] . ويمكن التوصل الى معامل جيني من خلال الصيغة الآتية :

$$G= 1-[1/10000 \sum_{i-1}^{1} wi(si + si - 1).....(4)$$

[1] عدنان داود العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي ، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص55 .

حيث أن :

Wi: النسبة المئوية نفسها للسكان في الفئة i

Si : تمثل المتجمع الصاعد (التراكمي)للنسب المئوية للدخل للمقابل للفئة i

S−1 : المتجمع الصاعد(التراكمي) نفسه للفئة السابقة i

N : عدد الفئات .

بالرغم من ان معامل جيني يزودنا بمعلومات مفيدة عن مستويات التغيرات النسبية الحاصلة في مستوى الدخل واعتماده بالدرجة الاولى على منحنيات لورنز في الحاضر والماضي ، الا انه في بعض الاحيان تظهر لدينا مشكلة عندما تتقاطع منحنيات لورنز كما في حالة التنمية الثنائية ، ومن ثم تؤدي الى إعطاء قيم مختلفة لمعامل جيني ، ولذلك لابد من اخذ الحذر والتركيز عند عملية التحديد[1] .

3_ الرقم القياسي للفقر البشري

يمثل هذا الرقم قياس الحرمان من ثلاثة عناصر اساسية من عناصر الحياة البشرية وهي :

* طول العمر (ممثلا بمؤشر النسبة المئوية للسكان اللذين لا يتوقع ان يعيشوا حتى سن اربعون عاما)

*الحرمان المرتبط بالمعرفة (ممثلا بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون الكتابة والقراءة)

* الحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى لائق .

ومؤشراته ثلاثة انواع هي (النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم المياه الصالحة للشرب ، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم الخدمات الصحية ، والنسبة المئوية للأطفال تحت سن الخامسة ناقصي الوزن) وبحسب الرقم القياسي للفقر البشري باعتباره الوسط الحسابي لمجموع المؤشرات انفة الذكر[2] . وفي عام 1997 تطور فرعان مختلفان لهذا الدليل

أ : جاء عام 1997 للبلدان النامية (HPI−1)

ب : طبق عام 1998 للبدان المتقدمة (HPI−2)

أ – حساب دليل الفقر البشري للدول المتقدمة

وهو اداة لقياس الفقر من منظور التنمية البشرية ،ويقيس دليل الفقر البشري نسب الحرمان عن طريق الدلائل الثلاثة (المعرفة ،المستوى المعيشي ، العمر) وتتمثل تلك الابعاد الثلاثة في النقاط الأتية :

_الحرمان المرتبط بالبقاء على قيد الحياة في سن مبكر نسبيا أي الاحتمال عند الولادة بعدم

---

(1) ميشيل تودارو ،، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، تعريب : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص208 .

(2) باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009، ص79.

العيش لعمر الأربعين والتعرض للموت قبل ذلك ويرمز له بالرمز (P1).

_الحرمان المرتبط بالقدرة على اكتساب المعرفة ، ويركز هذا المعيار على نسب البالغين من الاميين ويرمز له بالرمز (P2).

_ الحرمان المرتبط بمستوى المعيشة اللائق ،ويرمز له بالرمز (P3) ،

وهو انخفاض مستوى الدخل اللازم للحصول على موؤنات اقتصادية ، ويتم قياس النسب المئوية للأفراد الذين لا يحصلون على المياه الصحية (P31)، والنسب المئوية للذين لا يتلقون الخدمات الصحية (P32). وكذلك النسب المئوية من الاطفال الذين يعانون من نقص في الوزن ومستوى التغذية (P33) [1].

ويتم حساب دليل الفقر البشري للبلدان النامية وفقا للصيغة الأتية [2].

$$HPI-1=[\ (pa1+pa2+pa3)\ ].....(5)$$

حيث إن :

HPI-1: دليل الفقر البشري للبلدان النامية.

P1 : النسبة المئوية لاحتمال وفاتهم عند الولادة قبل سن الأربعين .

P2:معدل الأمية للبالغين

P3:المتوسط البسيط لمتغيرات مستوى المعيشة اللائق .

ومن الممكن أن يتم تطوير (HPI-1)

وعلى نحو من الممكن أن يشمل مؤشرات اخرى أكثر أهمية من المؤشرات المذكورة ، ومنها الحرمان من مستوى التغذية الجيدة والذي له ارتباط بالبقاء على قيد الحياة حيث أن نسبة استهلاك السمك واللحوم في الدول المتقدمة هي 45% من الاستهلاك الكلي بينما نجدها في الدول النامية بنسبة 4% مما يتطلب الأمر الاهتمام بهذا العنصر باعتبار أن الدول النامية مستوى تغذيتها اقل بكثير مقارنة بمستوى التغذية في البلدان الصناعية [3].

ب – حساب دليل الفقر في البلدان الصناعية (المتقدمة)

يعمل دليل الفقر البشري في الدول المتقدمة على التركيز في أربعة أوجه من انواع الحرمان للإنسان ، وهذه الأوجه تتشابه مع أبعاد الابعاد يمكن (HPI-1) إلا أنها أضافت بعدا رابعا . هذه حصرها في عدة نقاط [4] :

---

[1] عدنان داود العذاري و هدى زوير الدعمي ، مصدر سبق ذكره ، ص71.

[2] تقرير التنمية البشرية في العالم العربي ، تعريب غسان غصن ، مطبعة كركي (قريطم) ، بيروت ، 2004 ، ص260.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا وندوة هلال جودة، مصدر سبق ذكرة ،ص42.

[4] حلا زيدان ذا النون المعاضيدي واحمد ابراهيم عبد منصور ، مصدر سابق ، ص105 .

_الحرمان المرتبط بطول العمر يركز على التعرض للموت في سن مبكر نسبيا يصل إلى سن60 عام ويرمز له بالرمز P1.

–الحرمان المتعلق بالحصول على المعرفة ،ويقاس بنسبة البالغين فوق سن 15 عام الذين يعرفون القراءة والكتابة والاتصالات ويرمز له بالرمز P2.

–الحرمان المتعلق بنسبة المعيشة اللائق ،ويقاس كنسبة مئوية من الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد ممثلا بخط فقر الدخل ويرمز له بالرمز P3.

–الحرمان الاجتماعي ، وينصرف إلى حالات الاستبعاد وعدم المشاركة في المجتمع ،ويقاس بمعدل البطالة التي تستمر إلى سنة أو أكثر ويرمز له بالرمز P4.

يتم حساب دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة وفقا للصيغة الأتية [1] :

$$HPI-2=(Pa1+pa2+pa3+pa3+pa4 \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

إذ ان :

دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمه : HPI -2

الحرمان الاجتماعي : P4

سادسا :العوامل المسببة لظاهرة الفقر

لا يقتصر الفقر على زمان أو مكان معين ، فهو موجود في جميع أنحاء العالم، وليس له علاقة بنظام معين . وبما أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ، فإن اسبابه متنوعة بالطبع ، بما في ذلك السياسية والاجتماعية والصحية والبيئية والثقافية . وسوف يتم تناول أهم العوامل التي تسبب ظاهرة الفقر وهي كالآتي:

1- الفساد الاقتصادي : هو احد اسباب الفقر لأنه يؤثر على أداء القطاع الخاص والمواطنين والحكومات ، وسبب شيوعه هو نتيجة الانحرافات الحاصلة في صنع القرارات ووضع المخططات وعملية التنفيذ [2]. وكذلك يعد الفساد عائقا أمام تحقيق التنمية ،ومن المرجح أن تتفاقم هذه الظاهرة المعروفة بالفساد والتي تؤدي الى عدم احترام القوانين وانتهاك حقوق الانسان واعاقة البرامج والخطط الهادفة الى التخفيف من حدة الفقر ، إذ تظهر الأبحاث الجارية حول الحد من الفقر أن الفساد الاقتصادي يؤثر سلبا على الساعين الى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية . وتشكل حالة التغير الاجتماعي عقبات تعرقل خطوات تقديم البرامج .

---

(1) تقرير التنمية البشرية في العالم العربي ، مصدر سابق ،ص260 .

(2) وداد عباس ، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر ، الاردن ، اليمن ، اطروحة دكتوراه منشورة ، الجزائر، 2018 ،ص13.

2-تخطيط الاهداف من اجل التخفيف من حدة الفقر : يفتقر الأفراد الى أمكانية الوصول الى أنواع مختلفة من الأصول المادية البشرية مثل المدخرات والأراضي والقروض المالية التي يسهل الحصول عليها. أما بالنسبة للأصول البشرية مثل التعليم الجيد والمعايير الصحية وتعزيز الديمقراطية والتنمية السياسية والاجتماعية والمشاعات السياسية والثقافية فان عدم الحصول على كل ما سبق سيؤدي حتما الى الفقر[1].

3- حجم الاسرة من العوامل المسببة للفقر ايضا اذ ان الزيادة في حجم الاسرة وما يترتب عليه من ارتفاع في تكاليف المعيشة وزيادة الاعباء تجاه نفقات الاسرة ، فان التصدي لحالة العجز يتطلب القيام بتوفير كل ما تحتاجه الأسر الكبيرة من متطلبات اساسية لديمومة الحياة وقد ترتفع حالة العجز بوتيرة متصاعدة وما ينتج عنها يمثل ظاهرة الفقر.

4- يلعب التضخم دورا كبيرا في انتشار ظاهرة الفقر في اقتصاد ما فالتضخم يرتبط بالارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات والتي يعبر عنها دائما بكمية النقود ، إذ يؤدي التضخم بدوره الى هبوط القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم يؤثر على مستويات الدخول الحقيقية للأسر والتي تصل احيانا الى مرحلة العجز عن اقتناء كل ما تحتاج اليه هذه الأسر ، التي سوف تدخل ضمن عداد الفقراء وصرف النظر عن رتبة الفقر[2].

5- مستوى انتاجية منخفضة لبعض الاشخاص في المجتمع مقارنة بالعناصر الاخرى، إذان جزء من هؤلاء الافراد فقراء لان انتاجيتهم منخفضة في المدة الزمنية المخصصة لهم في الوظيفة او العمل مكلفين به لذلك سوف يحصلون على دخل منخفض نسبيا .

6- انخفاض نصيب الفرد من امتلاكه وسائل انتاج على مستوى المجتمع وفي ثروة المجتمع بصورة خاصة ، هذه الملكية على توريث او الفقر بين طبقات عديمة الملكية وتوريث الغنى بين الطبقات المالكة [3].

---

(1) عبدالله صادق امين حسن ، الفقر في فلسطين وسياسة مكافحته ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2005 ، ص23 .

(2) شريف غياط وعبد المالك مهري ، في العالم العربي واشكالية محاربته ، بحث منشور في جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2013 ، ص11 .

(3) عادل محمود رفاعي وضاحي حمدان الرفاعي ، مصدر سبق ذكرة ، ص12 .

سابعاً :الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر

تنعكس الاثار التي يتركها الفقر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع ، وليس لجانب معين ، لذلك فإن هذه الأثار تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومنها الآتي:

1- تفشي ظاهرة الأمية وارتفاع نسبة غير المتعلمين لكل فئات المجتمع ،إذ ان معدلات الأمية ترتفع مع ارتفاع معدلات الفقر لكونها ترتبط مع ظاهرة الفقر في علاقة طردية ، وإن سرعة زيادة معدلات الفقر ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر التعليم ،إذ يعمل الاغنياء على شراء قسط وافر من التعليم الخاص لأبنائهم ، وإن التعليم الذي تقدمة السلطات الحكومية من خلال مساهمتها في تقديم الاعانات والتي تكون موجهة لصالح الفقراء بشكل أساسي ، وإن التعليم الابتدائي في الدول النامية يحصل على النسبة الاكبر من الانفاق الحكومي وهذا يعود بمكاسب واضحة على الطبقة الفقيرة ، والعكس صحيح عندما تنخفض مساهمة القطاع الحكومي في دعم الجانب التعليمي سوف يؤدي ذلك الى الأضرار بالطبقة الفقيرة وما ينتج عنه من تفشي ظاهرة الفقر [1].

2-أرتفاع معدلات الهجرة من أجل البحث عن دخل أضافي يعمل على تحسين المستوى المعيشي الحالي وتحقيق الرفاهية [2].إذ ارتفعت نسبة الهجرة من الريف الى المدينة ومن الدول الفقيرة الى الدول الغنية ،مما يؤدي الى انعكاسات سلبية لأثار تلك الهجرة على تدهور مختلف الانشطة الاقتصادية ، وبذلك فأنها تزيد للبلد أعباء أخرى في توفير الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع .

3- أضطرابات اجتماعية مثل التسول والسرقة والانحراف والانتحار واللجوء الى المخدرات جميعها ناتجة من إفرازات ظاهرة الفقر التي تعمل على سرعة انتشارها [3].

4- منع الاقتصاد المحلي من تحقيق فرص النمو والتنمية بسبب عجز الاقتصاد عن استغلال وتشغيل العرض المتاح من الايدي العاملة بالإضافة الى انخفاض الدخل الشخصي وما ينتج عنه من انخفاض في القدرة الشرائية على مستوى الاقتصاد ككل وبشكل يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وحجم الادخارات

---

[1] راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد للمدة (1987_2007) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة بغداد (للحصول على درجة الماجستير في علوم الاقتصاد) ،، 2009 ،ص16 .

[2] علي عبد الهادي سالم واحمد حميد حمادي ، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد7 ، عدد13 ،2015 ، ص161 .

[3] احمد رمضان نعمة الله واسماعيل احمد الفيل وسحر عبد الرؤوف القفاش ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشكلة الفقر _ التلوث البيئي _ التنمية المستديمة)، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2015 ، ص61_62 .

وبالتالي حدوث الكساد اضافة الى هجرة الكفاءة العلمية يؤدي الى فقدان الدولة لإمكانيات هذه الكفاءات التي ينفق على تعليمها واعدادها اموالا طائلة وهجرتها تؤدي الى عرقلة التنمية وتأخيرها [1].

ثامنا : سبل التخفيف من حدة معدلات الفقر

في إطار الوصفات الاقتصادية للبنك المركزي طرح فكرة منها مفادها : إن علينا ان نقبل بمزيد من الفقر مرحليا لكي نجتث الفقر في النهاية . ويحذر البنك المركزي من قصور راس المال البشري (بسبب تدني مستويات التعليم ونقص الخبرات والأمراض ...الخ) ويؤدي الى ابقاء الأفراد في حالة الفقر المطلق وقد خصص البنك المركزي صندوقا اجتماعيا للحالات الطارئة استجابة للمناشدات الدولية المتزايدة في استئصال الفقر ومساعدة الفقراء ، ولعل اخر القرارات المهمة التي اصدرها البنك المركزي هو اسقاط الديون عن عشرون دولة من الدول المديونة بمبلغ يقدر ب (30) مليار دولار .إن البنك المركزي يبرر الألم المرحلي حتى تتمكن الرفاهية من فتح ابوابها بعد تحقيق الهيكلية الكلية الشاملة للاقتصاد وخصخصة القطاع العام [2].

حدد المختصون العديد من الأساليب من أجل مكافحة الفقر بغية القضاء علية او التخفيف من حدة وطأته ،وبغض النظر عن مدى فاعلية وجدية ونتائج تلك الأسباب ،سنذكر البعض منها:

1-زيادة أجور العمال بما يتلاءم مع مستوى المعيشة السائد ،مع الأخذ بنظر الاعتبار نسبة التضخم وتخفيض ساعات العمل وانخفاض القوة الشرائية ،والاهتمام بالأفراد وبصحتهم باعتبارهم قوى عاملة ،وتوفير المستلزمات الصحية لهم ،والعمل على تشريع قوانين ترتب العلاقة المتبادلة بين العمال وأصحاب العمل والشركات والتنسيق بينهما مع توفير معاشات كافية للعمال الذين بلغوا سن الشيخوخة وتوفير التعليم المجاني للعمال وأبنائهم [3]. والعمل على اقامة المشاريع الصغيرة وتقديم المنح لها وتوفير القروض المسيرة وتسهيل اجراءات الحصول عليها ، بهدف زيادة مستوى الاستثمار وتوفير فرص عمل متاحة للعمال ومساعدتهم في تنمية قدراتهم وكذلك من اجل زيادة الكفاءة الفنية لهم ومن اجل رفع مستوى الانتاجية [4].

2- زيادة الإنفاق العام الاجتماعي لصالح الطبقات الفقيرة ، وتقديم وسائل التكافل الاجتماعي ، وإعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع ، أي من الطبقات الغنية الى الطبقات الفقيرة ، من أجل تنمية حياة الأفراد

---

(1) نزار سعد الدين العيسى واخرون ، اقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاتها ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000، ص249 .

(2) كريم محمد حمزة ،الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002، ص15.

(3) عبد الهادي الفضلي ، مشكلة الفقر(دراسة مختصرة لمشكلة الفقر وفق الرؤية الاسلامية)، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010 ، ص25.

(4) احمد رمضان نعمة الله واسامة احمد الفيل وسحر عبد الرؤوف القفاش ، مصدر سبق ذكرة ، ص67 .

وزيادة مستوى الرفاهية لهم[1]. والإنفاق الحكومي له أثار مباشرة وغير مباشرة في التخفيف من حدة الفقر ،الأثار المباشرة عادة ما تظهر على شكل منافع يتحصل عليها الفقراء من الرعاية الاجتماعية والإنفاق والبرامج التي تختص بتشغيل اليد العاملة ، أما الأثار غير المباشرة التي تشكلها النفقات العامة تتمثل في الاستثمارات في الهياكل الأساسية للبلد ودعم البحوث العلمية في كافة المجالات ، وزيادة الاستثمارات في التعليم والصحة ، وتشجيع النمو الاقتصادي في القطاعين الصناعي والزراعي الذي يؤدي بدورة إلى ارتفاع فرص العمل وفرص الحصول على الدخل للفقراء وتوفير الغذاء الرخيص [2].

3- إتباع سياسات عقلانية من أجل استقرار معدل النمو السكاني والحد من نموه والعمل على رفع مستوى إنتاجية الاستثمارات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، وكلما كان معدل نمو السكان متناسب مع حجم الموارد كلما ساعد ذلك على اعطاء جرعة من المحفزات الى النمو الاقتصادي، وبالتالي التخفيف من الفقر[3].

4_ زيادة الاهتمام بالتعليم بشكل متزايد، اذ ان تفاقم المعرفة والتعليم له انعكاسات كبيرة وطرق مختلفة وجديدة من اجل العيش في حياة كريمة، ومن هنا يصبح من الضروري ان تكون السياسات الممنهجة لمواصلة فرص التعليم والتخصص في المهن والوظائف تعمل على توفير ميزة تنافسية في سوق العمل[4].

ويبقى الاشخاص المتعلمون في سوق العمل اذا تم تدريبهم لمحاكاة التطورات في المستقبل في المعرفة ، لذا يقتضي الامر على الدولة دعم التعليم والزيادة في قدرات افرادها من اجل المحافظة على مصادر كسبهم [5].

5 – تطوير القطاع الزراعي ودعمة، إذ تمثل الاسرة الزراعية وحدة اقتصادية اساسية في الاقتصاد الريفي ، وتساهم بشكل كبير في امداد المجتمع بالسلة الغذائية عن طريق استعمالها للأراضي الزراعية ويجب على الدولة انشاء حوافز محسنة للمزارعين والعمل على استصلاح الاراضي غير الصالحة للزراعة وتفعيل دور

---

(1) جوان روبنسون وجون ايتوبل ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، تعريب فاضل عباس مهدي ، دار الطبعة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1988 ، ص284 .

(3) shenggen Fa ، Peter Hazell ،and sukhadeothorat ، eptd discussion paper، government spendin، growth and poverty : an analysis of interlinkages in rural india ،Environment and Production Technology Division ،International Food Policy Research Institute، Revised _December 1998، P.2.

(3) سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد واياد بشير الجلبي ، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه ، روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012، ص133 .

(4) محي محمد سعد ، الاستثمار والازمة المالية العالمية (دراسة تحليلية وتطبيقية ومقارنة) ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010 ، ص175 .

(5) ابراهيم بن عبدالله الرحبي ، اقتصاد المعرفة البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة ، تعريب حسن المطرشي ، دار الغرد للطباعة والنشر ، دمشق ، 2012 ،ص89 .

الأنظمة التي تحمي المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الاجنبية ، وعند قيام الدولة بتنفيذ تلك الاجراءات فإنها قد حققت الاهداف التي تصبو اليها ، ومن اهمها تخفيف من حدة الفقر في المجتمع الريفي ، وتنويع اقتصاد البلد والمساهمة في تقديم سلع ضرورية وغير ضرورية الى المجتمع من منتجاته المحلية ، والحد من الهجرة بين الريف والمدينة[1].

6- الاستثمار الاجنبي المباشر : الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، حيث له مساهمه في خلق فرص العمل مما يؤدي الى من معدلات البطالة ويعمل على تحسين مستويات الدخول ومن ثم مستويات المعيشة ، مما تنعكس اثاره على تخفيف معدلات الفقر في البلد، ويمكن توضيح اثر الاستثمار الاجنبي عن طريق تحديد نسبة مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المضيف ، فكلما كانت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي كبيرة كلما كانت فاعليته في الحد من الفقر عاليه ومؤثرة [2].

7- وضع اجراءات صارمة واصلاحات فعالة في قطاع الامن كأولوية اساسية لنشر السلام والتنمية ، وتتمثل هذه الاصلاحات في قطاع الجيش والشرطة والقضاء ، وتفعيل دور هذه المؤسسات بالشكل الصحيح والكفوء للحد من الظواهر الاجتماعية المتفشية بشكل كبير ، وغيرها من الاسباب التي تؤثر على ظاهرة الفقر وتزيد من وطأته [3].

8- تمكين كافة افراد المجتمع من الحصول على فرص متكافئة لتملك الاصول وراس المال من اجل مكافحة الفقر، وبذلك تمكنهم من الحصول على قدر متكافئ من الدخل الوطني، ويتحقق ذلك عن طريق السعي في مزج الفقراء في تملك الاصول الانتاجية (الرأسمالية) الضرورية لانتشالهم من حدة الفقر بصفة نهائية عن طريق الطرق الاتية [4]:

أ- امتلاك راس المال النقدي والمادي عن طريق عمليات الائتمان الميسر، والموجه نحو المشروع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

---

(1) sheng gen fan، phamlanhoung ، Trinh Quang ، Government spending and poverty reduction in Vietnam ، April _ 2004 ، P.5.

(2) عبدالله حمد الدباش وطارق نوري ابراهيم ، دراسة تحليلية لاساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير ، العدد الثامن ، لم يتم ذكر سنة النشر ، ص19 .

(3) International Monetary Fund ، Progress Report of the Poverty Reduction and growth strategy Paper Prepared by the staffs of the (IMF) and (IDA)، N . W،Washington ،2010، P3.

(4) محمد عبد الشفيع عيسى ، نظرة اساسية الى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، القاهرة ، 2009 ، ص40 .

ب- حيازة الاصول لراس المال الانتاجي للمشروعات الصغير والمتوسطة.

جـ - تعظيم راس المال الاجتماعي : عن طريق التشجيع على تشكيل الجمعيات التعاونية الانتاجية او التعاضدية وتحفيز الجمعيات الاهلية ومنضمات المجتمع المدني وتحفيز منضمات الادارة المحلية والمجتمعات المحلية على دعم المبادرات الاهلية من جهة ثالثة.

د - حيازة راس المال المهارى والمعرفي من خلال عمليات التنمية للقدرات ، وخاصة من خلال التدريب والتأهيل.

المبحث الثالث

المقاربات النظرية لتغيرات سعر الصرف وأثره على الفقر

اولاً : العلاقة بين سعر الصرف والفقر

ان تأثيرات سعر الصرف على الفقر تتم من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال تأثيره على ثلاث قنوات هي التضخم ، الانتاج ومعدل التبادل الدولي

ان سعر الصرف بشكل عام يكون تأثيره غير مباشر على الفقر وفقا لمسارين [1]:

المسار الاول : تأثيره على معدل التبادل الدولي

المسار الثاني : تغيير اسعار الصرف سلبا او ايجابا وتا ثيرها على القطاعات التصديرية .

ان المسار الاول يتضمن تخصيص الموارد الانتاجية نحو انتاج السلع المخصصة في عملية التبادل التجاري وتركز القوة العاملة فيها بشكل كبير خاصة في الدول النامية . إذ إن خفض الطلب على اليد العاملة في بقية القطاعات غير المخصصة للتبادل التجاري وسيترتب على انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات التي تضم الالاف من العاملين زيادة في عدد العاطلين عن العمل وهذا سيؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة فضلا عن انخفاض الاجور النقدية للذين يجدون فرصة عمل لهم وهذا الامر سيزيد من عدد العوائل الفقيرة خاصة الذين يعملون في القطاع الزراعي والذي يعاني من مشاكل عدة منها تدهور الانتاج وانخفاض الانتاجية ورداءة نوعية المحاصيل الزراعية . على العكس من نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية التي اعتقدت ان عوائد التبادل التجاري يجنيها البلدين المتبادلين فان الدراسات ومنذ الخمسينات بينت عكس ذلك ومن هذه الدراسات دراسة (ميردال) والذي اشار فيها ان التبادل الدولي لا ينتج عنه اتجاه نمو تساوي الدخول في البلدين كما كانت تدعي النظرية الكلاسيكية وفي نظره ان النظريات الكلاسيكية كانت معتمدة في تحليلها بشكل كبير على مبدأ المنافسة والتخصص وانسجام المصالح بين البلدان المتبادلة كما يعتقد ان المنافسة الكاملة لا يوجد لها واقعيا في ظل العلاقات غير المتساوية بين الدول المتقدمة والدول النامية كما ان تقسيم العمل والتخصص سيؤدي الى المزيد من الاختلالات . اما الاقتصادي (امانويل) في نظريته التبادل اللامتكافئ يعد ان التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية غير متساوي وذلك لاعتقاده بان المجتمعات الغنية تتكون من فئات رأسمالية هدفها هو استغلال الشعوب الفقيرة وتسعى لزيادة نصيبها من الدخل القومي كما ان الاجور في الدول النامية تختلف معدلاتها عن المعدلات السائدة في

[1] حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2020 ، ص 77.

الدول المتقدمة لذلك فإن عملية التبادل الدولي تؤدي الى تحويل فائض القيمة من الدول النامية الى الدول المتقدمة [1].

اما بخصوص المسار الثاني لسعر الصرف فان انخفاض سعر صرف العملة المحلية لبلد ما مقابل العملات الاخرى، سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة وبعدها حدوث التضخم داخل البلد وما يؤدي ذلك من انخفاض في الدخول الحقيقية للأفراد باعتبار ان التضخم مشابه للضرائب التصاعدية على دخل الفقراء وبشكل غير مباشر ولكن هذه النتيجة تعتمد على طبيعة توزيع الفقراء على القطاعات الانتاجية ، فالانخفاض في سعر صرف العملة المحلية سيجعل السلع المحلية ارخص بالنسبة للدول الاخرى وقد يشجع ذلك الى زيادة صادرات البلد ولهذا فان نسبة كبيرة من الفقراء يعملون في الصناعات الموجه نحو التصدير فان دخولها سوف ترتفع عند زيادة الصادرات [2] .

نستنتج مما سبق ان هناك تأثيرات غير مباشرة لسعر الصرف على مستويات الفقر وقد تكون هذه التأثيرات معقدة وتختلف باختلاف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة لكثير من دول العالم ، حيث ان تغيرات سعر الصرف تؤدي الى تغيرات في صادرات وواردات الدول وكذلك تظهر هذه التغيرات من خلال التضخم وحركة رؤوس الاموال الدولية والامكانات الاقتصادية للإنتاج المحلي لهذه الدول والتي بدورها تحرك مستويات الفقر بالشكل الذي يوازي طبيعة هذه التغيرات في اسعار الصرف .

ثانياً :دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر

يعتمد التأثير الصافي لسعر الصرف في الفقر على السياق المحدد لكل بلد ، بما في ذلك بنيته الاقتصادية ، وانماطه التجارية ، واعتماده على الاستيرادات . وفي حين ان العملة الاضعف يمكن ان تجلب بعض المزايا مثل تعزيز الصادرات فان العواقب السلبية المرتبطة بها مثل ارتفاع تكاليف الاستيرادات واحتمال فقدان الوظائف غالبا ما تفوق الفوائد التي تعود على الفقراء . ولذلك يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية ان تدرس بعناية التأثير المحتمل لتقلبات اسعار الصرف على الفقر وتنفيذ تدابير مستهدفة للتخفيف من الاثار السلبية وحماية الفئات السكانية الضعيفة .

وبشكل عام هناك ثلاثة قنوات لتأثير سعر الصرف في معدلات الفقر وهي كالأتي:

1 – تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال تغيرات اسعار الصادرات

ان زيادة تغيرات سعر الصرف تؤدي الى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين ، حيث ان التغيرات الكثيرة في سعر الصرف توحي بان هناك بيئة غير سليمة للسياسات الاقتصادية للدول . وهذه

---

[1] غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1999 ، ص100_102.

[2] عبد علي جبيلي وفيتالي كرامارتكو ، اختيار نظم الصرف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، صندوق النقد الدولي ، 2003 ، ص20.

التغيرات تعمل على تخفيض حجم التجارة الخارجية حيث يمكن ان يكون هذا التأثير سلبي او ايجابي ، حيث ان الدول التي تتمتع بهيكل انتاجي كبير وتجارة قوية يمكن ان تكون اكثر قدرة على الاستجابة لتغيرات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة اقل ، حيث يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الاجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الاجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوة سوق الصرف الاجنبي حيث يؤدي تغير سعر الصرف الى حدوث تغيرات في اسواق السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الاجنبية . حيث يقصد بتغيرات سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية او رفعها [1].

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير عن طريق انخفاض اسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية وارتفاعها داخلها وذلك للأسباب الآتية[2]:

_ ارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج مما يؤدي ارتفاع الاسعار .

_ ارتفاع اسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية . إذ يؤدي ارتفاع اسعارها الى ارتفاع المعيشة وتأثيرها على اصحاب الدخل المحدود و ارتفاع معدلات الفقر.

_ بسبب ارتفاع اسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية .

_ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع اسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكي قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الاسعار .مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الاسعار إذ ان اهمية الاختلاف بين الاسعار المحلية والاجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها :

_ مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات .إذ كلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض .

_ طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد اولية ضرورية للصادرات او منتجات استهلاكية ، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض .

اما في حالة زيادة قيمة العملة المحلية فأن ذلك يؤدي الى انخفاض الاسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الاجنبي على صادرات الدولة وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض اسعار

---

[1] سعدون حسين فرحان ، اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة ، دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد31 ، العراق ، 2009 ، ص7 .

[2] محمد دياب ، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010 ، ص180 .

الصرف المحلية ، كما يمكن ان يحدث انخفاض الاسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة من المعروض السلعي المحلي فتنخفض الاسعار .

ويتحدد عرض الصرف الاجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين ورغبات المستوردين الاجانب ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل (2)

معدل الصرف والعرض والطلب على الصادرات

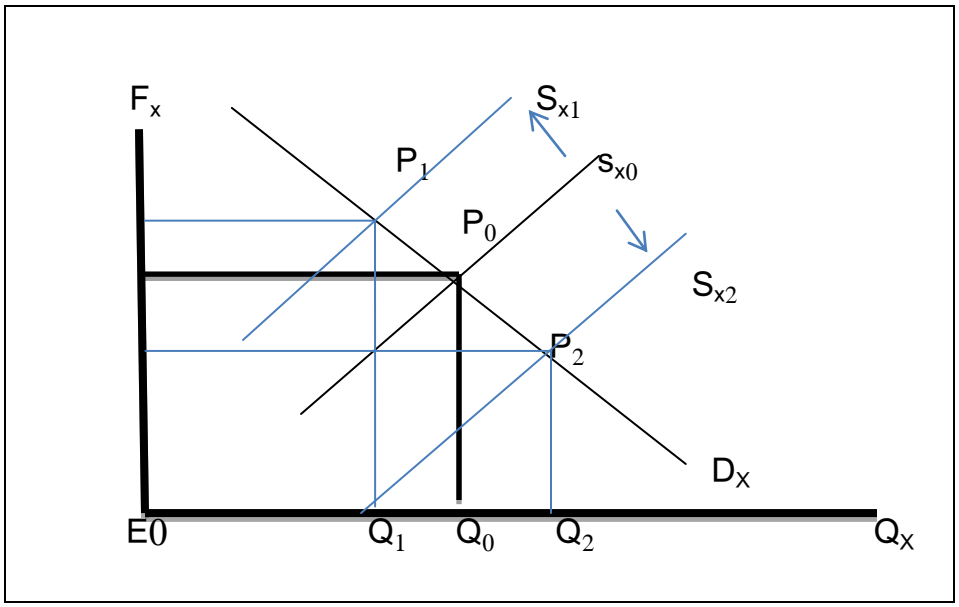

المصدر: نشأت نبيل الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، شركة ناس للطباعة مصر ، 2006 ، ص5.

يتضح من خلال الشكل (2) الطلب على صادرات دولة ما ،إذ ان(D_X) تعد دالة طلب ثابته لا تتغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الاجنبي . في حين ان دالة عرض الصادرات (S_X) تستجيب لتغيرات معدل الصرف .

Q_X : تشير الى كمية الصادرات .

F_X : تشير الى سعر الصادرات بالعملة الاجنبية .

ويوضح الشكل انه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة توازن وE_0 والتي تمثل المعدل التوازني فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل الى S_{X1}، وتحدد نقطة توازن جديدة عند P1 بما يؤدي الى انخفاض كمية الصادرات من Q_0الى Q_1 بسبب انخفاض الطلب عليها .

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة اي ارتفاع معدل الصرف فأن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليمين لتصبح X_2، وتتحدد نفطة توازن جديدة عند P_2 مما يؤدي الى زيادة كمية الصادرات من Q_0الى Q_2 .

فالكمية المعروضة من الصرف الاجنبي تتغير بتغير معدل الصرف والتي يمكن تحديدها عند معدلات الصرف الآتية:

E_2،E_1، E_0، إذ ان الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الصادرات) * (سعر الصادرات مقاوما بالعملة الاجنبية)

ان تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي) يعتمد على درجة مرونتها (التغيير النسبي في الصادرات الى التغير النسبي في سعر الصرف ، فالكمية المعروضة من الصرف الاجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة اكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي حدها الاقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي الى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن [1].

2 – تأثير سعر الصرف على الفقر من خلال الواردات

أن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا. أما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيبقى دون تغيير وبالتالي فان حجم الواردات سوف تتقلص وهذا يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي

أما السلع الاستهلاكية فيؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع .فتنخفض قيمة العملة وينخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك وهذا يؤدي الى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية الى الانخفاض ،أما السلع الرأسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا من الناتج المحلي .ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية .وهذا ليس امرا سهلا حتى وان توفرت الامكانية لذلك فإنها تحتاج الى فترة طويلة من الزمن وتكون مكلفة ،غير ان إمكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية .أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل اعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي

---

[1] نشأت نبيل ، الوكيل التوازني النقدي ومعدل الصرف ، شركة ناس للطباعة مصر ، 2006 ، ص6 .

الى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار إضافة الى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام[1] .

ويتحدد الطلب على السعر الاجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الاجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل (3)

معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات

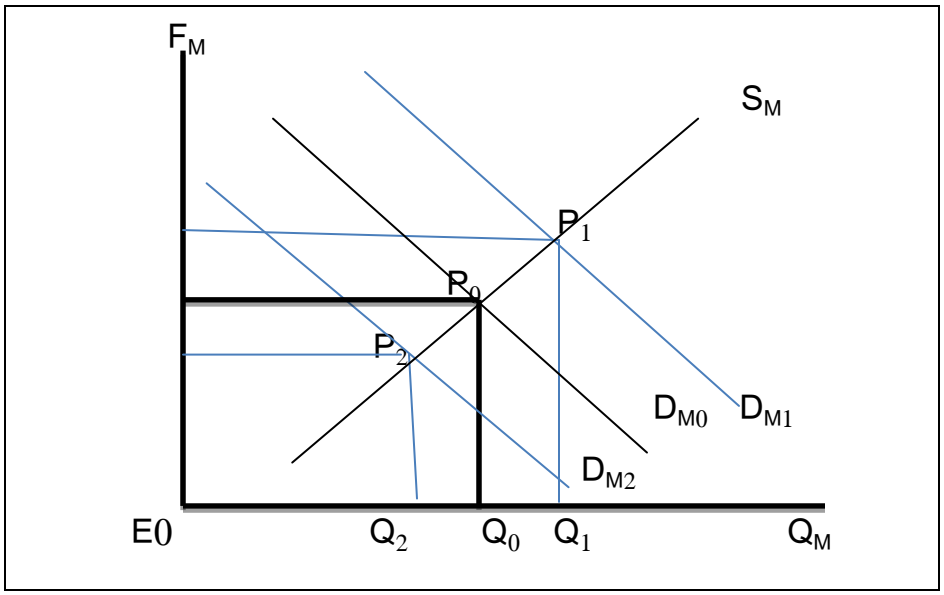

المصدر: نشأت نبيل الوكيل ، التوازن النقدي ومعدل الصرف ، شركة ناس للطباعة ، مصر، 2006 ، ص8.

من الشكل اعلاه وبافتراض دالة عرض الواردات S_M ثابتة بمعنى لا تتاثر بالتغيرات في معدل الصرف الاجنبي ، في حين دالة الطلب على الواردات D_M فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف الاجنبي .

حيث ان :

Q_M :تمثل كمية الواردات المطلوبة او المعروضة .

F_M : تمثل سعر الواردات من العملة الاجنبية .

يوضح الشكل ان التوازن يتحقق عند النقطة P_0 ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 ، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة وهذا يعني انخفاض معدل الصرف فإن دالة الواردات تتجه نحو اليمين لتصبح D_{M1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 مما يؤدي الى انخفاض كمية

[1] مورد خاي كربانين ،الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية، 2007، ص329 .

الواردات من Q_0 الى Q_1 ومنه يمكن القول بان الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي تختلف بإختلاف معدل الصرف . والتي يمكن تحديدها عن طريق معدلات الصرف المختلفة E_0،E_1،E_2 وكما يلي:

الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي عند معدل صرف معين تساوي :(كمية الواردات) *(سعر الواردات مقاوما بالعملة الاجنبية)[1].

3- تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال الانتاج المحلي

تلجا العديد من الدول النامية الى تبني سياسة تغيير في قيمة العملة من اجل تحسين ميزانها التجاري وذلك عن طريق امكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الاجنبي الا ان نجاح هذه السياسة تتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي للدولة وكذلك على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا راجع الى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية والتي تتحدد اسعارها عالميا [2].

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بالقدرة الإنتاجية لها .لذا تلجا العديد من الدول الى اعتماد سياسة تغيير قيمة العملة ، وهذا التغيير يحتاج الى جهاز انتاجي قادر على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد ، وان البلدان النامية تواجه صعوبة في زيادة الانتاج بصفة عامة والسلع الموجة للتصدير بصفة خاصة ، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة قدراتها التصديرية .

كذلك ان صادرات الدول النامية تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة لصادراتها ، عادة ما تكون هي الدول الصناعية ، نتيجة لتقلبات التي تشهدها في دوراتها الاقتصادية عن طريق الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الاولية حيث ان انخفاض صادرات هذه السلع في الاسواق العالمية ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية [3].

---

[1] نشأت نبيل محمد الوكيل ، مرجع سبق ذكرة ، ص9 .

[2] سمية زيرار واخرون ، اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري (1970_2004) ، مجلة دراسات العلوم الادارية ، العدد2، المجلد 36، الاردن ، 2009 ، ص364 .

[3] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007 ، ص330 .

ثالثا : تأثير سعر الصرف في الفقر من خلال التضخم

يعرف التضخم ايضا بانه حالة من عدم التوازن في الاقتصاد التي تتجه فيها الاسعار الى الارتفاع بصورة متواصلة ، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع ، لكن تلك الاجراءات قد لا تصل الى النجاح في وقف ارتفاع الاسعار[1].ويمكن بيان اثر التضخم على النحو الآتي[2] :

أ_ اثر التضخم على قناة توزيع الدخل

يعمل التضخم لصالح الطبقات الغنية التي يتمتع اصحابها بدخول سريعة التزايد مثل اصحاب المصانع والمتاجر والمقاولون عن طريق اعادة توزيع الدخل الحقيقي ،التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار وحصولهم على نسبة كبيرة من الارباح التي تفوق الزيادة في التكاليف مثل (الاجور، سعر الفائدة ،الايجار) اما بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود مثل العمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الاسعار بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في دخولهم النقدية .

ب- اثر التضخم على قناة ثروة الفرد

يرتبط تأثير التضخم على ثروة الفرد على مقدار الاصول التي يمتلكها الفرد كالأصول العينية من السلع والاراضي والمباني والذهب اذا احتفظ بها لغرض الاستخدام الشخصي فانه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ، اما اذا اراد الاستثمار فيها فيمكنه الحصول على ارباح كبيرة من خلال ارتفاع اسعارها ،اما بالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل الفائدة التي تحققه ومعدل التضخم .

ج _ اثر التضخم على قناة الادخار القومي

يعمل التضخم على زيادة الادخار الاجباري عن طريق فرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع اسعاها وينتج عن هذا الارتفاع زيادة الانفاق اقتناء هذه السلع من قبل الافراد فتزيد الحصيدة الضريبية التي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ، من جهة اخرى يؤدي التضخم الى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخول المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

د_ اثر التضخم على قناة الاستثمار

يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار القومي ،عن طريق توجه الاستثمارات الى النشاطات الهامشية والاسرع ربحا ، وترك القطاعات الانتاجية التي تعتبر الاساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وتتميز المشروعات الخدمية مثل المطاعم والفائدة السياحية ومحلات التجزئة والجملة بصغر راس مالها

---

(1) احمد الاشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة ، الاردن ، ط2 ، 2007 ، ص312 .

(2) سليمان مجدي عبد الفتاح ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، دار غريب ، مصر ، 2002 ، ص42_43 .

وقصر فترة استرداده ، حيث يكون اثر التضخم على ها النوع من الاستثمار قليل على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية او صناعية والتي تتناقص قيمتها الحقيقية بتزايد معدل التضخم بطول فترة استرداد راس مالها .

و_ اثر التضخم على قناة احتياطيات العملات الاجنبية وميزان المدفوعات

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما الى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول اخرى لارتفاع اسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الاجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب عجز في ميزان المدفوعات [1].

يمكن ايجاد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم وابراز بعض التأثيرات التي تتولد بينهما من خلال الفروع الاتية :

الفرع الاول : آلية الترابط بين سعر الصرف وعرض النقد والتضخم

ركزت النظرية الحلقة المفرغة على الترابط الوثيق بين اسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ،من خلال الآتي [2]:

1- ان التغيرات في اسعار الصرف او عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم ، كما يؤثر التضخم في اسعار صرف العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي .

2- ترتكز هذه النظرية على فرضية مرونة الاسعار الداخلية في الامل القريب والبعيد ، مما يسمح بتغير معدل التضخم نتيجة لأي تغير في اسعار الصرف او عرض النقود .

3- ان نظرية الحلقة المفرغة سلمت بعجزها عن كشف المتغير الرئيسي الذي يؤثر ببقية المتغيرات وقد نوقشت هذه النظرية بتركيز من اقتصاديين كثر ابرزهم دور نبش سنة 1984 الذي اكد في انموذجه النقدي للأسعار الجامدة على الاخطاء التي وقع بها العديد من الاقتصاديين الذين سبقوه بافتراضهم مرونة الاسعار بالمدى القريب والبعيد ، وقد اكد على ان الاسعار مرنة في المدى البعيد فقط ومن المرجح جمودها في المدى القريب .

4- ان افكار دورنبش تعد اللبنة الاساسية للجدل الذي اثير في الثمانينات والتسعينات حول فرضية مرونة الاسعار والعلاقة المباشرة بين اسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ومعظم هؤلاء توصلوا في دراساتهم

---

(1) محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والبنوك والمصارف ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002 ، ص321 .

(2) فواز جاز الله نايف وسعدون حسين فرحات ، اثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد93 ، مجلد31 ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2009 ، ص68 .

التجريبية الى ان هذه العلاقة هي غير مستقرة ، وان التأثير المباشر الذي تدعيه نظرية الحلقة المفرغة هو افتراض غير منطقي .

5- واجهة هذه النظرية نقدا ، خاصة حول فكرة مرونة الاسعار التي اعتقدوا انها لا تنسجم مع الواقع ، فجمود الاسعار واقع مسلم بها في المدى القريب على اقل تقدير ، لذا فان تحليل هذه النظرية للعلاقة بين اسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ينسجم مع المدى البعيد وليس القريب وبالتالي حسب النظرية يمكن استنتاج ان الزيادة في كمية النقد داخل دولة ما سيؤدي الى زيادة عرض عملة هذه الدول في سوق النقد الاجنبي وبالتالي تنخفض قيمة العملة ، وهذا ما يؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة داخل الدولة سبب سلوك المستثمرين في سوق المال وترتفع الاستثمارات وبالتالي يزيد الطلب الداخلي على السلع والخدمات ويرتفع مستوى التضخم من جهة ، ومن جهة اخرى ترتفع صادرات الدولة في المدى البعيد ، هذا ما يحفز الطلب الخارجي على العملة فترتفع قيمة العملة مجددا. وبالتالي على حسب النظرية اي ارتفاع في كمية النقد يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة في المدى البعيد [1].

الفرع الثاني : التضخم واختيار نظام سعر الصرف

هنالك دراسة حول التضخم ونظام سعر الصرف اشارت الى ان التضخم كان اكثر ضعفا واكثر استقرارا في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت مقارنة بالانظمة العائمة ، مع ان هذا الاختلاف قد تراجعت اهميته في بداية التسعينات[2].

يمكن بيان افضلية اداء نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بأداء الانظمة العائمة في مكافحة التضخم[3]:

1- الانضباط النقدي (القاعدة التنظيمية) التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت ، حيث ان الدول المتبنية لهذا النظام تمتلك نموا ضعيفا في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تفسر اثر القواعد التنظيمية والمصداقية التي تحدثها هذه الانظمة .

---

(1) يحيى حولية ، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014_2015 ، ص124_125 .

(2) محمد الجبوري ، تاثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل) ، اطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2012_2013 ، ص211_212 .

(3) محمد الجبوري ومحمد بركة ، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل) ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد6 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2014 ، ص27_28 .

2- ان تثبيت سعر الصرف يزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويعمل على تحفيز الزيادة في الطلب على العملة اي الرغبة في الاحتفاظ بالنقود بدلا من انفاقها عند مستوى معطى للعرض النقدي ، مما يساعد في المحافظة والابقاء على معدلات تضخمية ضعيفة .

3- ان الجمع بين الميزتين السابقتين ينتج عنه تسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود وكذلك انخفاض سريع في اسعار الفائدة بحيث هذا الانخفاض قد يصل الى المستوى العالمي اذا كان التثبيت ذو مصداقية .

وتكون نتيجة التضخم بالنسبة للأسعار المحلية مختلفة قليلا عن النتائج التي تخص اسعار الفائدة في الدول ذات الدخول المنخفضة ،إذ ان الدول التي تتبنى نظام سعر صرف الوسيط بين التثبيت الصارم والمرونة الكاملة تعرف بشكل عام على انها اسعار فائدة اكثر ارتفاعا مقارنة بباقي الانظمة وكذلك المستوى العام للأسعار وتكون الثقة اكبر في نظام سعر الصرف الثابت من نظام سعر الصرف الوسيط .

إذ يرى مؤيدوا سعر الصرف المرن بأن الاخير يقدم معدلات تضخم تشابه ما يقدمه سعر الصرف الثابت في المدى البعيد [1]:

1- هناك تكيف بين تقلبات اسعار الصرف والتضخم لذلك من المتوقع ان تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم اسعار الصرف المختلفة .

2- اضافة الى ذلك ان الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية والتي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم اقتصارها على الدفاع على مثبتات اسعار الصرف ، مما قارب كثيرا بين معدل التضخم في ظل نظم اسعار الصرف المختلفة .

الفرع الثالث : اثر تغيرات اسعار الصرف على الاسعار المحلية

ان تأثيرات تغيرات سعر الصرف على الاسعار المحلية يحدث عن طريق ثلاثة قنوات هي[2]:

1- القناة الاولى التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل والتي يرى من خلالها ان سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى يميل الى الانخفاض بنفس النسبة التي يرتفع فيها مستوى الاسعار ، فاذا تضاعفت الاسعار في الدول المحلية ولم يتغير في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة ، فان قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح اقل مما كانت عليه من قبل ، وتعمل الموازنة السلعية على اعادة التوازن عند اختلاله .

---

[1] فواز جاز الله نايف وسعدون حسين فرحات ، مصدر سابق ، ص69 .

[2] زاهر عبد الحليم خضر ، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994_2010) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، غير منشورة ، جامعة الازهر ، فلسطين ، 2012 ، ص47_48 .

2- القناة الثانية والتي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالأسعار المحلية (التضخم) هي قناة تخفيض قيمة العملة اي ارتفاع سعر الصرف الاجنبي ، وهو ما يؤدي الى رفع الاسعار نتيجة ارتفاع اسعار الواردات بالعملة المحلية ، الا ان قوة التأثير على الاسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال في محل خلاف ، وذلك لان قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة ، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد الى اخر ، فمن المتوقع ان يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات الى اجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة .

3- اما القناة الثالثة فهي أثر تغيرات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها ، ان اثر تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف الاجنبي) على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بدرجة كبيرة على مدى استجابة الاجور الاسمية والاسعار لذلك التخفيض ، فكلما ارتفعت الزيادة في الاجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الاجور الحقيقية ، ومع ارتفاع درجة ربط اثر الاجور مع المستوى العام للأسعار ، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون اثر تغير سعر الصرف الاسمي على الاجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا ، وعليه فان ربط الاجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف ويمكن القول ان تأثير ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية يؤدي الى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الاجنبية ، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الاجنبي مما يدفع سعر الصرف الاجنبي للارتفاع.

رابعا : تأثير سعر الصرف على الفقر من خلال النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين على المدى الطويل[1].

وايضا يمثل الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج المحلي الاجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل السكان[2]. وبالتالي أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي يرافقه عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي[3] .

---

[1] اشواق بقدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965_2005) ، دار الراية ، الاردن ، 2013 ، ص63 .

[2] محمود ياسر محمد جاد الله ،الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي مطبعة الاسراء ،مصر،2003، ص129 .

[3] عبد العزيز قاسم محارب ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2011، ص76.

وتشير التقارير الاقتصادية ان النمو الاقتصادي يعد عامل مهم في تحسين احوال الفقراء وقد دعم هذا الاعتقاد الاقتصادي سيمون كوزنتيس الذي يرى ان توزيع الدخل قد يبتعد عن المساواة في مراحل النمو الاولى ولكن بعد فترة اخرى يميل الى المزيد من المساواة في توزيع الدخل بين الافراد [1].

يسعى القائمون في السلطة النقدية الى تحقيق نمو اقتصادي مستقر او زيادة الانتاج والخدمات ومرور الوقت المعكوس في زيادة الناتج الاقتصادي ، ويعد النمو الاقتصادي المصدر الاهم والمستدام في زيادة الدخول للأفراد وقطاعات الاعمال على حدا سواء ، وفي قطاع الافراد يعمل على استيعاب اكبر قدر ممكن من البطالة عن طريق فرص الاستثمار المتاحة والناتجة عن ذلك النمو ومنها فتح مشاريع انتاجية وخدمية واستثمارية جديدة ، الامر الذي يدفع المزيد من الطلب على العمالة لتلبية ذلك التوسع والذي يكون بالمحصلة زيادة دخول الافراد واستيعاب اكبر قدر ممكن من البطالة ، وكذلك الامر ينعكس في قطاعات الاعمال التي ويحاول صناع السياسة النقدية الى العمل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو التجاري عن طريق توفير بيئة اعمال مستقرة في الامد الطويل وذلك لتشجيع الاستثمار وكل ما هو مطلوب منها لديمومة هذا النمو والسماح لجميع القطاعات الاقتصادية بالتخطيط المستقبلي وفي الامد الطويل[2]

اذ ان التطور والنمو المستدام للاقتصاد يتم عن طريق الموازنة بين السياسة التوسعية التي توفر الكمية اللازمة من النقد والائتمان المناسب في سبيل تكوين فرص استثمارية جديدة تطمح عن طريقها الى امتصاص البطالة وزيادة دخول الافراد الذي ينعكس في وضعهم المعيشي، فضلا عن ارتفاع قيمة اصول الشركات الناتج عن زيادة الطلب عليها من قبل الجمهور بسبب توسع المشاريع والفرص الاستثمارية لتلك الشركات في ظل ذلك التوسع ، وبين ارتفاع المرافقة والاثار التضخمية المصاحبة لذلك التوسع ، والسياسة الانكماشية تعمل العكس من ذلك بسبب فرضها قيود محددة على عرض النقد والائتمان المصرفي ، اذ يقود الى تحجيم عمل الشركات نتيجة ارتفاع كلفة الاموال المقترضة ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة الى الارتفاع ، وتقلل من قدرة الافراد الشرائية نتيجة انخفاض الدخل لتلبية احتياجاتهم الي بالمحصلة النهائية ينعكس بتحجيم وتراجع النمو للناتج المحلي والاقتصادي للبلد [3] .

---

[1] Simon Kuznets ، " Economic Growth and In come Inequality" ،American Review : Vol. 45 ، no.1.

[2] Hubbard & O'Brien، R.GLENN ، Anthony Patrick ، Money، Banking ،and the Financial system ، Prentice Hall، New York، 2012 ،P 235.

(3) Cecchetti & Schoenholtz ، Stephen ، G Kermit L.،Money Banking and Financial Markets ،3thed، McGraw _ Hill Irwin، 2011، P422 .

هناك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في المدى القصير لتغيرات اسعار الصرف على النمو الاقتصادي التأثيرات المباشرة ترتبط بعملية التكيف مع الصدمات اما الغير مباشرة فإنها ترتبط تظهر بواسطة التأثير على محددات النمو الاقتصادي مقل الاستثمار والتجارة وتطور القطاع المالي ، ويمكن توضيح ذلك حسب الآتي[1] :

1-الاثار المباشرة على النمو الاقتصادي

وفقا للنظرية الاقتصادية ،إن نظام سعر الصرف يجب ان يؤثر على عملية التكيف مع الصدمات ، وبالتالي فإن الأثر الايجابي لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي يمكن اكتشافه من درجة سرعة التكيف مع الاضطرابات العشوائية التي تؤثر في الاقتصاد .

وبينت دراسات الاقتصاديون ان تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي تعتمد على طبيعة الصدمة :

أ- اذا كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فان نظام سعر الصرف الثابت يكون هو الافضل ، فكلما تنوعت الصدمات الحقيقية كان التوجه الى تثبيت سعر الصرف هو الاقرب وعلى سبيل المثال اذا اعتبرنا دولة تعاني من هروب رؤوس الاموال الى الخارج بسبب مشاكل امنية وسياسية فاتباعها الى نظام سعر صرف ثابت يقيها من انهيار عملتها بسبب زيادة الطلب على الصرف الاجنبي ،وهذا ما يجعلها لا تخسر احتياطاتها من النقد الاجنبي في الدفاع عن عملتها ،عكس نظام سعر الصرف المرن الذي يزيد من خطورة الوضع .وهذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي للبلد .

ب-إذا كان الاقتصاد يواجه صدمات نقدية فتزداد الرغبة في إتباع نظام سعر الصرف المرن وخاصة أذا كان الاقتصاد يعيش تنوع في الصدمات التي تؤثر في الطلب على النقود ،عرض النقود ،الأسعار الأجنبية ، وأخيرا على القدرة الشرائية ،وبحكم الامتيازات التي يقدمها نظام الصرف المرن ،وعلى راسها تمكين السوق المالي من تطور مناسب ،وهذا يجعل نظام الصرف يمتص الصدمات بسرعة عكس نظام الصرف الثابت الذي يحتاج الى وقت اكبر لامتصاص الصدمة والخروج منها ،وعلية فان البلد الذي يعيش معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في ظل نظام تعويم العملة يجب ان يتمتع بنظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تاثير تغير اسعار الصرف وتوفير الادوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية ،وهذا نلاحظ وجوده في الدول المتقدمة .

---

[1] محمد امين بربري ، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،غير منشورة ،جامعة شلف ،الجزائر،2004-2005، ص190-195.

وهذا يعني ان نظام الصرف الثابت يساعد على تكيف البلد مع الصدمات التي تواجه الاقتصاد الحقيقي وبالتالي يخفف من وقع الصدمة على النمو الاقتصادي ،أما نظام الصرف المرن فهو يساعد على تكيف الاقتصاد مع الصدمات النقدية بشرط توفر نظام مالي متطور بما فيه الكفاية لاستيعاب تأثير تغيرات اسعار الصرف وتوفير الادوات اللازمة للحد من التقلبات النقدية ،وهذا ما يخفف من تأثير الصدمات على النمو الاقتصادي.

2- الاثار غير المباشرة على النمو الاقتصادي

إن النظرية الاقتصادية تشير الى أن نظام سعر الصرف يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على محددات النمو الاقتصادي ،مثل الاستثمار ،الانفتاح على التجارة الخارجية ،تطور القطاع المالي ...الخ ويمكن ذكر بعض هذه التأثيرات في العناصر الآتية:

-اثار انظمة الصرف من خلال محددات النمو الاخرى :يمكن ذكر اهم الاثار غير المباشرة لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي عن طريق النقاط الآتية :

- إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي لدولة يساهم في انخفاض أسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الاخرى وبتالي ارتفاع تنافسيتها وهذا ما يؤدي الى نمو صادراتها[1]

- إن سعر الصرف يؤثر على النمو الاقتصادي من جراء الانفتاح على حركة رؤوس الاموال التي يمكن أن تؤثر بالإيجاب على المشاريع الضعيفة في ظل نظام سعر الصرف المرن بحكم ان نظام الصرف الجامد يزيد من المضاربة .

- أن تغيرات سعر الصرف والتي تقابلها تفاقم ضغوط الحماية من شأنها ان تحدث نشاط جيد على القطاعات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية مع حدوث انتاجية ضخمة ،أما عن سعر الصرف الثابت فأنه يؤدي الى تشويه مؤشرات الاسعار ، ويحول دون كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات ،وهذا من شأنه ان يؤدي الى أثار سلبية على النمو الاقتصادي

- ان اثار التطور المالي على النمو الاقتصادي يظهر بشكل جيد في الدول التي تتبنى نظام الصرف المرن مع وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعزز من وضعية النمو الاقتصادي بغض النظر عن وضعية النظام [2].

---

[1] نصر الدين قربي ،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة وهران ، الجزائر ،2013-2014، ص 106 .

[2] محمد أمين بربري، مصدر سبق ذكره، ص186-190.

خامسا : تأثير سعر الصرف على الفقر من خلال حركة رؤوس الاموال الدولية

تمثل حركة رؤوس الاموال الدولية التدفقات المالية بين المقرضين والمقترضين او التدفقات المالية بين المالكين والشركة المملوكة لهم في الخارج ملكية كاملة او جزئية وتكون هذه التدفقات خاصة او رسمية او قصيرة الاجل او طويلة الاجل او تكون تدفقات استثمارية مباشرة وتدفقات استثمارية في الاوراق المالية[1].

يمثل سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الهامة لاسيما في الانظمة الاقتصادية المفتوحة ، وتتزامن هذه الاهمية بالتساوي مع حركة التجارة الخارجية وتدفقات انتقال رؤوس الاموال من والى البلد ، ولكلا العمليتين تأثير واضح لسعر الصرف الاسمي والفعلي ، وتختلف هذه التأثيرات من بلد الى اخر تبعا لطبيعة نظام سعر الصرف الذي تتبناه تلك الدول ، اذ يعد تأثير سعر الصرف العائم في تدفق العملات الاجنبية الى الدخل متروك لتعديل الطلب من لدن سوق الصرف الذي تأثيره بالأصل من الاختلال في ميزان المدفوعات ، واذا ما اريد تعديل سعر الصرف الاسمي وكذلك الفعلي فإنها تتبنى الاصلاح التلقائي لميزان المدفوعات ، من حيث التوازن بين العجز في الحساب الجاري مقابل الفائض المتحصل من تدفق رؤوس الاموال الى داخل الدول في حال كان هناك ارتفاع في سعر الصرف اما سعر الصرف الثابت فأن السلطة النقدية مقادة طوعا الى تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين او الحد من تغيرات سعر الصرف عند فترة زمنية محددة ،فإذا كان معدل التدفقات من العملة الاجنبية يفوق التدفقات الخارجية فأن التأثير سوف ينعكس في انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية امام العملات الاخرى هو ارتفاع قوتها الشرائية ونتيجة لما ذكر ان نفسر العلاقة بين سعر الصرف و الاحتياطات الدولية عن طريق الاهداف التي يسعى البنك المركزي من خلالها في تكوين تلك الاحتياطيات في ظل ثبات العوامل الاخرى[2] . ترتبط الاحتياطات الدولية لاسعار الصرف الثابتة بتغيرات نسبة كبيرة الناتجة عن تدخلات السلطة النقدية في سوق الصرف الاجنبي من اجل المحافظة على استقرار العملات المحلية ، بينما تمتاز تلك الاحتياطات بالاستقرار النسبي في انظمة الاسعار المرنة التي تمتاز بدرجة كبيرة من التغيرات في اسعار الصرف بالعملات المحلية الذي يعزى الى درجة عالية من الحيادية للسلطة النقدية في التدخل في سوق الصرف الاجنبي[3].

---

[1] علي عبد الفتاح بوشرار ، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، دار الميسرة ، الاردن ، ط3 ، 2013 ، ص197 .

[2] Forrest ، a System Perspective on Financial System ، CRC Press، 2014، P378 .

[3] محمود محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج ، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004_2012) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 21 ، العدد 84 ، 2015 ،ص6 .

الفصل الثانـي

دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في دول مختارة

المبحث الاول :

تحليل تغيرات سعر الصرف وأثره على الفقر في الجزائر

المبحث الثاني :

تحليل تغيرات سعر الصرف وأثره على الفقر في مصر

المبحث الثالث :

تحليل تغيرات سعر الصرف وأثره على الفقر في العراق

دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر فى الجزائر ، مصر والعراق

تمهيد :

يعد سعر الصرف من اهم الاسعار في الاقتصاد وهو يلعب دورا مهما في التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية ، كما انه التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تؤدي الى تقلبات حادة في اقتصاديات الدول خصوصاً في الدول النامية بسبب الانفتاح الاقتصادي لها بشكل كبير نحو العالم الخارجي مما يجعلها اكثر تأثيرا بهذه التغيرات وقد تكون هذه التأثيرات ايجابية او سلبية معتمدا في ذلك على قوة الاقتصاد لهذه الدول وقدرتها على مواجهة هذه التقلبات في سعر الصرف ، لذلك فأن معدلات الفقر تعتمد على تغيرات سعر الصرف ارتفاعا او انخفاضا في البلدان النامية تبعا لسياسة النظام الاقتصادي المتبع في الدول النامية لهذا يحاول البحث الوقوف على هذه التغيرات ومعرفة اسبابها ومصادرها ووضع سياسات اقتصادية مناسبة لها لمعالجة التغيرات وانعكاساتها على مجمل النشاط الاقتصادي لهذه الدول .

المبحث الاول

تحليل تغيرات سعر الصرف في الجزائر واثره على الفقر للمدة (2004 2022)

اولا : تحليل التطور التاريخي لسعر الصرف الجزائري

اقدمت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال الى انشاء عملة الدينار لتكون خاصة بها و تعبر عن تاريخها ، ومرت عملية انشاء عملة الدينار بمراحل عديدة الى ان وصلت الى ماهي عليه الان [1]. بدأت في مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة في عام (1962) الا ان الجزائر ظلت مرتبطة بعملة الفرنك الفرنسي الى غاية عام (1963) رغم حصولها على الاستقلال ، بعدها عزمت الجزائر على تحقيق الاستقلال المالي والنقدي وانعزالها عن الفرنك الفرنسي ، وبدأت في تحقيق ذلك فعليا بعد ان رفضت تخفيض الدينار امام الدولار الامريكي نتيجة تخفيض السلطات الفرنسية للفرنك امام الدولار الامريكي وتهدف الجزائر عن طريق هذا الرفض الى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملة الدينار ، وفي عام (1984) اتجهت الجزائر الى ربط الدينار بسلة من العملات نتيجة الفوضى العالمية التي رافقت نظام بريتون وودز وكان للدولار الامريكي الجزء الاكبر من بين العملات وهدف هذا الربط هو تحقيق استقرار الدينار الجزائري وعدم ارتباطه بعملة نقدية معينة[2]. وفي عام (1986) دخلت الجزائر في ازمة اقتصادية حادة بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية اما جعلها تعيش حالة من الركود الاقتصادي بسبب اعتمادها على النفط بشكل اساس لذلك عملت على ادخال اصلاحات اقتصادية اهمها التوجه الى نظام سعر الصرف المعوم المدار الذي يعتمد على قوى العرض والطلب ، تماشيا مع سياسة البنك الجزائري الذي يهدف الى تخفيض الدينار الجزائري[3].

مرت مرحلة تعويم سعر صرف المدار بفترتين [4] :

- نظام جلسات التثبيت : يعقد جلسات اسبوعية او يومية بين ممثلي البنوك والبنك المركزي من اجل تحديد سعر صرف الدينار ، وتتم العملية عن طريق عرض البنك المركزي مبلغ معين يتوافق مع سياسة الصرف بالدولار الامريكي وتقوم البنوك بعرض المبلغ الذي تريد الحصول عليه في السعر

---

[1] محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000 ، ص157.
[2] محمود حميدات ، المصدر السابق ،ص158.
[3] سهام مانع ، محمد حداد ، اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، مجلد 11، العدد1 ، 2018، ص212 .
[4] سهام مانع ، محمد حداد ، المصدر السابق ، ص213 .

المناسب لها ، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا عن طريق عرض العملة الصعبة من قبل البنك المركزي الجزائري والطلب عليها من قبل البنوك التجارية .

- سوق الصرف البينية : تهدف الى تحديد سعر الدينار بالاعتماد على قوى العرض والطلب التي تحدث حاليا عن طريق قيام البنوك التجارية والمؤسسات المالية في بيع وشراء العملات الاجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر مع امكانية تدخل البنك المركزي من وقت لآخر للحفاظ على قيمة الدينار من التدهور .

لجأت الجزائر الى تعديل الدينار بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ناقل خدمة الدين من خلال قيمته بصفة تدريجية ومنظمة للوصول الى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الاجنبية مع المتاح من العملات الصعبة ، وشهدت عملية الانزلاق تسريع اجراءات تطبيق الاصلاحات الاقتصادية من اجل تخفيض سعر الصرف الجزائري[1].

عزم مجلس النقد والقرض في البنك المركزي الجزائري الى اتخاذ تخفيض صريح للدينار الجزائري مقابل الدولار من اجل تحقيق الاتي [2]:

- السعي الى تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية اكثر تنافسية في السوق العالمية .
- جعل الدينار قابلا للتحويل .
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك اسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب .
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في جلسة مجلس النقد والقرض للبنك المركزي الجزائري .

[1] لحلو موسى البخاري ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي ، مكتب حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، الطبعة الاولى ، المجلد 1، 2010 ، ص295.

ثانيا : تحليل تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للمدة (2004- 2022)

يعد سعر الصرف احد الاهتمامات الكبيرة للحكومة الجزائرية لما له من تأثيرات على مجمل الجوانب الاقتصادية للدولة ويمكن بيان تطور هذه التغير لسعر الصرف للمدة (2004-2022) ، والجدول ادناه يوضح تطور تغير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي .

يتبين من الجدول (1) ان سعر صرف الدينار الجزائري في سنة (2004) سجل (72.06) مقابل الدولار وفي عام (2006) بلغ (72.64) وبمعدل نمو سلبي بلغ (0.8-%) ، وفي عام (2008) انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ،إذ سجل (64.58) ولكن بمعدل نمو سلبي بلغ (6.7-%)، وجاء هذا التحسن في سعر الدينار الجزائري بفضل ارتفاع اسعار النفط واحتياطيات الصرف الاجنبي الذي ساعد على تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز هذا الاستقرار لسعر صرف الدينار ، وفي عام (2010) فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضا حيث بلغ (74.39) دينار مقابل الدولار، وبمعدل نمو ايجابي بلغ (12.4%)، وكانت الأزمة المالية العالمية لها الأثر الاساسي في التذبذب الذي يحصل في سعر صرف الدينار الجزائري خلال مدة الدراسة التي شهدها العالم فضلا عن أزمة منطقة اليورو التي كانت من أسباب الركود في القطاع النفطي وانخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية ، وفي السنوات اللاحقة استمر سعر الصرف بالانخفاض مرة اخرى وكان سبب هذا الانخفاض يعود الى ازمة الرهن العقاري التي اصابت الولايات المتحدة الامريكية في نهاية (2007) لتنتشر تداعياتها عبر انحاء العالم ، وفي عام (2015) بدأت قيمة الدينار الجزائري بالتدهور حتى سجلت اسعار الصرف (100.50) دينار جزائري مقابل الدولار الامريكي وبمعدل نمو بلغ (24.7%) . وفي عام (2022)استمرت اسعار صرف الدينار الجزائري بالانخفاض والتدهور لتبلغ(135.57) مقابل الدولار وبمعدل نمو بلغ (0.3%) ، وجاء هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري بسبب الازمة العالمية جائحة كوفيدا التي ظهرت في نهاية عام (2019) لتنعكس تداعياتها على النشاط الاقتصادي العالمي ونتج عن ذلك انخفاض وتراجع في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار. .

جدول (1)

سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال المدة (2004_2022)

الوحدة : مليون دينار

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %
2004	72.06	-
2005	73.27	1.6
2006	72.64	- 0.8
2007	69.29	- 4.6
2008	64.58	- 6.7
2009	72.64	12.4
2010	74.39	2.4
2011	72.93	- 1.9
2012	77.53	6.3
2013	78.65	1.4
2014	80.56	2.4
2015	100.50	24.7
2016	109.50	8.9
2017	111.00	1.3
2018	110.97	- 0.02
2019	116.59	5.0
2020	126.75	8.7
2021	135.06	6.5
2022	135.57	0.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2009 ،2014 ،2019 ، 2022) ،ص(453،371 ،385 ،370)، على التوالي.

- معدل النمو من اعداد الباحث من خلال المعادلة : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة)* 100%.

شكل رقم (4)

تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري للمدة (2004-2022)

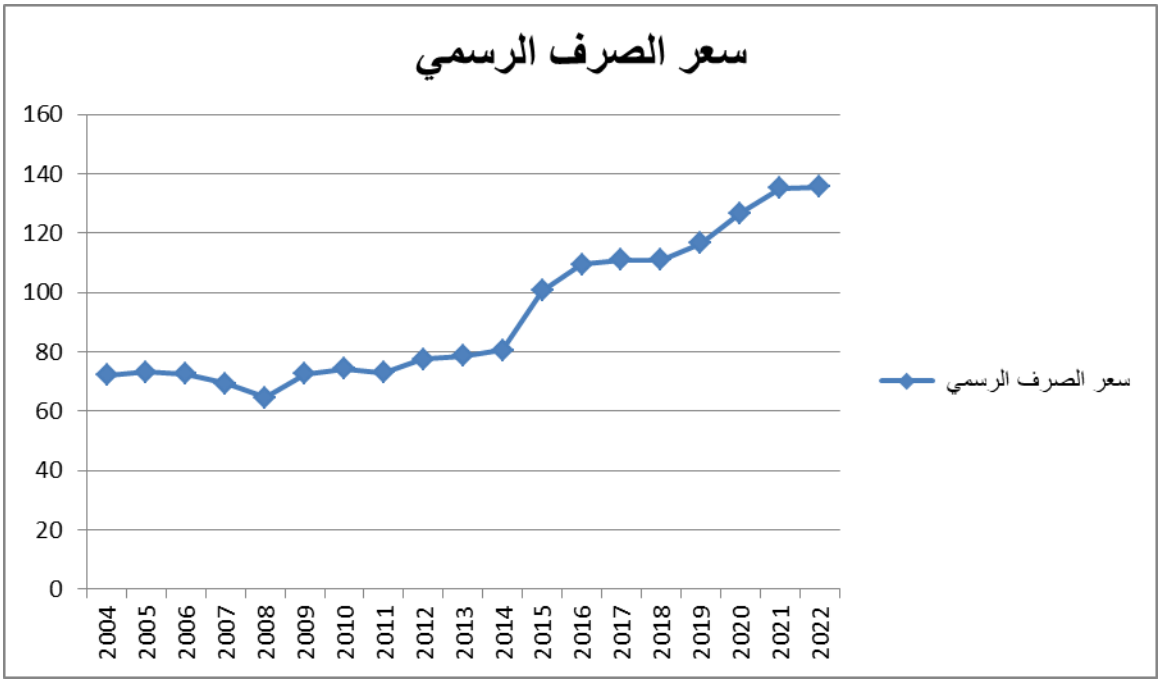

المصدر :اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثالثا : تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الجزائر للمدة (2004-2022)

يعد الميزان التجاري من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الجزائر لكونه يبين الموقف المالي والاقتصادي للدولة على المستوى العالمي والمحلي والذي عن طريقه يمكن التعرف على مدى قدرة الجهاز الانتاجي المحلي على منافسة الانتاج العالمي ويتبين ذلك من الجدول ادناه عن طريق معرفة حجم الصادرات والواردات ومعدلات النمو اضافة الى الفائض او العجز منه في الجزائر خلال مدة الدراسة .

جدول(2)

الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في الجزائر للمدة (2004-2022)

الوحدة : مليون دولار

السنة	الصادرات	معدل النمو %	الواردات	معدل النمو %	الميزان التجاري
	1	2	3	4	5
2004	32220.0	-	17950.0	-	14270.0
2005	46330.0	43.7	19860.0	10.6	26470.0
2006	54740.0	18.1	20680.0	4.1	34060.0
2007	60590.0	10.6	26350.0	27.4	34340.0
2008	78630.0	29.7	37390.0	41.8	41240.0
2009	45190.0	- 42.5	37400.0	0.02	7790.0
2010	57090.0	26.3	38890.0	3.9	18200.0
2011	72880.0	27.6	46927.0	20.6	25953.0
2012	71806.0	- 1.4	51569.0	9.8	20237.0
2013	64378.0	- 10.3	55062.0	6.7	9316.0
2014	59808.0	- 7.0	59457.1	7.9	351.7
2015	34378.1	- 42.5	52253.6	- 12.1	- 17875.4
2016	29338.5	- 14.6	49287.2	- 5.6	- 19948.7
2017	34610.1	17.9	48813.3	-0.9	- 14203.1
2018	41697.7	20.4	48990.7	0.3	- 7293.0
2019	35246.2	- 15.4	42042.8	- 14.1	- 6796.6
2020	22346.4	- 36.5	34448.9	- 18.0	- 12102.5
2021	39532.6	76.9	37688.4	9.4	1844.2
2022	65102.8	64.6	38757.1	2.8	26345.7

المصدر: عمود (1) و(3) تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات متفرغة و متعددة .

- عمود (2) و(4) اعداد الباحث من خلال المعادلة : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة) * 100%
- عمود (5) الميزان التجاري من اعداد الباحث (الصادرات - الواردات)

1_ تحليل تطور الصادرات في الجزائر للمدة (2004- 2022)

تساهم الصادرات الجزائرية على تحقيق الاهداف الاقتصادية المرسومة عن طريق توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود و تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من تحسين مستواها المعيشي عن طريق أستقطبها اكبر عدد من العمال والموظفين في الشركات والمصانع العائدة للدولة إذ ان زيادة الصادرات الجزائرية يستلزمها زيادة في الانتاج وزيادة في الايدي العاملة .

يبين الجدول (2) ان حجم الصادرات الجزائرية في عام (2004) بلغت حوالي (32220.0) مليون دولار ، كما سجلت ارتفاعا ملحوظا في عام (2008) إذ بلغت (78630) مليون دولار ومعدل نمو (29.7%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية والذي يمثل (98%)بنسبة الصادرات الجزائرية إذ بلغ سعر برميل النفط (99.97) دولار امريكي في هذه السنة . إلا ان الصادرات الجزائرية قد سجلت تراجعا من عام (2009- 2022) وكان ذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية فان الصادرات تصبح اكثر مقومة بالعملات الاجنبية مما يؤدي الى انخفاض في الصادرات اضافة الى زيادة سعر الصرف الاجنبي ، وهذا الامر يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير الى العلاقة العكسية ، اذ بلغ في عام (2022) حجم الصادرات في الجزائر (65102.8) مليون دولار ومعدل نمو(64.6%) نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها السياسة الاقتصادية في الجزائر.

2 – تحليل تطور الواردات في الجزائر(2004 -2022)

نلاحظ من الجدول (2) ان حجم الواردات في الجزائر في عام (2004) بلغ (17950.0) مليون دولار امريكي ، ثم اخذت بالارتفاع التدريجي الى ان بلغت في سنة (2014) (59457.1) مليون دولار وبمعدل نمو (7.9 %) وتعد اعلى زيادة في الواردات الجزائرية في مدة الدراسة نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية ، ثم اخذت بعدها بالانخفاض تدريجيا بشكل متذبذب وبمعدل نمو متفاوت بين سلبي وايجابي الى أن بلغت في عام (2022) (38757.1) مليون دولار وبمعدل نمو ايجابي (2.8%)نتيجة زيادة الصادرات في هذا العام والذي يرجع الى تحسن اسعار النفط العالمي الذي انعكس ايجابا على الصادرات وبالتالي على الواردات الجزائرية.

3 – تحليل تطور الفائض او العجز في الميزان التجاري في الجزائر (2004 – 2022)

نلاحظ من الجدول (2) ان سجل الميزان التجاري في عام (2004)سجل فائضاً بمقدار (14270.0) مليون دولار بسبب زيادة الصادرات في هذه السنة إذ بلغت (32220.0) مليون دولار .وسجلت الواردات لهذه السنة (19750)مليون دولار امريكي ، في عام (2014) سجل الميزان التجاري فائضاً بقيمة (351.7)مليون دولار لارتفاع نسبة الصادرات إذ وصلت الى (59808) وتعد اعلى نسبة بلغت اليها الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وانعكاسها على تحسن الصادرات الجزائرية . كما سجلت الواردات اعلى نسبة لها في السنة نفسها إذ بلغت (59457)مليون دولار ، وسجل الميزان التجاري اعلى نسبة عجز في سنة (2020) إذ بلغ (121102.5-)مليون دولار نتيجة جائحة كورونا وما رافقها من اضطرابات اقتصادية ادت الى تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر وانخفاض اسعار النفط العالمية، وفي عام (2022) سجل الميزان التجاري تحسنا اقتصاديا إذ بلغ (26345.7) مليون دولار نتيجة عودة الصادرات الى وضعها الطبيعي في الاسواق العالمية بعد الركود العالمي.

شكل (5)

الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والفائض او العجز في الجزائر للمدة (2004 – 2022)

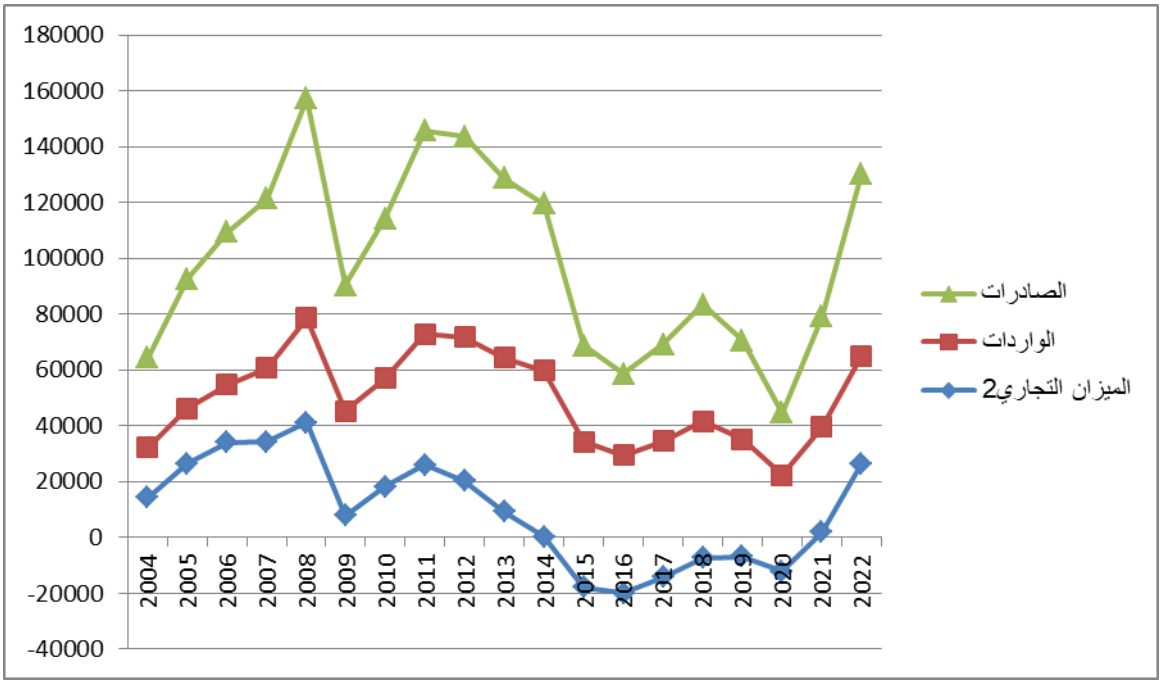

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

رابعا: تحليل تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)

يؤدي التضخم الى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وينتج عن ذلك انخفاض من قيمة العملة المحلية مقابل قيمة العملة الاجنبية مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما يعمل على ارتفاع معدلات البطالة و زيادة دائرة الفقر[1]. ومن الجدول (3) نلاحظ ان معدل التضخم في عام (2004) بلغ (3.96%) وانخفض بشكل تدريجي الى عام (2008) إذ سجل ارتفاعا جديدا بنسبه (4.86%) واستمر بالارتفاع والانخفاض بشكل متفاوت وتدريجي الى عام (2016) إذ بلغ (7.40%) وجاء الارتفاع في ومعدلات التضخم نتيجة الازمة المالية العالمية اضافة الى انخفاض قيمة الدينار الجزائري والتي ادت الى ارتفاع مستوى العام للأسعار المحلية في الجزائر ، ثم انخفض عدة سنوات الى عام (2020) إذ بلغ (1.90%) ، وفي عام (2022) سجل ارتفاعا بنسبة (9.3%) نتيجة انخفاض الصادرات بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي احدثتها انخفاض اسعار النفط العالمية فضلا عن ارتفاع سعر صرف الجزائري مقابل الدولار الامريكي وبالتالي انخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

[1] بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2003، ص64_65 .

جدول (3)

تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)

السنة	معدل التضخم %
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.68
2008	4.86
2009	5.74
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.92
2015	4.78
2016	7.40
2017	5.59
2018	4.27
2019	1.95
2020	1.90
2021	7.2
2022	9.3

المصدر : البنك الدولي متوفر على الرابط https://data.albankaldwli.org .

شكل (6)

تطور التضخم في الجزائر للمدة (2004 – 2022)

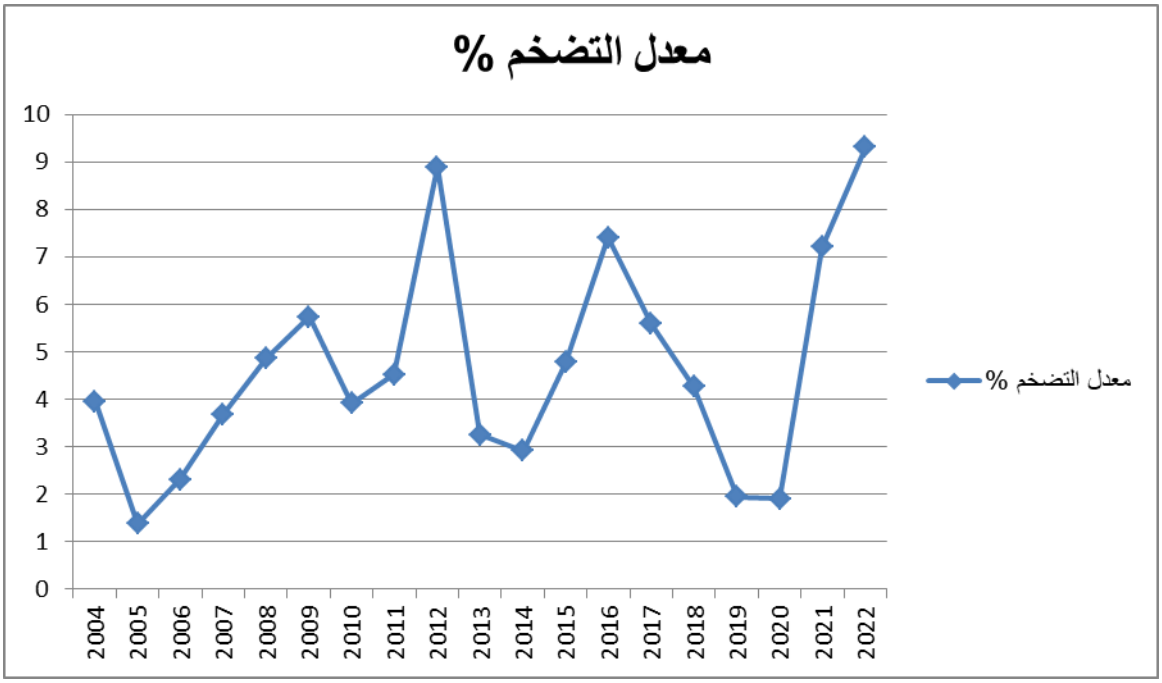

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

خامسا : تحليل تغير مستويات الفقر في الجزائر للمدة (2004 _2022)

1 - تحليل مستويات الفقر في الجزائر

أستورثت الجزائر بنية اقتصادية هشة ومتخلفة ، إذ كان خروج فرنسا في الجزائر بداية لمعضلات اثرت في مسار الدولة الجزائرية سياسيا واقتصاديا، حيث كانت نتائج هذه الفترة ارتفاع معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية، وفي بداية السبعينات تبنت الدولة سياسة اقتصادية لتلبية الحاجات الاساسية وضمان الرفاه الاجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية باعتبارها المسؤول الوحيد عن توفير فرص العمل والخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة والاسكان ودعم السلع من خلال نظام التخطيط المركزي . حيث تبنت الجزائر برامج وخطط للتنمية الصناعية معتمده في ذلك على الصناعات المصنعة، اضافة الى هذا فأن انتعاش النفط في المدة (1972 _1974) ساعد على نجاح هذه البرامج من خلال تحقيق هدفين الاول تلبية الحاجات الضرورية للسكان أما الهدف الثاني انشاء اقتصاد قادر على توسيع قدراته الانتاجية

وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي والتعليمي للسكان ،وبالتالي تخفيض معدلات الفقر ، إذ ساعد ارتفاع اسعار النفط بشكل مفاجئ الى تخفيض معدلات الفقر الى(28%) عام (1979)[1].

أما في بداية الثمانينات والتسعينات كان تناقص الاستثمارات في القطاعات الانتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية ، فضلا عن الازمة الاقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانينات سبب في تراجع التحسن الاجتماعي الذي حصل في السبعينات في الجزائر وزيادة مظاهر الفقر [2] .وفي بداية التسعينات لجأت الجزائر الى تحقيق جملة من الاصلاحات الاقتصادية لكنها انصدمت ببرامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبق اواخر الثمانينات وتم توسيعها في عام 1994والتي لم تنجح في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين[3]. وبعد عام 2000 اخذت معدلات الفقر بالتراجع بشكل سريع وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول اضافة الى الجهود الحكومية التي تهدف الى مساعدة الفقراء عن طريق القروض الصغيرة والفلاحة والسكن والصحة والتكوين المهني والتي يراد منها توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي توفير فرص العمل وتحسين القدرة الشرائية في اطار مكافحة الفقر[4].

شهدت مستويات الفقر في الجزائر ارتفاعا ملحوظا واخذت في تزايد وبنسب تصاعدية الامر الذي يستوجب وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لمعرفة مستويات الفقر والوقوف على الاسباب والمعالجات ، من الجدول (4) يتبين ان مستويات الفقر في سنة (2004) كانت(6.8 %) اما في سنة 2005الى2007 بدأت في الانخفاض الى ان وصلت نسبة محصورة بين (5.7%)الى (5.6%) .اما في سنة 2008 قد شهدت مستويات الفقر ارتفاعا كبيرا إذ بلغت (11.1 %) وبعدها اخذت في الانخفاض إذ بلغت في سنة 2011 (5.5%) لتستمر بمعدلات متقاربة الى سنة (2019) ، اما في سنة (2020) اخذت في الارتفاع الشديد لتبلغ (15.5%)، لتنخفض تدريجيا في عام (2022) إذ بلغت نسبة مستويات الفقر (11.3%).

---

[1] فطيمة حاجي ، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005_2014) ، (رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية) ، 2014/2013)، ص 150_151.

[2] ياسين حفصي بونبعو ، مكافحة الفقر كعامل في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2010_2011، ص42 .

[3] نادية حصروري ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر _ دراسة تطبيقية في ولاية سطيف ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2008_2009 ، ص42_43 .

[4] فطيمة حاجي ، مصدر سابق ، ص155_156 .

جدول (4)

مستويات الفقر في الجزائر من(2004 – 2022)

السنة	مستويات الفقر%
2004	6.8
2005	5.7
2006	5.6
2007	5.6
2008	11.1
2009	9.8
2010	6.2
2011	5.5
2012	5.5
2013	5.03
2014	5.3
2015	5.7
2016	6.3
2017	7
2018	6.2
2019	5.50
2020	15.5
2021	11.2
2022	11.3

المصدر: بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .

- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021.
- (2022_2021) التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الابعاد ، ص 25.

شكل (7)

مستويات الفقر في الجزائر(2004_2022)

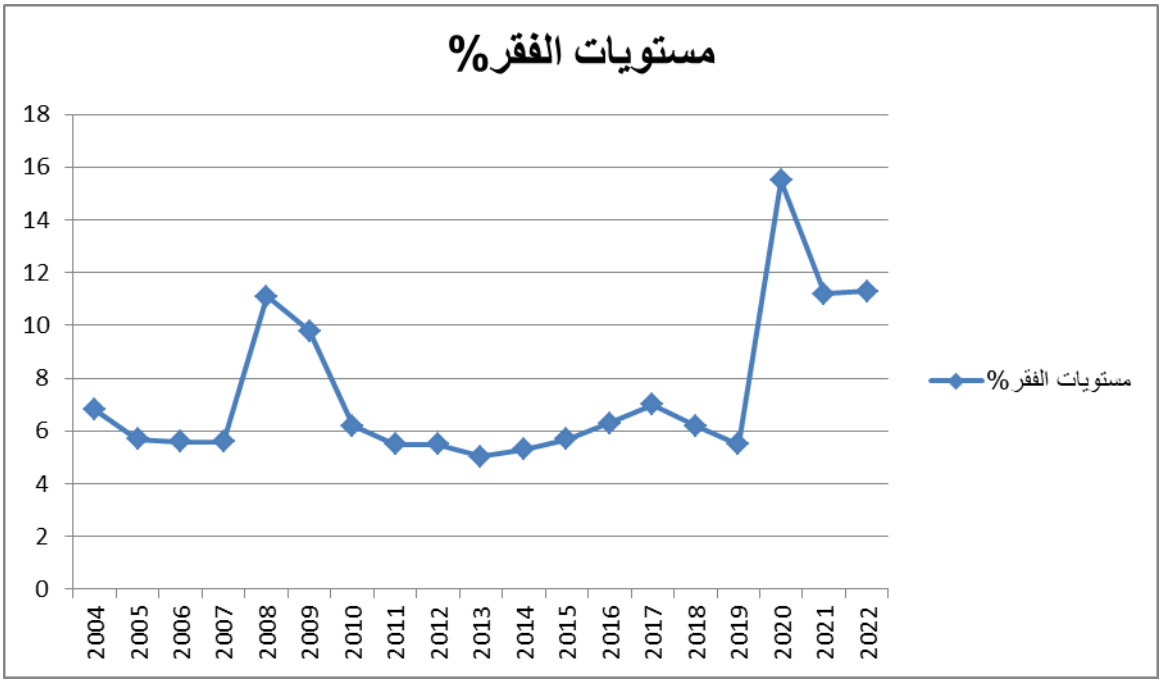

المصدر : اعداد الباحث استنادا على بيانات الجدول (5).

2 - تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في الجزائر للمدة (2004- 2022)

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المتغيرات الاقتصادية المهمة اذ يمكن من خلاله معرفة اجمالي الايرادات التي تحصل عليها الجزائر اضافة الى ذلك نستطيع منها معرفة نصيب الفرد من هذه الايرادات في ظل الكثافة السكانية المتزايدة ،من الجدول (5) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004) بلغ (6,150,453) مليون دينار جزائري ، وشهد ارتفاعا في قيمته بشكل مستمر خلال مدة الدراسة حتى بلغ اعلى نسبة له في عام (2022) اذ سجل (26,937,000) مليون دينار جزائري وبمعدل نمو ايجابي بلغ (22.5%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية إذ ادت الى ارتفاع الايرادات العامة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، اما عدد السكان في الجزائر في عام (2004) بلغ (32364000) مليون نسمة واستمرت الكثافة السكانية في الزيادة طيلة مدة الدراسة حتى عام (2022) اذ سجل (45797000) مليون نسمة ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004) (0.19) واستمرت في الزيادة بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة اذ سجلت في عام (2022) (0.58) قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ومن خلال ملاحظة الجدول نرى ان معدل البطالة في عام (2004)

سجل(17.6%) بعدها اخذ في الانخفاض بشكل تدريجي ومتذبذب الى ان وصل في نهاية الدراسة الى (11.1%) من عام (2022) .

جدول(5)

تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في الجزائر للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار جزائري)	معدل النمو GDP%	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد	معدل البطالة %
	1	2	3	4	5
2004	6,150,453	-	32364000	0.19	17.6
2005	7,561,984	22.9	32906000	0.22	15.3
2006	8,520,557	12.6	33481000	0.25	12.3
2007	9,306,243	9.2	34054000	0.27	13.8
2008	10,993,800	18.1	34643000	0.31	11.3
2009	9,968,025	-9.3	35268000	0.28	10.2
2010	11,991,594	20.3	35978000	0.33	10
2011	14,519,808	21.0	36717000	0.39	10
2012	15,843,023	9.1	37464000	0.42	11
2013	17,771,200	12.1	38229000	0.46	9.8
2014	17,228,598	-3.0	39114000	0.44	10.2
2015	16,712,686	-2.9	39963000	0.41	11.2
2016	17,514,635	4.7	40836000	0.42	10.2
2017	18,876,176	7.7	41721000	0.45	10.3
2018	20,393,524	8.0	42582000	0.47	10.4
2019	20,500,202	0.5	43424000	0.47	10.5
2020	18,476,923	-9.8	44244000	0.41	12.6
2021	22,079,279	19.4	45023000	0.49	13.4
2022	26,937,000	22.0	45797000	0.58	11.1

المصدر : - عمود (1 - 3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات متفرغة ومتعددة .

- عمود (2) عمل الباحث من خلال المعادلة : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة) * 100%

- (4) عمل الباحث بالاعتماد على : الناتج المحلي / عدد السكان .

- عمود(5) البنك الدولي متوفر على الرابط .

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ تم الاطلاع على الرابط في تاريخ 2024/2/27 .

3 - انعكاسات تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على مستويات الفقر (2004_2022)

تلعب تغيرات سعر الصرف دورا كبيرا في تأثيرها في مستويات الفقر من خلال ارتفاعها وانخفاضها امام الدولار كون الدينار الجزائري مرتبط بالدولار الامريكي ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تغيرات الصرف ومعدلات الفقر .

عملت السلطات الاقتصادية الجزائرية على تحسين وتطوير قيمة الدينار الجزائر ي مقابل الدولار خلال مدة الدراسة (2004- 2022) الا انها جوبهت بكثير من الصدمات والازمات التي حالت دون تطوير نمو وقيمة الدينار الجزائري والتي انعكس تأثيرها بصورة غير مباشرة على معدلات الفقر وذلك من خلال انخفاض القوة الشرائية لدى المواطن الجزائري .

نلاحظ من جدول (6) والذي يبين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وتأثيرها على معدلات الفقر في سنة 2004 حيث سجل سعر صرف الدينار الجزائري (72,0653) مقابل الدولار وكان معدل الفقر(6.8 %)، اما في سنة (2008) شهدت اسعار صرف الدينار الجزائري انخفاضا حادا ليبلغ (64,5684) دينارا يقابله في ذلك ارتفاع كبير في معدلات الفقر لتبلغ (11.1 %)، وشهدت اسعار صرف الدينار الجزائري ارتفاعا كبير في سنة (2015) حيث بلغت (100,4641) دينار وشهدت معدلات الفقر في هذه السنة انخفاضا كبيرا حيث سجلت (5.7%) . اما في سنة (2020) سجلت اسعار الصرف ارتفاعا كبيرا حيث بلغت (125,8288) دينار وسجلت معدلات الفقر ارتفاعا كبيرا (15.5 %) بسبب جائحة كورونا وما رافقها من اوضاع اقتصادية صعبة اثرت على المستوى المعيشي للمواطنين ولاسيما الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود . وفي سنة (2022) ارتفعت اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لتسجل (142,0032) دينار رافقها انخفاض تدريجي في معدلات الفقر لتبلغ (11.3%). وهذا ما تسعى اليه السياسات الاقتصادية الجزائرية من السيطرة على معدلات الفقر ومحاولة تخفيضها الى المستويات المقبولة .

جدول (6)

سعر صرف الدينار الجزائري ومستويات الفقر

السنة	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي	نسبة الفقر في الجزائر %
	1	2
2004	72,0653	6.8
2005	73,3627	5.7
2006	72,6464	5.6
2007	69,3656	5.6
2008	64,5684	11.1
2009	72,6462	9.8
2010	74,4041	6.2
2011	72,8537	5.5
2012	77,5519	5.5
2013	79,3809	5.03
2014	80,5606	5.3
2015	100,4641	5.7
2016	100,4654	6.3
2017	110,9610	7
2018	116,6169	6.2
2019	119,3606	5.5
2020	125,8288	15.5
2021	135,1064	11.2
2022	142,0032	11.3

المصدر : _عمود رقم (1) عمل الباحث بالاعتماد على بيانات سعر الصرف في الجدول رقم (1) .

_ عمود رقم (2) عمل الباحث بالاعتماد على بيانات معدلات الفقر في الجدول رقم (3) .

شكل(8)

سعر صرف الدينار الجزائري ومستويات الفقر في الجزائر

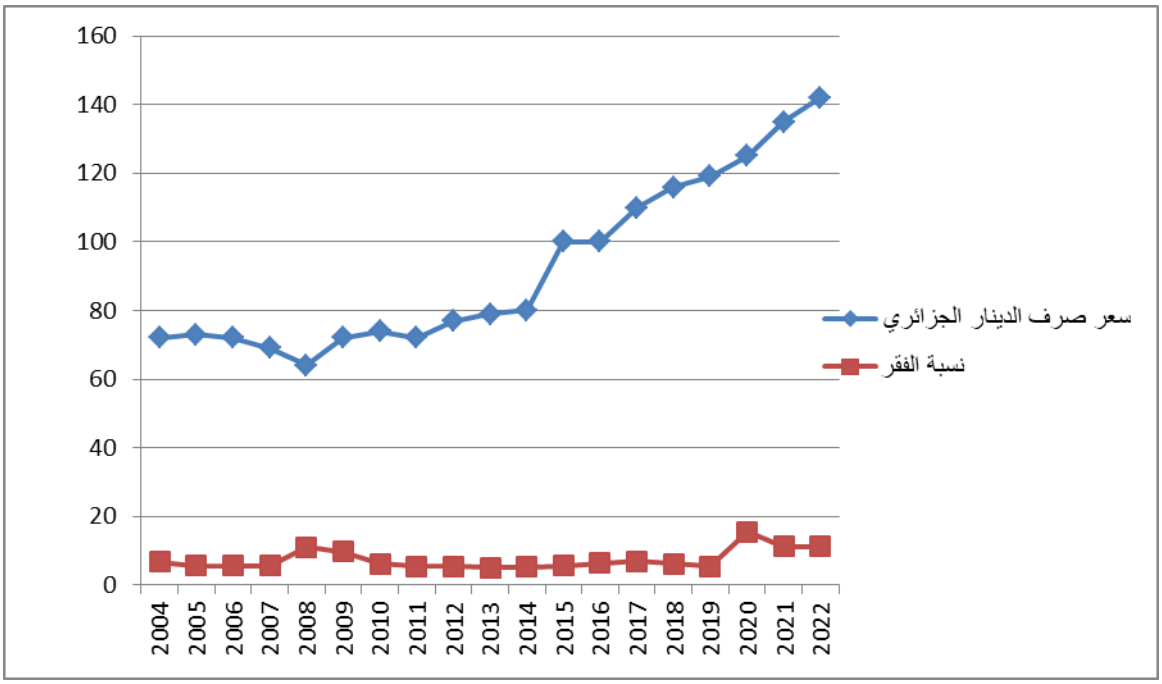

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

المبحث الثانى

دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر فى مصر للمدة (2004-2022)

اولا: تحليل تطور تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار للمدة (2004 -2022)

حصلت تغيرات كبيرة في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار نتيجة السياسات الاقتصادية المصرية ومنها تعويم عملة الجنيه وجعلها متحررة وفقا لقوى العرض والطلب وحصلت تغيرات كبيرة للدولار مقابل الجنيه المصري والجدول التالي يوضح تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، إذ يمكن توضيح تطور تغيرات سعر صرف الجنيه المصري امام الدولار من الجدول (7) إذ نلاحظ في عام (2004) بلغ (6.19) جنيه للدولار الامريكي وهذا يمثل تراجع واضح للجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي حيث يرجع سبب ذلك الى قرار التعويم الكامل للجنيه وجعلها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ، واستمر الجنيه بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا حتى عام (2011) مسجلا (5.94) جنيه للدولار الامريكي وبمعدل نمو بلغ (5.5 %) نتيجة ثورة (25 يناير عام 2011)، وسجل الجنيه سلسلة من التدهور امام الدولار لعدة سنوات الى عام (2018) بلغت (17.73) جنيه مقابل الدولار وبمعدل نمو بلغ (19.9%) نتيجة الظروف الاقتصادية التي افرزتها الثورة ، وكذلك قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر صرف الجنيه (تعويم الجنيه) في عام (2016). وفي عام (2022) سجل سعر صرف الجنيه المصري (24.62) وبمعدل نمو بلغ (57.4%) ليمثل انخفاضا وتدهورا حادا أمام الدولار ويعود سبب هذا الانخفاض الى الاضطرابات الاقتصادية التي افرزتها جائحة كورونا العالمية .

جدول (7)

سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %
2004	6.19	-
2005	5.79	- 6.4
2006	5.73	- 1.0
2007	5.64	- 1.5
2008	5.44	- 3.5
2009	5.55	2.0
2010	5.63	1.4
2011	5.94	5.5
2012	6.05	1.8
2013	6.45	6.6
2014	6.96	7.9
2015	7.31	5.0
2016	8.05	10.1
2017	14.78	83.6
2018	17.73	19.9
2019	17.76	0.1
2020	16.02	- 9.7
2021	15.64	- 2.3
2022	24.62	57.4

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2009 ،2014 ،2023،2019) ، وصندوق النقد الدولي .

- معدل النمو من اعداد الباحث عن طريق المعادلة : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة/ السنة السابقة) *100%

شكل(9)

تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار (2004-2022).

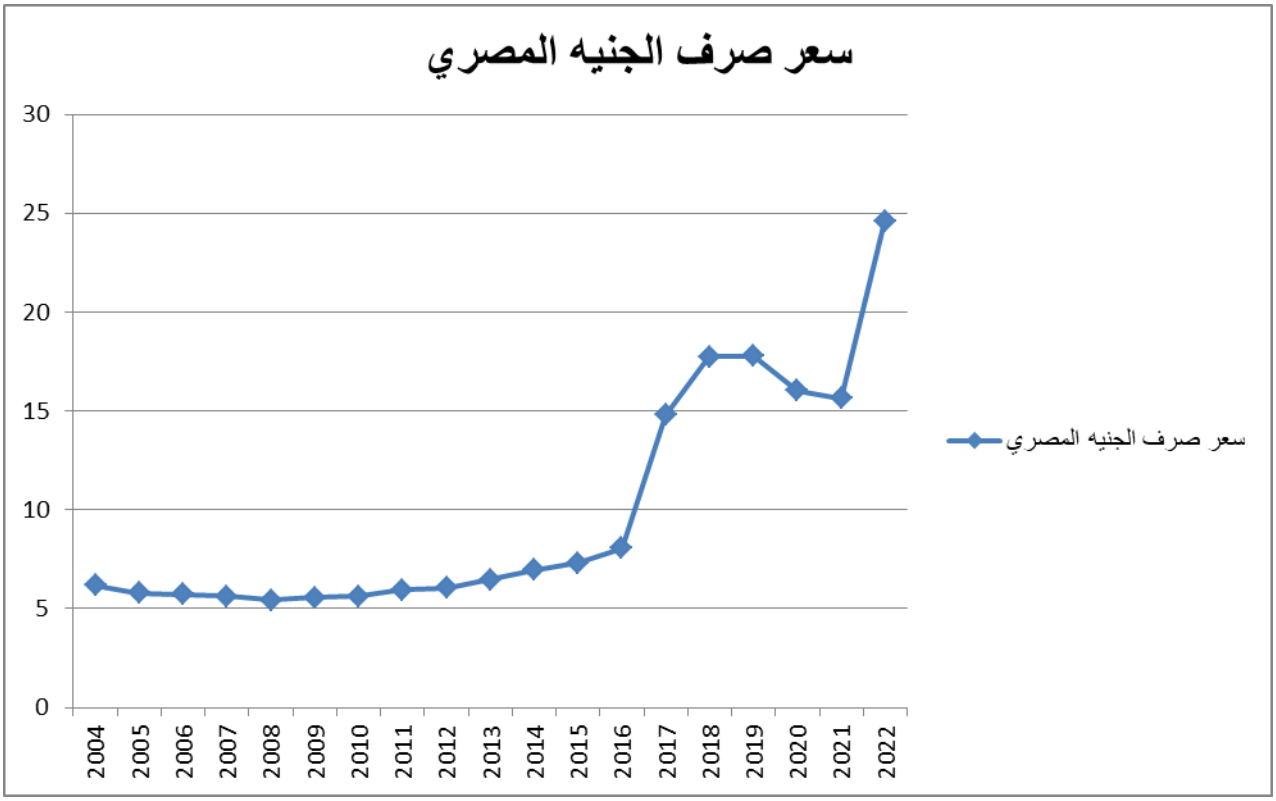

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ثانيا : تحليل تطور الميزان التجاري(الصادرات و الواردات) في مصر للمدة (2004 – 2022)

ان الميزان التجاري يمثل احد المتغيرات الاقتصادية المهمة للبلد وذلك لكونه يعكس قوة ومكانة الاقتصاد المصري على المستوى الاقليمي والدولي من خلال التعرف على حجم الصادرات التي تمثل الجهاز الانتاجي السليم وحجم الواردات التي تمثل الايراد المالي الناتج عن التبادل التجاري للبلد. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات والفائض او العجز الاقتصادي في مصر.

جدول (8)

تحليل تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في مصر للمدة (2004 – 2022)

الوحدة: (مليون دولار)

السنة	الصادرات	معدل النمو%	الواردات	معدل النمو%	الميزان التجاري
2004	12274.1	-	18895.3	-	- 6621.2
2005	16073.2	30.95	23956.5	26.78	- 7883.3
2006	20545.6	27.82	29129.6	21.59	- 858.0
2007	24454.6	19.02	39623.0	36.02	- 15168.4
2008	29849.0	22.05	49607.9	25.19	- 19758.9
2009	23089.3	- 22.64	39906.9	- 19.55	- 16817.6
2010	25024.2	8.38	46156.8	15.66	- 21135.6
2011	27913.4	11.54	49485.4	7.21	- 21572.0
2012	23173.5	- 16.98	52535.3	6.16	- 29361.8
2013	25094.4	8.28	48462.8	- 7.75	- 23368.4
2014	25268.7	0.96	56446.4	16.47	- 31177.7
2015	19030.9	- 24.68	50420.0	- 10.67	- 31389.1
2016	20018.3	5.18	51066.1	1.28	- 31047.8
2017	23339.4	16.59	52403.9	2.61	- 29064.5
2018	28045.8	20.16	57635.4	9.98	- 29589.6
2019	28472.1	1.52	57757.6	0.21	- 29285.5
2020	25049.0	- 12.02	54282.9	- 6.01	- 29233.9
2021	36442.2	45.48	70912.7	30.63	- 34470.5
2022	44721.8	22.71	71745.4	1.17	- 27023.6

المصدر :التقرير لاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2023،2019،2014،2009) ،ومصادر وطنية ودولية اخرى.

_صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات اتجاه التجارة ، اعداد متفرغة لعام (2009)،(2019)، (2022).

_ معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة)*100.

شكل البياني (10)

تحليل تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في مصر للمدة (2004 – 2022)

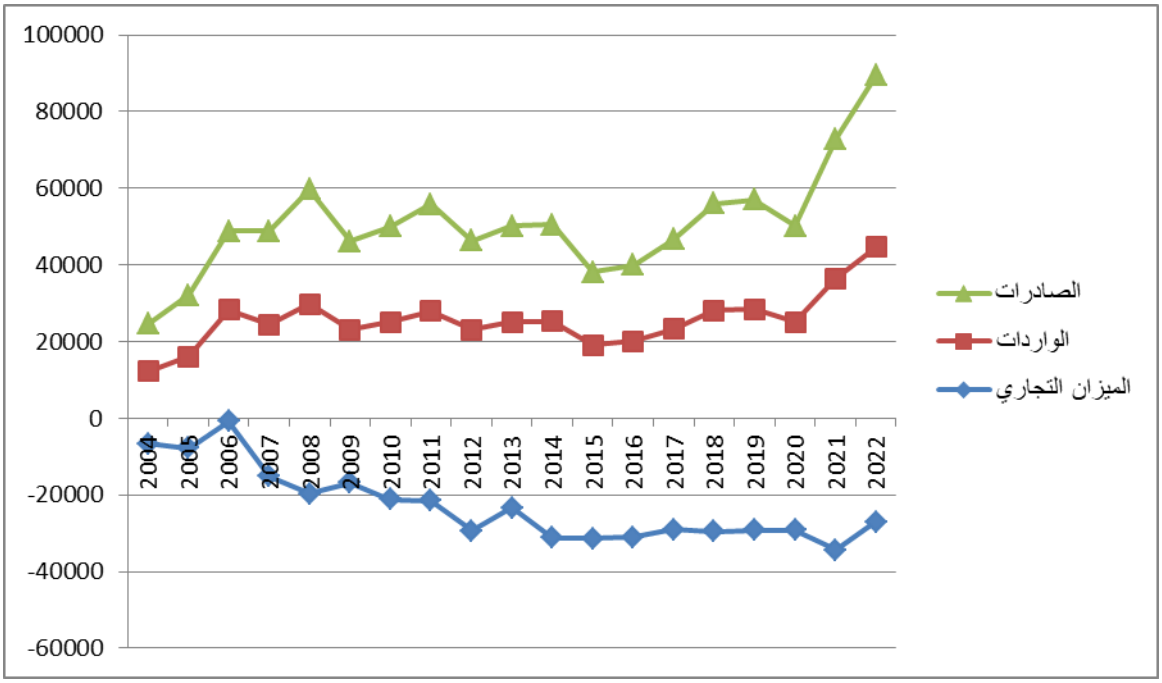

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

1- تحليل تطور الصادرات في مصر للمدة (2004-2022)

يتبين من الجدول (8) ان قيمة الصادرات عام (2004) قد بلغت (12274.1) مليون دولار وسجلت ارتفاعا في قيمتها عام (2005) إذ بلغت(16073.2) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (30.95) ، و استمرت الصادرات بالارتفاع حتى عام (2008) إذ بلغت (29849.0) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (22.05) بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ،إذ اخذت الصادرات بالتذبذب ما بين انخفاض وارتفاع بشكل متباين من عام (2015_2009) لتسجل(19030.9) في عام (2015) بمعدل نمو سلبي بلغ (24.68 -) ويرجع سبب ذلك الى تدهور اسعار الصرف الجنيه المصري وعدم استقراره اضافة الى انخفاض الصادرات النفطية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط العالمية ، وفي عام (2016) سجلت الصادرات ارتفاعا ملحوظا اذا بلغت قيمتها (20018.3) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (5.18) ، واستمرت في الارتفاع حتى عام (2019) حيث بلغت قيمة الصادرات (28472.1) وبمعدل نمو ايجابي (1.52) ، كما نلاحظ ان قيمة الصادرات اخذت بالانخفاض للفترة من (2021_2020) بمعدلات نمو متباينة بسبب جائحة كورونا وما تركته من اثار ادت

الى تدهور الاقتصاد بشكل عام ، ثم اخذت قيمتها بالارتفاع خلال عام (2022) حيث بلغت (44721.8) وبمعدل نمو ايجابي (22.71) ، ويعود هذا الارتفاع الايجابي الى ارتفاع الصادرات النفطية العالمية . ويمكن ان نرى ان التقلبات الحاصلة في اسعار صرف الدولار كان لها سبب بارز في عدم استقرار قيمة الصادرات المصرية .

2 - تحليل تطور الواردات في مصر للمدة (2004-2022)

يتبين من الجدول (8) ان قيمة الواردات عام (2004) قد بلغت (18895.3) مليون دولار ، وقد اخذت في الارتفاع تدريجيا حتى عام (2008) اذ سجلت (49607.9) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (25.19) نتيجة ارتفاع الصادرات بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية ، وفي عام (2009) نلاحظ ان قيمة الواردات اخذت بالانخفاض حيث بلغت (39906.9) وبمعدل نمو سلبي بلغ (19.55-) واستمر هذا التباين بالانخفاض والارتفاع حتى عام(2014)لتسجل الواردات ارتفاعا ملحوظا بلغ (56446.4) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (16.47) ،ونلاحظ من الجدول إن الواردات في عام (2015) اخذت بالانخفاض وقد بلغت (50420) وبمعدل نمو سلبي بلغ (10.67-) ،وفي عام (2016) سجلت الواردات ارتفاع تدريجيا حيث بلغت قيمة الواردات (5166.1) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (1.28) واستمرت في ارتفاع تدريجي إلا أن بلغت في عام (2019) (57757.6)وبمعدل نمو إيجابي بلغ (0.21) ،وفي عام (2020) سجلت الواردات في مصر انخفاضا بقيمة (54282.9) مليون دولار وبمعدل نمو سلبي (6.01 -) ويرجع سبب الانخفاض الى اندلاع جائحة كورونا في بداية هذا العام وما نتج عنها من اضطرابات اقتصادية .

في عام (2022) ارتفعت الواردات في مصر لتسجل (71745.4) وبمعدل نمو ايجابي (1.17) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى الحرب الروسية الاوكرانية في الربع الاول من عام (2022) وما نتج عنها من ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم بسبب ارتفاع اسعار الغذاء والطاقة ، فضلاً عن العمل السريع للسياسات النقدية العالمية للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة وما تبعه من ارتفاع في قيمة الدولار الامريكي[1].

[1] البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، القطاع الخارجي والتطورات العالمية ، 2022 ، ص14.

3 - تحليل نسبة الفائض والعجز في الميزان التجاري في مصر للمدة (2004 – 2022)

يتبين من الجدول (8) ان الميزان التجاري في عام (2004) سجل نسبة عجز (6621.2 -) مليون دولار ، واستمر هذا العجز طيلة مدة الدراسة وسبب ذلك يعود الى تغيرات اسعار الصرف وتغيرات اسعار النفط العالمية ، وفي عام (2008) بلغت نسبة العجز في لميزان التجاري (19758.9 -) ، ومن خلال متابعة بيانات الجدول نرى ان العجز في عام (2015) بلغ (31389.1 -) وتبين ان نسبة العجز في هذا العام اكبر من العجز في الاعوام السابقة ، وفي عام (2020) بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري (29233.9 -) ، اما في عام (2021) سجل الميزان التجاري اعلى نسبة عجز خلال مدة الدراسة حيث بلغ (34470.5 -) وسبب ذلك يعود اندلاع جائحة كورونا وارتفاع اسعار الصرف الدولار مقابل الجنيه المصري ، وفي عام (2022) سجلت بيانات الجدول نسبة عجز بقيمة (27023.6 -) ولكن اقل من نسبة العجز في العام السابق ويرجع سببها الى ارتفاع نسبة الصادرات بشكل كبير في عام (2022) عن نسبة الصادرات في عام (2021) مقارنة مع ارتفاع نسبة الواردات بنسبة قليلة في عام (2022) عن ارتفاعها في عام (2021) .

ثالثا : تحليل تطور التضخم في مصر للمدة (2004 - 2022)

إن معدل التضخم في مصر يتجه نحو الارتفاع بسبب تعويم صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، ونلاحظ من الجدول (9)في عام (2004) ارتفعت معدلات التضخم لتسجل (11.1%) ويرجع السبب الى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار وزيادة مستويات الدين العام المحلي لتمويل الانفاق العام على البنية الاساسية اي انفاق بدون ايرادات الى بعد فترة طويلة ادى الى ظهور التضخم السعري وارتفاع تكاليف الانتاج [1] ، وفي عام (2008) بلغ معدل التضخم (20.2%) ويعد اعلى معدل ارتفاع خلال مدة الدراسة مقارنة مع الأعوام السابقة ،ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية وزيادة الواردات منها تأثرا باستمرار تصاعد اسعارها العالمية [2] ، ونرى عن طريق مشاهدة البيانات في الجدول ان معدل التضخم أخذ بالانخفاض بشكل تدريجي ومتباين الى أن وصل في عام (2014)الى (8.2%) ، وفي عام (2017) بلغ معدل التضخم (29.8%) إذ يمثل اعلى نسبة تسجل خلال مدة الدراسة وجاء هذا الارتفاع بسبب سياسة الاصلاح الاقتصادي في مصر وخاصة تحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل

[1] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2003_2004) ، ص71.
[2] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2007_2008) ،ص60 .

الدولار[1] ، وفي عام (2018) سجل معدل التضخم انخفاضا بمعدل (14.4%) مقارنة بالعام السابق ويعود هذا الانخفاض في التضخم الى تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية سليمة هدفها تخفيض التضخم الى معدل اقل من 10% في الأجل المتوسط [2] ، وفي عام (2019) انخفض معدل التضخم ليصل الى (9.4%) بفعل مساهمة السياسة النقدية من خلال سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار التي ادت الى تعزيز منافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي[3] ، وفي عام (2021) انخفض معدل التضخم ليصل الى (4.8%) ،وفي عام (2022) ارتفعت معدلات التضخم حيث سجلت (14.7%) بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الامريكي وما نتج عنه من اضطرابات اقتصادية في مصر ادت الى هذه النتائج.

جدول(9)تطور معدلات التضخم في مصر للمدة(2004-2022)

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم
2004	%11.1	2014	%8.2
2005	%4.7	2015	%11.4
2006	%7.2	2016	%14
2007	%8.5	2017	%29.8
2008	%20.2	2018	%14.4
2009	%9.9[4]	2019	%9.4
2010	%10.7	2020	%4.7
2011	%11.8	2021	%4.8
2012	%7.3	2022	%14.7
2013	%9.8		

المصدر:_ البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، اعداد وسنوات متفرغة .

_(2020) البنك المركزي المصري ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد279، يونيو 2020 ،ص5

_ (2021)البنك المركزي المصري ،النشرة الاحصائية الشهرية ،العدد291،يونيو2021 ،ص5.

_(2022) الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء .

[1] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي (2016_2017) ،ص49 .
[2] البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، يونيو 2018 ، المجلد الثامن والستون ، ص39 .
[3] النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري ، العدد 279 ، يونيو 2020 ، ص5 .

شكل (11)

تطور معدلات التضخم في مصر (2004_2022)

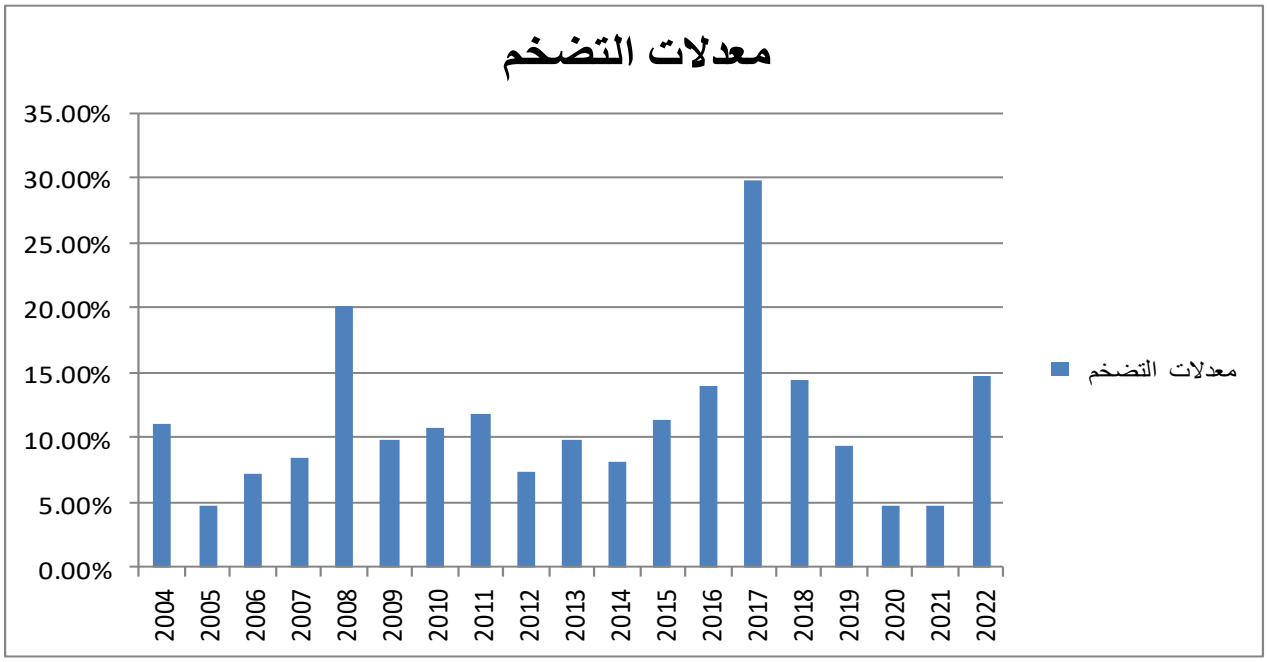

المصدر : اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (9).

رابعا: تحليل مستويات الفقر في مصر للمدة (2004 2022)

يعد الفقر في مصر من اكبر التحديات التي تواجه المجتمع المصري ، لكون المجتمع المصري يعتبر من المجتمعات التي تتزايد و تتوسع فيها ظاهرة الفقر ، على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مر الزمن على المستوى المحلي والعالمي لتقليل مشكلة الفقر، على الرغم من إن أسبابها متشابكة ما بين اسباب سياسية و اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية والقضاء عليه او التخفيف منه ضرورة اقتصادية وسياسية ملحة من اجل وقف التدهور الاقتصادي في البلد ، ويبين الجدول (10) إن نسبة الفقر في مصر عام (2004) بلغت (19.60%) ،إذ أستمرت بالارتفاع بشكل تدريجي الى أن وصلت في عام (2015) الى (27.80%) ، بعدها أستمرت مستويات الفقر في الارتفاع حيث بلغت في عام (2018) (32.50%) على الرغم من الجهود الحكومية في مصر من أجل السيطرة على ارتفاع مستويات الفقر، وفي عام (2020)سجلت مستويات الفقر (29.70%)وتمثل انخفاض في مستويات الفقر مقارنة مع الأعوام السابقة ،أما في عام (2022) سجلت مستويات الفقر ارتفاعا لتصل إلى (33.7%).

جدول (10)

تحليل مستويات الفقر في مصر(2004_2022)

السنة	نسبة الفقر %
2004	19.60
2005	20.10
2006	20.60
2007	21.10
2008	21.60
2009	23.40
2010	25.20
2011	25.75
2012	26.30
2013	26.67
2014	27.05
2015	27.80
2016	30.15
2017	31.1
2018	32.50
2019	30.4
2020	29.70
2021	33.3
2022	33.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر ، بحث الدخل والانفاق ، 2022.

شكل (12)

تحليل تطورات الفقر في مصر(2004_2022)

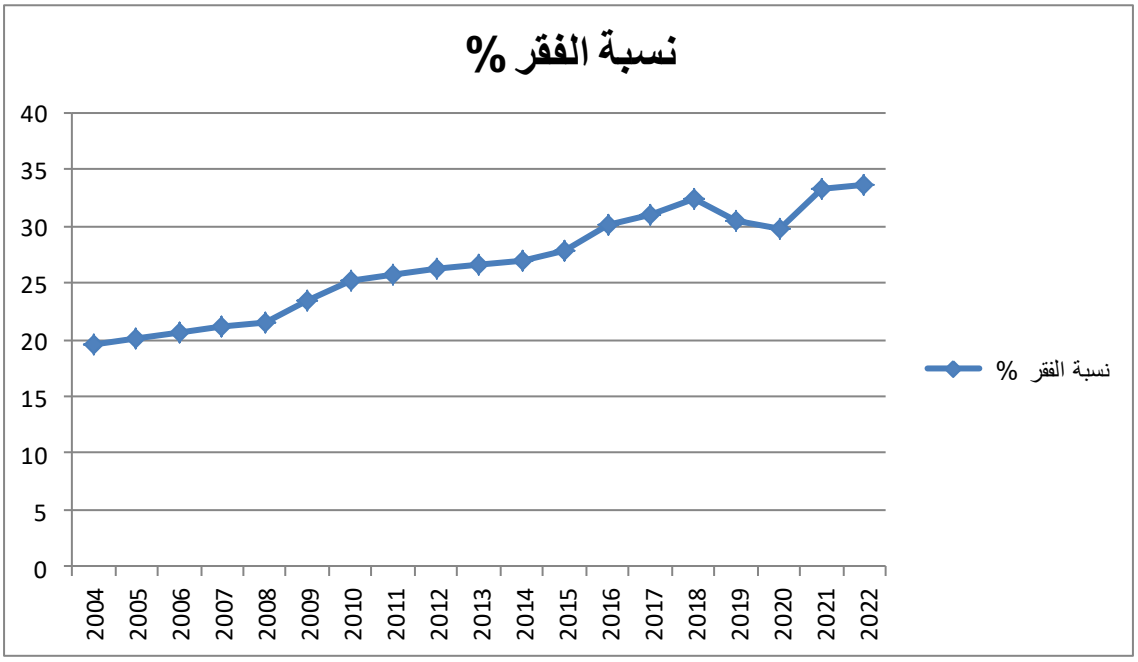

المصدر: اعداد الباحث استنادا على بيانات الجدول (10).

خامسا: تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في مصر للمدة (2004-2022)

يعد الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن عن طريقها التعرف على مستويات الفقر في مصر من التعرف على دخل المجتمع وكذلك معرفة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومعدل البطالة ، لذا يمكن توضيح هذه المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة (2004_2022) من خلال الجدول (11) ، إذ تبين ان الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004)بلغ (485300) مليون جنيه ليصل الى (7842500)مليون وبمعدل نمو بلغ (17.7) في نهاية مدة الدراسة، الا ان اعلى معدل نمو كان في سنة (2017) بلغ (28.07%) في حين نلاحظ عدد السكان في عام (2004) كان (68648000) مليون نسمه واستمرت الكثافة السكانية في الزيادة الى ان بلغ عدد السكان في عام (2022) (103520000) مليون نسمه في حين نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004) بلغ (0.007) الى ان وصل في عام (2022) الى (0.07) نسبة من الناتج المحلي

الاجمالي ، في حين نلاحظ من الجدول ان معدل البطالة في عام (2004) بلغ (10.3%) واستمرت في الانخفاض والارتفاع بشكل متذبذب وتدريجي الى ان بلغت في عام (2022) (7.2%).

جدول (11)

تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في مصر

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	معدل النمو GDP%	عدد السكان مليون	متوسط نصيب الفرد منGDP	معدل البطالة%
	1	2	3	4	5
2004	485,342	-	68648000	0,007	10.3
2005	538,511	10.95	69997000	0,007	10
2006	617,744	14.71	71348000	0,008	9.5
2007	731,230	18.37	72774000	0,01	8.8
2008	895500	22.46	74204000	0,01	8.5
2009	1,042,155	16.38	76925000	0,01	9.4
2010	1,206,590	15.77	78685000	0,01	9
2011	1,371,106	13.63	80530000	0,01	11.9
2012	1,674,700	22.14	82550000	0,02	12.6
2013	1,860,400	11.09	84629000	0,02	13.1
2014	2,130,000	14.49	86814000	0,02	13.1
2015	2,443,900	14.74	88958000	0,02	12.3
2016	2,709,400	10.86	91023000	0,02	12.5
2017	3,655,900	28.07	94798000	0,03	11.8
2018	4,666,200	27.88	96997000	0,04	9.9
2019	5,596,000	19.94	98902000	0,05	7.5
2020	6,152,600	9.94	100604000	0,06	7.3
2021	6,663,100	8.29	102061000	0,06	7.4
2022	7,842,500	17.7	103520000	0,07	7.2

المصدر:- عمود(1) (3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سنوات متفرقة .

- عمود(2)(4) عمل الباحث من خلال المعادلة : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة) * 100%
- عمود(5)البنك المركزي المصري ،التقرير الاقتصادي السنوي سنوات متعددة .

سادسا : انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر للمدة(2004 – 2022)

ان التغيرات التي تحصل في اسعار الصرف من شأنها ان تؤدي الى تغيرات في نسبة الفقر إذ ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي من شأنه ان يؤثر على القوة الشرائية للأفراد ومن ثم الدخول في دائرة الفقر ومن الجدول (12) يمكن ملاحظة سعر الجنيه المصري مقابل الدولار اذ بلغ في عام (2004)(6.19)جنيه لينخفض باستمرار الى (5.44) جنيه في عام (2008) وعلى الرغم من انخفاض سعر الصرف الى ان نسبة الفقر شهدت ارتفاع من (19.60%) في عام (2004) الى (21.60%) في عام (2008) كان ذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلا عن الازمة المالية العالمية في عام (2009) من مشاكل اقتصادية اثرت على سعر الصرف ليبلغ (5.55) جنيه مما اثر على نسب الفقر التي وصلت الى (23.40%) ، اما سعر الصرف فقد استمر بالارتفاع بشكل متذبذب حتى سنة (2018) ليبلغ (17.73) جنيه التي شهدت طفرة في ارتفاع سعر الصرف كان ذلك نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي تبعتها السياسة الاقتصادية في مصر من تعويم سعر الصرف التي كانت نتائجها الارتفاع في معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع في اسعار السلع الاساسية التي نتج عنها ارتفاع في اسعار نسبة الفقر التي وصلت الى(32.50 %) في سنة (2018) ، اما في عام (2022) بلغ سعر صرف الجنيه (24.62) مقابل الدولار وبلغت نسبة الفقر(33.7%) وكان ارتفاع سعر الجنيه في هذا العام نتيجة الاضطرابات الاقتصادية التي انتجتها جائحة كورونا العالمية مما اثر على انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار التي ادت الى ارتفاع نسبة الفقر الى هذا المستوى في مصر .

جدول (12)

انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر

السنة	سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري	نسبة الفقر %
2004	6.19	19.60
2005	5.79	20.10
2006	5.73	20.60
2007	5.64	21.10
2008	5.44	21.60
2009	5.55	23.40
2010	5.63	25.20
2011	5.94	25.75
2012	6.05	26.30
2013	6.45	26.67
2014	6.96	27.05
2015	7.31	27.80
2016	8.05	30.15
2017	14.78	31.1
2018	17.73	32.50
2019	17.76	30.4
2020	16.02	29.70
2021	15.64	33.3
2022	24.62	33.7

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (7، 10) .

شكل(13)

انعكاسات تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في مصر

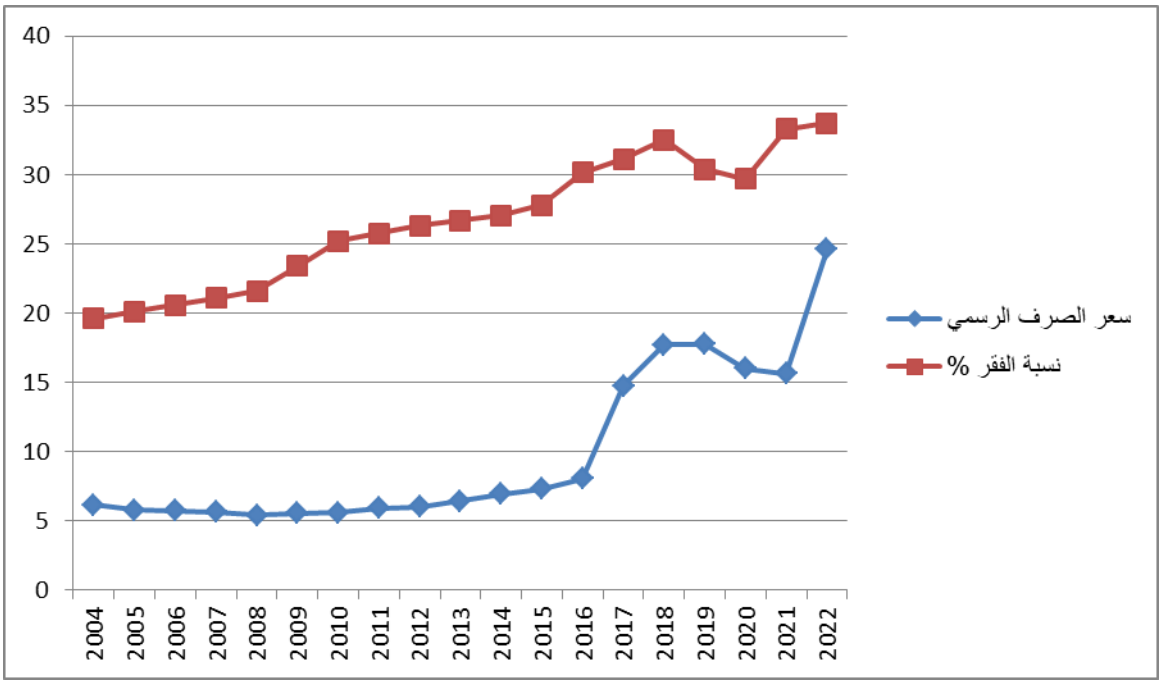

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

المبحث الثالث

تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)

اولاً : دور تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004 – 2022)

1_ تحليل واقع تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004 – 2022)

كان سعر صرف الدينار العراقي في سبعينات القرن الماضي ثابتا امام الدولار وكانت الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي وفيرة نتيجة تغيرات اسعار النفط في العالم التي انعكست ايجابا على العراق [1] ، وفي الثمانينات بدأت اسعار الصرف بالتذبذب صعودا وهبوطا بسبب تراجع تصدير النفط وتوقف الكثير من المصانع التي يديرها العمال الاجانب نتيجة الحرب العراقية الايرانية وما رافقها من زيادة الانفاق العسكري[2] ، وفي التسعينيات شهد العراق انهيارا كبيرا في سعر الصرف الدينار بسبب فرض عقوبات اقتصادية على العراق واستمرار سعر الصرف بالتدهور ادى الى شيوع ظاهرة الدولرة وهي احلال عملة نقدية قوية داخل البلد الذي تكون عملته قد فقدت قوتها او ما يسمى الاحلال النقدي ليحل الدولار كعملة شبه بديله عن الدينار العراقي بسبب قيام السلطات النقدية بتحرير الدينار العراقي وسمحت بان يتعامل بالعملة الاجنبية داخل العراق[3]، ونتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بسبب حرب الخليج اضطر العراق الى الاصدار النقدي بدون غطاء ادى الى زيادة التضخم بشكل كبير صاحبها ارتفاع اسعار صرف الدينار العراقي وبالتالي تدهور الحياة الاقتصادية [4] ، وبعد عام (2003) انهى البنك المركزي العمل بنظام الصرف الثابت المتعدد واحلال نظام الصرف المعوم المدار الذي يتحدد فيه سعر الصرف وفقا

---

[1] هجير عدنان زكي امين ، لطيف ، احمد حسين ، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة (2003 – 2016) ، مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة النهرين ، المجلد 1 ، العدد118 ، 2019، ص5.

[2] توفيق صبري المرياتي ، الحروب واثارها على تدهور الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 5، العدد2، 2007 ،ص48.

[3] نشأت مجيد حسن الونداوي ، قياس تأثير المستوى العام للأسعار ، وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980- 2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 1، العدد 82، 2010 ، ص120 - 121

[4]احمد حسين بتال ، وسام حسين علي ،احمد اسماعيل المشهداني ،العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980 – 2010) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد 6 ، العدد 12 ، 2014 ، ص43 .

لأليات العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي من اجل مراقبة تغيرات اسعار الصرف ووضع حد لتقلباته وتحقيق التوازن بين عرض العملة الاجنبية والطلب عليها[1] .

يوضح الجدول (13) تطور سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022) ، إذ نلاحظ ان سعر صرف الدينار تجاه الدولار ارتفع في عام (2005) مقارنة بالعام (2004) ، من (1453)الى (1469) دينار عراقي لكل دولار على التوالي للسعر الرسمي وكذلك للسعر الموازي من (1462) الى (1478) الف دينار للدولار الواحد ، وبلغ معدل النمو السنوي للرسمي والموازي (1.1) (1.0) في عام (2004) على التوالي وهذا يعود الى تدهور الوضع الامني للبلد مما ادى الى ارتفاع كلفة المواد الخام مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها ، ان هذا الارتفاع هو تدهور طفيف في سعر الصرف ، وفي الاعوام من (2006- 2009) فقد لوحظ ان هنالك انخفاض في سعر الصرف الرسمي والموازي ، من (1467) الى (1170) دينار لكل دولار للسعر الرسمي وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (0.1- %) و(1.9 - %) على التوالي وكذلك الانخفاض في سعر الصرف في السوق الموازي من (1396) عام (2006) الى (1180) في عام (2008) ، ومعدلات نمو سنوية سالبة بلغت (5.5 - %) و(2.8 - %) على التوالي ،هذا الانخفاض في سعري الصرف الرسمي والموازي يعكس التحسن التدريجي في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار ،اي بسبب قيام السياسة النقدية بتقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وكبح التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي عن طريق بيع الدولار بالمزادات اليومية وطرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي في السوق المحلي ، اما في الاعوام من (2010) الى (2019) فقد نلاحظ ان البنك المركزي قام بتثبيت سعر الصرف ووضع حدود معينة للتحرك بينها ، إذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1170) دينار لكل دولار عام (2010) ثم ارتفع بشكل طفيف جدا ووصل الى (1190) دينار لكل دولار عام (2019) ، وكذلك فأن سعر الصرف الموازي كان شبه مستقر ايضا خلال الاعوام (2010) الى (2019) ، إذ بلغ (1185) دينار لكل دولار و (1201.707) دينار للدولار الواحد ، هذا الاستقرار في سعر الصرف والتحسن في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الافراد نسبيا وضيق من دائرة الدولرة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي . مع الاشارة الى ان عام (2012) شهد سعر الصرف انخفاضاً بلغ ادنى مستوى له خلال مدة الدراسة حيث بلغ(1166) دينار للدولار الواحد ، وهذا يعود الى سياسة سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي العراقي والاستقلالية التي تمتع بها التي مكنته من السيطرة

[1] محمود محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، مصدر سابق ، ص 279 .

وبشكل شبه تام على تقلبات سعر الصرف والسير باتجاه استعادة الثقة بالدينار ورفع قيمته وبما لا يحدث صدمات للاقتصاد العراقي وفي عامي (2020) و(2022) تغير سعر الصرف الى (1190) و(1450) دينار للدولار الواحد للسعر الرسمي ، بمعدلات نمو سنوي (0%) ، وبالمقابل ان سعر الصرف في السوق الموازي لعامي (2020- 2022) بلغ (1315.349) و (1477.103) دينار لكل دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب (9.4%) و(0.3%) على التوالي ، ويعزى سبب ارتفاع سعر الصرف الى الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العام الذي انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي .

جدول (13)

تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %
	1	2	3	4
2004	1453	-	1462	-
2005	1469	1.1	1478	1.0
2006	1467	- 0.1	1396	- 5.5
2007	1255	- 14.4	1214	- 13.0
2008	1193	- 4.9	1180	- 2.8
2009	1170	- 1.9	1185	0.4
2010	1170	0	1185	0
2011	1170	0	1217	2.7
2012	1166	- 0.3	1222	0.4
2013	1166	0	1222	0
2014	1188	1.8	1206	- 1.3
2015	1190	0.1	1216	0.8
2016	1190	0	1303	7.1
2017	1190	0	1251	- 3.9
2018	1190	0	1195.312	- 4.4
2019	1190	0	1201.707	0.5
2020	1190	0	1315.349	9.4
2021	1450	21.8	1477.103	12.2
2022	1450	0	1482.450	0.3

المصدر : - البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مؤشر الاسعار، نشرات احصائية سنوية متعددة ومتفرغة.

- الجهاز المركزي للإحصاء قسم الارقام القياسية ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متعددة .

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية سنوات متفرغة .

- معدل النمو من اعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة الاتية : معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة)* 100%

شكل (14)

تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004 – 2022)

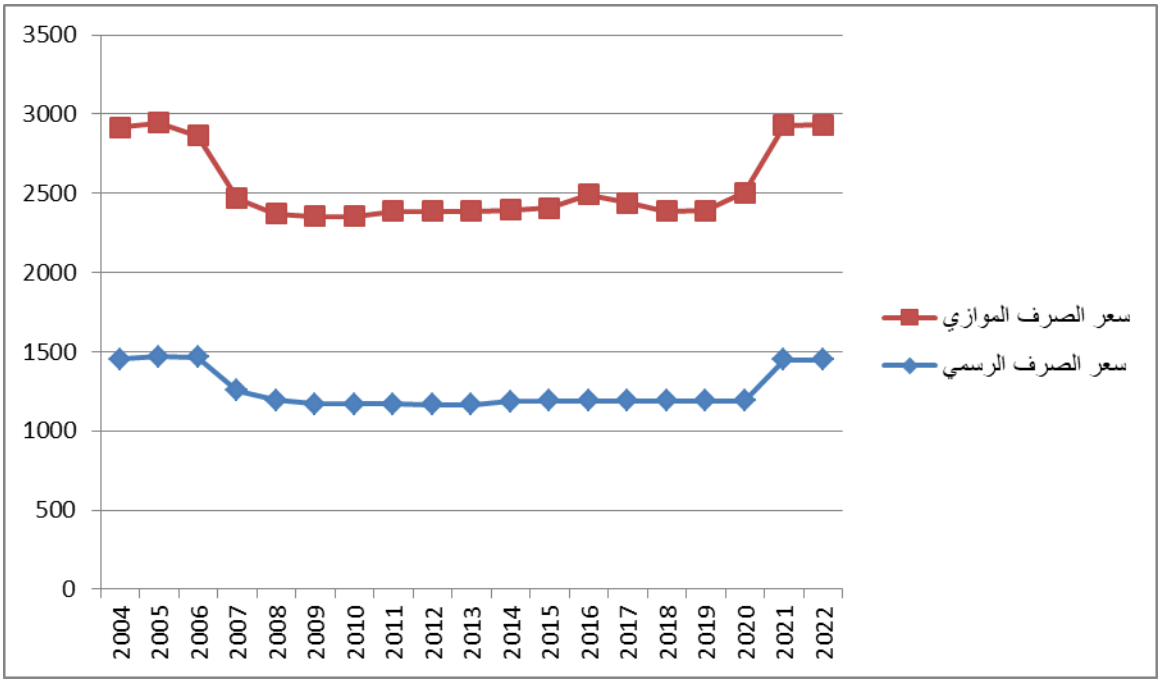

المصدر : اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (13) .

ثانيا : تحليل واقع الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004 – 2022)

يعد الميزان التجاري من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد العراقي إذ يمثل الفرق بين الصادرات والواردات التي يحصل عليها الاقتصاد العراقي خلال فترة زمنية معينه وعن طريقه يمكن معرفة المركز المالي العراقي في التجارة الخارجية حيث اذا كانت الصادرات اكبر من الواردات فإن ذلك يمثل فائض في الميزان التجاري العراقي ويعد مؤشر ايجابي للاقتصاد العراقي ،أما اذا كانت الواردات اكبر من الصادرات فهذا يمثل عجز في الميزان التجاري العراقي وهو مؤشر سلبي على الاقتصاد العراقي ،وفي هذه الحالة لابد للسياسة الاقتصادية اخذ دورها عن طريق تبني خطط وبرامج تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال العمل على زيادة الانتاجية ورفع مستوى الصادرات وتحسين مستوى الدخل خاصة لأفراد الدخل المحدود وبالتالي السيطرة على مستويات الفقر، ومن الجدول (14) يمكن توضيح تطور الميزان التجاري من حيث الصادرات والواردات والفائض او العجز خلال مدة الدراسة (2004-2022).

جدول(14)

تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004- 20022)

الوحدة : (مليون دولار امريكي)

السنة	الصادرات	معدل النمو%	الواردات	معدل النمو %	الميزان التجاري
	1	2	3	4	5
2004	17810.0	-	18107.0	-	297.0
2005	23697.4	33.0	20002.2	10.4	3695.2
2006	30529.0	28.8	18708.0	-6.4	11821.0
2007	39516.0	29.4	16623.0	-11.1	22893.0
2008	54061.6	36.8	31347.4	88.5	22714.1
2009	39430.0	-27.0	35285.0	12.5	4145.0
2010	51764.0	31.2	37328.0	5.7	14436.0
2011	79680.5	53.9	40632.5	8.8	39048.0
2012	94208.6	18.2	50155.0	23.4	44053.6
2013	89763.0	-4.7	56675.0	12.9	33088.0
2014	85370.0	-4.8	49812.0	-13.7	35558.0
2015	51338.0	-39.8	40347.0	-19.0	10991.0
2016	41298.0	-19.5	29077.0	-27.9	12221.0
2017	57559.0	39.3	32186.0	10.6	25373.0
2018	86360.0	50.0	38876.0	20.7	47484.0
2019	81585.0	-5.5	49418.0	27.1	32167.0
2020	46829.0	-42.6	40927.0	-17.1	5902.0
2021	73083.8	56.0	34721.1	-15.1	38362.7
2022	136900.0	87.3	84500.0	143.3	52400.0

المصدر: - (1-3-5) صندوق النقد العربي الموحد ، سنوات متعددة ومتفرغة .

- (2-4) عمل الباحث من خلال المعادلة :معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة) * 100%.

شكل (15)

تطور الميزان التجاري (الصادرات والواردات) في العراق للمدة (2004- 20022)

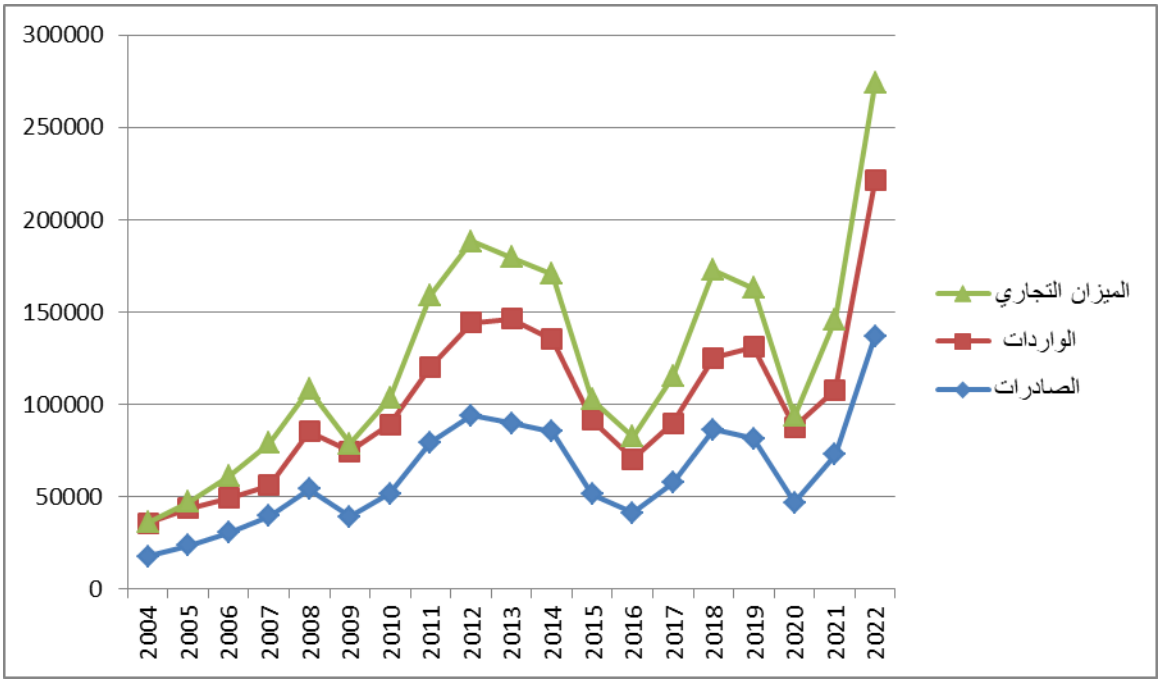

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (14) .

1 – تحليل تطور الصادرات في العراق للمدة (2004-2022)

نلاحظ من الجدول (14) ان قيمة الصادرات في عام (2004) بلغت(17810.0) مليون دولار وسجلت ارتفاعا بمقدار(23697.4) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (33.0%) واستمرت الصادرات بالارتفاع حتى عام (2008) إذ بلغت (54061.6)وبمعدل نمو ايجابي وصل الى (36.8%) ويرجع سبب الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط العالمية ، بعدها اخذت الصادرات بالتذبذب بشكل متباين بين انخفاض و ارتفاع حتى سجلت في عام (2018) نسبة ارتفاع عالية بلغت (86360.0) وبمعدل نمو ايجابي (50.0%) وفي عام (2020) انخفضت الصادرات بنسبة (46829.0) وبمعدل نمو سلبي(17.1 - %) نتيجة جائحة كورونا وما رافقها من اوضاع اقتصادية صعبة في العراق ، وفي عام (2022) ارتفعت الصادرات إذ بلغت (136900.0) ومعدل نمو ايجابي (87.3%) ويعد اعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة بسبب تعافي الاقتصاد العراقي من الاثار التي تركتها جائحة كورونا العالمية .

2- تحليل تطور الواردات في العراق للمدة (2004 – 2022)

تمثل الواردات الدخل القومي الذي يحصل عليه العراق نتيجة المبادلات التجارية الدولية ومن الجدول (14) يتبين لنا ان الواردات في عام (2004) بلغت (18107.0) مليون دولار وفي عام (2007) انخفضت لتسجل (16623.0) وبمعدل نمو سلبي (11.1 - %) ، وبعد ذلك ارتفعت بشكل تدريجي لعدة سنوات حتى عام (2013) إذ بلغت (56675.0) وبمعدل نمو ايجابي (12.9%) ، نتيجة ارتفاع الصادرات في هذه السنوات ، ثم بعد ذلك سجلت الواردات انخفاضا تدريجيا حتى عام (2020) إذ بلغت (40927.0) وبمعدل نمو سلبي بلغ (17.1 - %) ، وفي عام (2022) سجلت الواردات ارتفاع بلغ (84500) وبمعدل نمو ايجابي (134.3 %) نتيجة ارتفاع حجم الصادرات بعد تعافي العراق من الصدمة الاقتصادية المتمثلة بجائحة كورونا العالمية .

3 – تحليل نسبة الفائض او العجز في الميزان التجاري (2004 – 2022)

يوضح الجدول (14) حجم الفائض او العجز في الميزان التجاري في مدة البحث ، ومن مشاهدة البيانات في الجدول نرى ان الميزان التجاري في العراق سجل فائضا طيلة مدة الدراسة (2004 – 2022) ولكن بشكل متباين من سنة الى اخرى إذ بلغ الفائض في عام (2004) (297.0) مليون دولار ،وفي عام (2012) ارتفع فائض الميزان التجاري حيث بلغ (44053.6) ، واستمر الميزان التجاري بالانخفاض

والارتفاع حتى عام (2018) إذ سجل(47484.0) نتيجة ارتفاع حجم الصادرات وزيادة الواردات التي انعكست ايجابا على الميزان التجاري ، وفي عام (2022) بلغ الميزان التجاري ذروة ارتفاعه إذ بلغ (52400.0) مليون دولار.

ثالثا :تحليل تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)

يلعب التضخم مع سعر الصرف دورا مهما في الاقتصادات كافة سواء كانت النامية او المتقدمة ، إذ يمثل استقرار التضخم وسعر الصرف استقرارا اقتصاديا لذلك يحظيان باهتمام واسع من قبل المؤسسات الدولية والحكومية لكونهما من المتغيرات البالغة الاهمية في تحديد التوازن وبالتالي تأثيرهما على باقي المتغيرات الاقتصادية [1] ، و نلاحظ من الجدول (14) ان معدل التضخم في عام (2004) بلغ (26.8%) ، ثم ارتفع في عام (2005 – 2006) إذ بلغت (37.1%) و (53.1%) على التوالي وجاء هذا الارتفاع في معدل التضخم نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق ادى الى انهيار المؤسسات الحكومية وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار اي انخفاض قيمة الدينار لينعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والامني والصحي ، وفي عام (2007) بلغ معدل التضخم (30.9%) لنفس الاسباب انفة الذكر ، بعد ذلك نرى ان التضخم بدأ ينخفض بشكل تدريجي بسبب تحرك السياسة النقدية التي وضعت خطط مستقبلية تلائم الوضع الاقتصادي الذي يعيشه البلد في هذه السنوات الى ان وصل الانخفاض في معدل التضخم في عام (2018) الى (0.4%) ، وفي عام (2022) بلغ معدل التضخم (5.3%) ليشهد تغيرات متذبذبة خلال مدة الدراسة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي حصلت في العراق .

[1] بتال ، احمد حسين ، علي ، وسام حسين، المشهداني ، احمد اسماعيل ،مصدر سابق، ص37 .

جدول (15)

تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنة	معدل التضخم %
2004	26.8
2005	37.1
2006	53.1
2007	30.9
2008	12.7
2009	8.3
2010	2.5
2011	5.6
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.5
2017	0.2
2018	0.4
2019	- 0.2
2020	0.6
2021	5.3
2022	5.3

المصدر : - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية ، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متعددة .

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ،سنوات متفرغة .

شكل (16)

تطور التضخم في العراق للمدة (2004 – 2022)

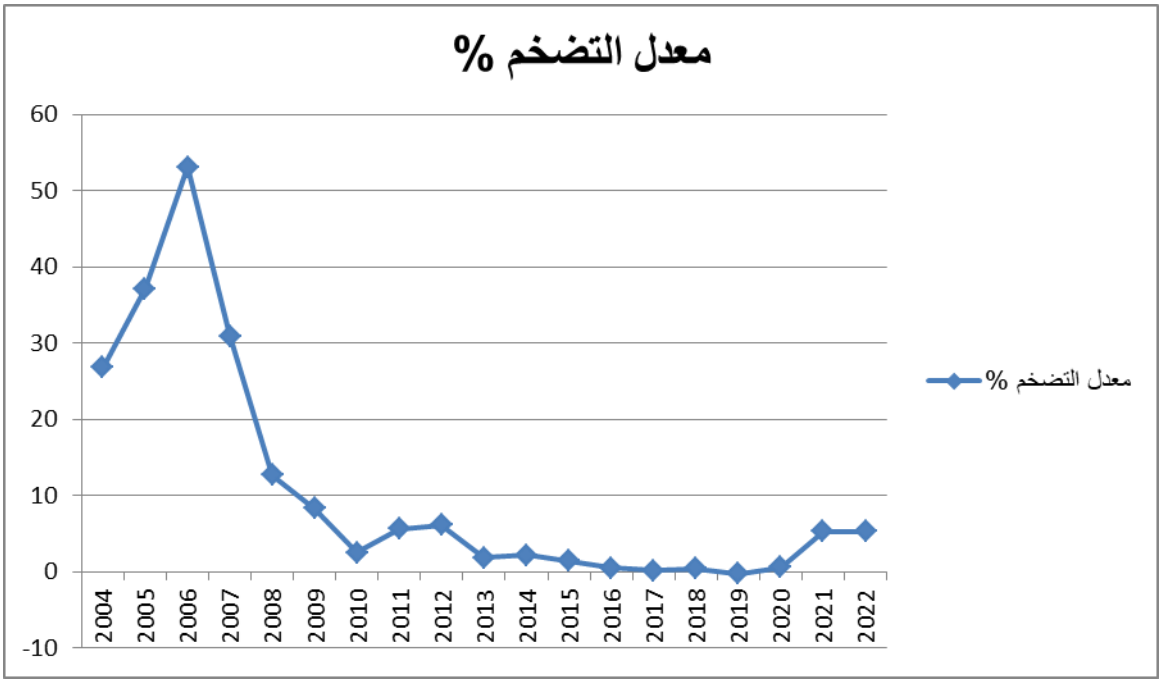

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (15).

رابعا : تحليل مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)

سجلت نسب الفقر في العراق مستويات مرتفعة من بين الدول الاخرى بسبب الظروف السياسية و الاقتصادية التي حصلت خلال مدة الدراسة في العراق اضافة الى ضعف التخطيط وزيادة نسبة الفساد الاداري والمالي ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (16) نرى ان نسبة الفقر في عام (2004) بلغت (35.0%) وفي عام (2005) انخفضت نسبة الفقر الى (30.38%) واستمرت في الانخفاض لعدة سنوات حتى الى عام (2020) إذ ارتفعت نسبة الفقر لتسجل (31.7%) وفي عام (2022) بلغت نسبة الفقر (25%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وتوقف الانشطة الاقتصادية بالإضافة الى الازمة الاقتصادية نتيجة خفض اسعار النفط وتوقف المشاريع مما ادى الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق في السنوات الثلاثة الاخيرة من مدة الدراسة في العراق .

جدول (16)

تطور مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنة	مستويات الفقر %
2004	35.00
2005	30.38
2006	26.38
2007	22.90
2008	22.04
2009	21.21
2010	20.41
2011	19.64
2012	18.90
2013	19.09
2014	19.28
2015	19.47
2016	19.66
2017	20.05
2018	20.05
2019	19.26
2020	31.7
2021	29.6
2022	25.00

المصدر : - سامر سليم جابر ، تحليل اثر الموازنة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 – 2020) ، رسالة ماجستير ، جامعة واسط ،2022 ،ص104 .

-(2021 – 2022) وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء ، ، قسم الأرقام القياسية ، النشرات الاحصائية .

الشكل (17)

تطور مستويات الفقر في العراق للمدة (2004 – 2022)

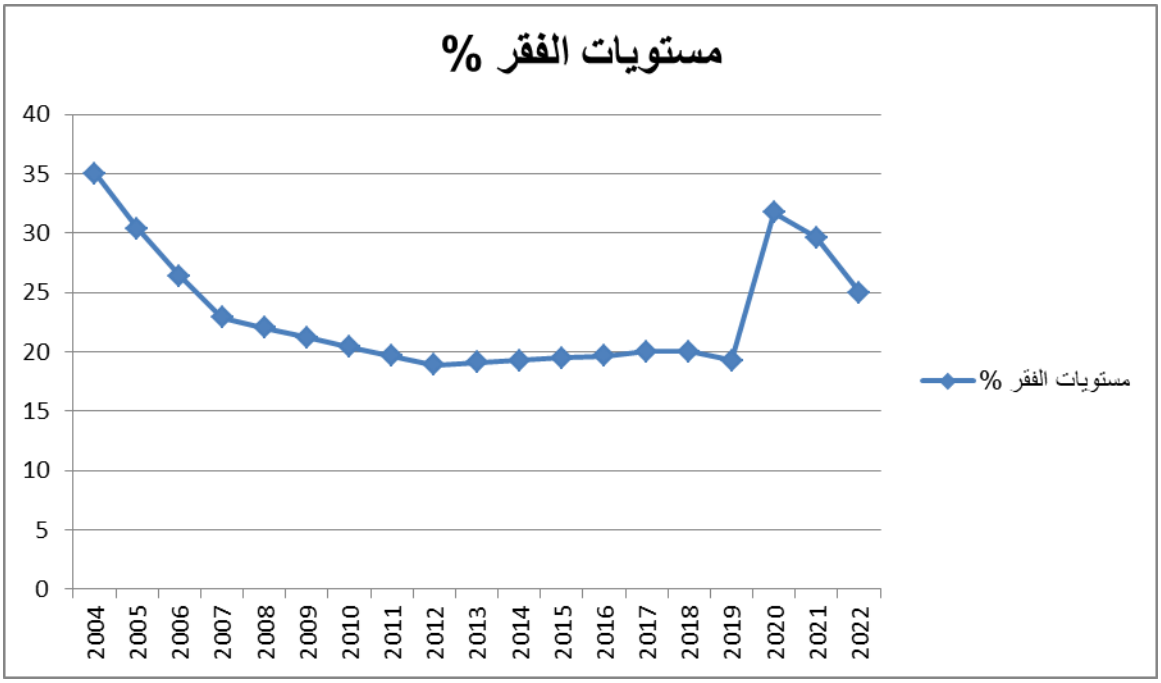

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16).

خامسا : تحليل واقع الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004 – 2022)

يمكن عن طريق الجدول (17) توضيح تطور كل من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد ومعدل البطالة في العراق خلال مدة الدراسة (2004-2022) إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي في عام (2004) قيمة قدرها (37,049,251.9) مليون دينار عراقي وفي عام (2005) بلغ الناتج المحلي الاجمالي (73,533,599) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (98.4%) حيث استمر في الارتفاع لعدة سنوات بشكل تدريجي ومتسلسل ،وفي عام (2009) سجل الناتج المحلي انخفاضا إذ بلغ (110,678,649) وبمعدل نمو سلبي (16.8-) ويرجع بسبب هذا الانخفاض الى الأزمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية عام (2008)، بعدها اخذ الناتج المحلي في الارتفاع حتى عام (2015) ليسجل انخفاض ثاني خلال مدة الدراسة حيث بلغ(183,275,255) مليون دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (1.9) وكان هذا الانخفاض نتيجة الاحداث السياسية التي حصلت في البلد وسيطرة الجماعات الارهابية على مساحات واسعة من الاراضي العراقية في عام (2014) والتي أثرت عل الاقتصاد العراقي آنذاك، وفي عام(2016) تحسن الوضع الاقتصادي إذ ارتفع الناتج المحلي إذ سجل (186,542,703) مليون دينار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (1.7%) ،واستمر في الارتفاع حتى بلغ اعلى معدل له في عام (2022) بقيمة (378,244,157) وبمعدل نمو ايجابي (27.6%) .أما عدد السكان في العراق خلال مدة الدراسة إذ سجل في عام (2004) (27,138,000) مليون نسمة واستمرت الكثافة السكانية في الارتفاع الى ان بلغت في عام (2022) (42,249,000) مليون نسمة . وكان متوسط نصيب الفرد في عام (2004) بلغ (1.3) واستمر في الارتفاع بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة الى ان بلغ في عام (2022) (8.9) كمتوسط لنصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ،ومن خلال الجدول نلاحظ ان معدل البطالة في عام (2004) بلغ (26.80) إذ سجل انخفاض خلال مدة الدراسة بشكل تدريجي حتى عام (2022)حيث بلغ معدل البطالة (15.3) رغم الزيادة السكانية الكبيرة ويعود سبب الانخفاض الى السياسية الاقتصادية الصحيحة في العراق التي نجحت في السيطرة على معدلات التضخم وانعكاسها على انخفاض معدلات الفقر والبطالة على الرغم من الظروف والمشاكل السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق طيلة مدة الدراسة .

جدول (17)

تطور الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه ومعدل البطالة في العراق (2004 – 2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو %	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل البطالة %
	1	2	3	4	5
2004	37,049,251.9	-	27,138,000	1.3	26.80
2005	73,533,599	98.4	27,963,000	2.6	17.97
2006	80,459,422.4	9.4	28,808,000	2.7	17.50
2007	91,187,076.9	13.3	29,981,000	3.0	11.70
2008	133,169,633.0	46.0	31,895,000	4.1	15.34
2009	110,678,649	-16.8	31,664,000	3.4	14.31
2010	137,051,310	23.8	32,490,000	4.2	12.43
2011	184,337,168	34.5	33,330,000	5.5	11.10
2012	214,767,951	16.5	34,208,000	6.2	11.92
2013	227,815,614	6.0	35,087,000	6.4	12.10
2014	232,204,463	1.9	36,005,000	6.4	10.59
2015	183,275,255	-21.0	36,934,000	4.9	10.72
2016	186,542,703	1.7	37,984,000	4.9	10.82
2017	207,621,134	11.2	38,858,000	5.3	13.02
2018	249,574,279	20.2	38,124,000	6.5	12.87
2019	254,443,953	1.9	39,128,000	6.5	12.76
2020	204,681,466	-19.5	40,150,000	5.0	13.74
2021	296,402,515	44.8	41,191,000	7.1	16.2
2022	378,244,157	27.6	42,249,000	8.9	15.3

المصدر: - عمود (1) و(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات متفرغة .

- عمود(2) و (4) من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة: معدل النمو = (السنة اللاحقة – السنة السابقة / السنة السابقة) * 100% .
- عمود(5) وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصائيات سكانية .
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ،سنوات متفرغة

سادسا: انعكاسات تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر (2004-2022)

تلعب تغيرات سعر صرف الدينار العراقي تأثيرات واضحة على مستويات الفقر ، إذ نلاحظ من الجدول (18) ان سعري الصرف الرسمي والموازي في عام (2004) بلغ (1453)(1462) دينار مقابل الدولار على التوالي ، ونرى ان مستوى الفقر بلغ (35.00 %) في العام نفسه وارتفعت اسعار الصرف الرسمي والموازي في عام (2006) إذ بلغ (1467)(1396) دينار امام الدولار على التوالي، في حين بلغ مستوى الفقر (26.88%) في العام نفسه ، إذ قام البنك المركزي العراقي على تحسين سعر الدينار العراقي مقابل الدولار من خلال العمل على رسم سياسة نقدية تهدف الى السيطرة على قيمة الدينار مقابل الدولار ونجحت هذه السياسة في ارتفاع قيمة الدينار العراقي و تخفيض سعر صرف الدينار الى معدلات مقبولة امام الدولار وبدأ ذلك واضحا منذ عام (2007) إذ سجل سعر الصرف الرسمي (1255) دينار مقابل الدولار، وكذلك سجل سعر الصرف الموازي في العام نفسه (1214) ، مما ادى الى انخفاض مستوى الفقر الى (22.90%) في العام نفسه ، واستمر التحسن في قيمة الدينار وانخفاض سعر صرفه مقابل الدولار لعدة سنوات حتى عام (2019) اذ بلغ سعر الصرف الرسمي (1190) دينار مقابل الدولار في حين بلغ سعر الصرف في السوق الموازية (1201.707) ،وانخفض مستوى الفقر في نفس العام الى (19.26%) ، وفي عام (2022) ارتفع سعر الصرف الرسمي (1450) دينار لكل الدولار، وكذلك ارتفع سعر الصرف الموازي لنفس العام (1450) دينار لكل دولار ،وجاء هذا الارتفاع نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي متمثلة في جائحة كورونا التي كانت سببا في انخفاض مستوى الدخل لدى الطبقات الفقيرة من المجتمع العراقي إذ بلغت نسبة الفقر في عام (2022) (25.00%) ، وهذا يؤكد ان انخفاض قيمة الدينار العراقي تؤدي الى ضغوط تضخمية تعمل على خفض الدخول الحقيقية للطبقات الوسطى والفقيرة لاسيما مع ضعف الرقابة الحكومية على التجار والموردين لمختلف انواع السلع المستوردة الى الاسواق العراقية وبالتالي تتسبب في ارتفاع مستويات الفقر في المجتمع العراق .

جدول (18)

انعكاسات تغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر (2004-2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	مستويات الفقر %
2004	1453	1462	35.00
2005	1469	1478	30.38
2006	1467	1396	26.38
2007	1255	1214	22.90
2008	1193	1180	22.04
2009	1170	1185	21.21
2010	1170	1185	20.41
2011	1170	1217	19.64
2012	1166	1222	18.90
2013	1166	1222	19.09
2014	1188	1206	19.28
2015	1190	1216	19.47
2016	1190	1303	19.66
2017	1190	1251	20.05
2018	1190	1195.312	20.05
2019	1190	1201.707	19.26
2020	1190	1315.349	31.7
2021	1450	1477.103	29.6
2022	1450	1482.450	25.00

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)و(15) .

شكل (18)

انعكاسات تغيرات سعر الصرف الموازي للدينار العراقي على مستويات الفقر (2004-2022)

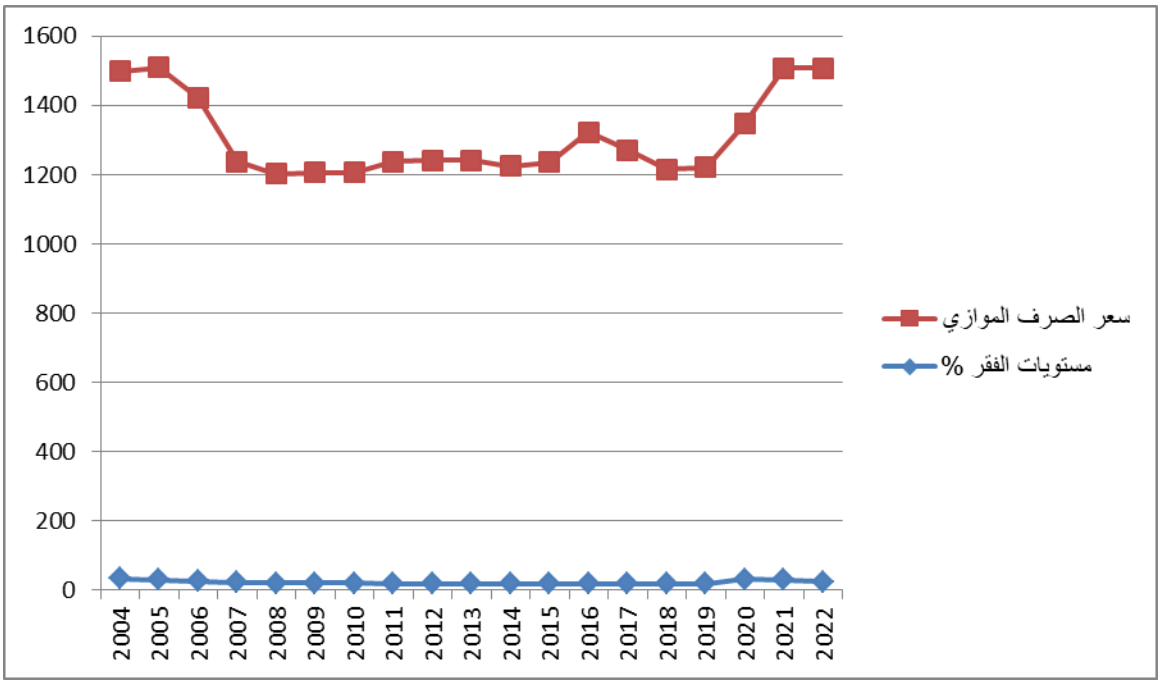

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18).

الفصل الثالث

قياس وتحليل دور تغيرات سعر الصرف على مستوى الفقر في بلدان مختارة

المبحث الاول :

التأصيل النظري للتحليل القياسي

المبحث الثاني :

عرض نتائج القياس وتحليلها في دول مختارة

تمهيد:

يُعد الفقر ظاهرة عالمية تؤثر على حياة الكثير من البشر، وتختلف خطورتها من دولة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر، وتسعى الدول إلى الحد من هذه الظاهرة عن طريق اعتماد سياسات اقتصادية عدة، أهمها تلك المتعلقة بسعر الصرف. وبكلام آخر، يُعد فهم العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الفقر أمر بالغ الأهمية لواضعي السياسة الاقتصادية في البلدان النامية.

وبهذا السياق السابق فإن الدراسة تهدف إلى قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على مستوى الفقر في ثلاث دول مختارة هي (الجزائر ومصر والعراق) في المدة من (2004- 2022). وبذلك سوف يتم في هذا الفصل توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج، وصياغتها بمعادلات رياضية وبالصيغة الخطية فقط، ومن جانب آخر فقد تم الاعتماد على بيانات نصف سنوية للمدة 2004-2022، كما تم الاعتماد على تقدير معلمات النماذج في هذه الدراسة ذلك من خلال استعمال برنامج Eviews12 . وكذلك ينبغي أن نشير إلى أن هذه الدراسة ستستخدم في هذا الفصل منهجية اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة لـ ARDL.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتحليل القياسي

المطلب الأول: مفهوم اختبارات السكون Stationary Test

إن عدم توفر صفة السكون في السلاسل الزمنية في أغلب الأحيان يرجع إلى وجود جذر وحدة Unit Root في بيانات هذه السلاسل، ولغرض معرفة مدى سكون هذه السلاسل لكل متغير داخل في الأنموذج من عدمه، فلابدّ من إجراء إختبارات جذر الوحدة Unit Root Test للسلسلة الزمنية، إن هذه الاختبارات تهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير خلال مدة والتأكد من سكونها[1]. ولعل أهم إختبارات جذر الوحدة وأكثرها شيوعاً وأهمية هو إختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-fuller 1981، وإختبار فليبس - بيرون Philips-perron 1988 . ويمكن بيان هذين الاختبارين كالآتي :-

1- اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey - fuller (ADF) 1981

يعد اختبار (ADF) هو أحد أفضل اختبارات جذر الوحدة المعروفة والأكثر استخداماً للسلاسل الزمنية على نطاق واسع[2]. إذ قام العالم Dickey fuller لعام 1981 بتطوير اختبار (DF) البسيط، وذلك من أجل تجنب مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي الذي يعاني منه اختبار DF الذي لا يتوفر السكون للسلسلة الزمنية عند المستوى Level فأن اختبار (ADF) يُمكن من اخذ الفرقين (الأول I(1) والثاني I(2))[3]. ويأخذ اختبار (ADF) المعادلات الاتية:-[4]

- بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام (No Trend And No Intercept)

$$\Delta Y_t = \gamma y_{t-1} + \sum_{r=1}^{k} p_i Y_{t-i} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

ΔY_t: هو التغير في المتغير التابع (المعتمد) للزمن t

---

(1) G. S. Maddala, In-Moo Kim, (Unit Roots, Cointegration and Structural Change), Cambridge University Press, 1998, pp: 100-101 .

(2) Marketa Arltova, Darina Fedorova, (Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter), statistic and economy journal, vol 96, 2016, pp: 48-49

(3) W .Enders,(Applied econometrics time series, New York, john wily & sous inc, 1995, p: 221 .

(4) Damodar N. Gujarati, (Basic econometrics), mc Graw-Hill companies, New York, four edition, 2004, p: 815 .

(ג ، p): معلمات المتغيرات المستقلة

Y_{t-i}: المتغير المستقل للتباطؤ t-i

k: درجات الإبطاء

u_t : حد الخطأ العشوائي

- وجود حد ثابت فقط (Intercept)

$$\Delta Y_t = a + \lambda y_{t-1} + \sum_{r=1}^{k} p_i Y_{t-i} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

a : الحد الثابت .

- وجود حد ثابت واتجاه عام (Trend And Intercept)

$$\Delta Y_t = a + \beta t + \lambda y_{t-1} + \sum_{r=1}^{k} p_i Y_{t-i} + u_t \ldots\ldots\ldots(9)$$

βt : الاتجاه العام

ويشمل اختبار ديكي – فولر الموسع الفرضيتين الاتيتين:

- الفرضية الصفرية (H0): أي أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))، أي أن لها اتجاهًا ثابتًا.
- الفرضية البديلة (H1): أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (I(0))، أي أنها لا تحتوي على اتجاه ثابت[1].

ويتم القرار بشأن هاتين الفرضيتين من ناحية الرفض أو القبول للفرضيتين، ذلك عن طريق مقارنة القيمة الاحتمالية (P - value) مع المستوى المعنوي (5%). فإذا كانت القيمة الاحتمالية تقل أو تناظر مثلاً (10%) فإننا وفقاً لهذه المقارنة يجب أن نقبل الفرضية البديلة التي تنص (بتوفر السكون في السلسلة الزمنية) ونرفض فرضية العدم التي تنص على (عدم توفر السكون). وبالعكس يجب أن نقبل بفرضية العدم (بعدم توفر السكون

(1)- Damodar N. Gujarati and Doan C. Porter, (Econometrics by Gujarati), Damodar N. and Porter, Dawn C, McGraw-Hill Education, 2009, P: 905-912.

في السلسلة الزمنية) ونرفض الفرضية البديلة إن كانت القيمة الاحتمالية تزيد عن (5%) وهذا الأمر يتطلب منا القيام بإجراء اختبار الفرق الأول وإعادة الإلية ذاتها.

2- اختبار فليبس – بيرون Philips – Perron (P-P) 1988

يستخدم هذا الاختبار في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلسلة، أي سكون السلاسل الزمنية أو استقراريتها، ويشير وجود جذر الوحدة إلى أن السلاسل الزمنية غير ثابتة (Non-stationary) وأن قيمتها تتغير بشكل عشوائي. وهنالك فرضيتين لهذا الاختبار كما تمت الإشارة اليها عند اختبار ADF وهي:

- فرضية العدم (H0): السلاسل الزمنية غير ساكنة.
- الفرضية البديلة (H1): السلاسل الزمنية ساكنة.

أما بشأن القرار عند مستويات المعنوية الخاصة باختبار PP فهي: [1]

1) إذا كانت قيمة اختبار فيليبس بيرون أي القيمة الاحتمالية Prob أقل من المستوى 5%، فهنا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، ونستنتج أن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة.

2) أما إذا كانت قيمة اختبار فيليبس بيرون أي القيمة الاحتمالية Prob أكبر من المستوى 5%، فهنا نقبل بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، ونستنتج أن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة.

وبشكل عام فإن اختبار فيليبس بيرون يتميز بعدة مميزات وهي:[2]

1) قوة أكبر: يعد اختبار فيليبس بيرون PP أقوى من اختبار ديكي فولر الموسع ADF، لاسيما في وجود ارتباط ذاتي في المتبقي.

2) كفاءة أكبر: ان اختبار PP يتمتع بكفاءة أكبر في اختبار السلاسل الزمنية القصيرة.

(1) Peter C. B. Phillips and Pierre Perron, (Econometrics: Basic and Applied), John Wiley & Sons, USA, 1988, PP: 103-105.
(2) Jeffrey M. Wooldridge, Econometrics: A Modern Approach, South-Western Cengage Learning, 2010, P: 545.

3) مرونـة أكبـر: يسمح اختبـار PP باختبـار فرضـيات تنوعًـا أكثـر، مثـل وجـود اتجـاه ثابـت أو انحـدار فـي السلاسل الزمنية.

ومن جانب آخر ايضاً، يمكن بيان الفرق بين اختبار PP واختبار ADF من خلال الجدول الآتي:

جدول (19): الفرق بين اختبار PP واختبار ADF

	اختبار PP	**اختبار ADF**
الافتراضات	يسمح PP بوجود ارتباط ذاتي في المتبقي	يفترض ADF عدم وجود ارتباط ذاتي في المتبقي
القوة	أقوى	أضعف
الكفاءة	أكبر	أصغر
المرونة	أكبر	أصغر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الشرح السابق.

لذلك يمكن القول استناداً لما تقدم، بأن اختبار فيليبس بيرون PP يعد أفضل بديل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF في العديد من الحالات، لذا فهو أقوى وأكثر كفاءة ومرونة. ويمكن ادراج المعادلة الرياضية لاختبار PP وكالاتي:

$$\Delta y_t = \beta y_{t-1} + \delta t + \sum_{i=1}^{k} \alpha_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيث ان:

Δy_t: التغير الأول في السلسلة الزمنية في الزمن t.

β: معامل الانحدار الذي يمثل تأثير القيمة السابقة على القيمة الحالية.

δ: معامل الانحدار الذي يمثل تأثير الاتجاه.

α_i: معاملات الانحدار التي تمثل تأثير التغيرات السابقة على القيمة الحالية.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

واخيراً يمكن القول، بأن اختبار PP لا يختلف عن اختبار ADF من ناحية استخدام الفرضيتين (العدم والبديلة)، وكذلك استعمال القيم الحرجة Critical value للاختبارين نفسها (P.P) و(ADF) .

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك وأنموذج ARDL

اولاً: منهجية التكامل المشترك Co-integration Test

تعد منهجية التكامل المشترك من المفاهيم الرئيسية في السلاسل الزمنية. وقد تقديم التكامل المشترك من قبل الاقتصادي Granger عام 1981 و Grange-Engel عام 1987. وان فكرة التكامل المشترك تستمد من جذور النظرية الاقتصادية، فعندما تفترض النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية فأن منهجية التكامل المشترك يقوم بتتبع مسار تلك العلاقة ويفترض عدم تباعدها بشكل كبير على المدى البعيد مع احتمالية تباعدها عن التوازن في المدى القصير، ويُصحح ذلك التباعد أو الانحراف عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة تلك المتغيرات الاقتصادية إلى المسار التوازني في الأجل الطويل. وهكذا فأن منهجية التكامل المشترك في الاقتصاد القياسي يحاكي وجود التوازن في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية التي تتقارب مع مرور الزمن[1].

ثانياً: أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL

ان اختبار ARDL هو أداة إحصائية تستعمل لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويتميز أنموذج ARDL بقدرته على معالجة مشاكل التكامل المشترك، وهي ظاهرة شائعة في البيانات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتغير المتغيرات مع مرور الزمن بطريقة غير مترابطة[2].

وقد تم تطوير أنموذج ARDL على يد كل من (Pesaran & Shin) عام 1999 و (Pesaran et al) عام 2001، حيث أن طريقة تطبيق أنموذج ARDL لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، وقد يرى Pesaran بأن اختبار التكامل المشترك باستخدام أنموذج ARDL يتم عن طريق اختبار الحدود Bound Test والذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت

(1) G.S. Maddala, In-Moo Kim, (Unit root cointegration and structural change), Cambridge university press, sixth edition, 2004, pp: 26-27 .
(2) Jeffrey M. Wooldridge, econometrics: a modern approach, Cengage Learning, 2013, PP: 464-470.

مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو مزيج من الاثنين معاً، ولكن من جانب آخر بأن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر Engle-Granger عام 1987 ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن في إطار أنموذج VAR ، وهذا يعني أن أنموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل والقصير في المعادلة نفسها، فضلاً عن تحديد تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومن ثم بالإمكان تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الاجلين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في الاجل القصير والاجل الطويل اتساقاً أكثر من تلك التي في الاختبارات الأخرى، بالإضافة الى ذلك، أن نتائج هذه الطريقة تكون في حالة جيدة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً وهو على عكس اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير حتى تكون النتائج أكثر كفاءة[1].

واستنادا لما تقدم، فإن منهجية اختبار أنموذج ARDL تكشف عن مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار أنموذج (UECM) وهو اختصاراً لـ (Unrestricted Error Correction Model)، و قد قدم كل من Pesaran et al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل أنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM ، وهذه الطريقة تعرف بـ Bounds testing approach أي طريقة اختبار الحدود.

(1)- 1Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R, (Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships), Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, PP: 289-326.

ويأخذ أنموذج ARDL الصيغة التالية[1]:.

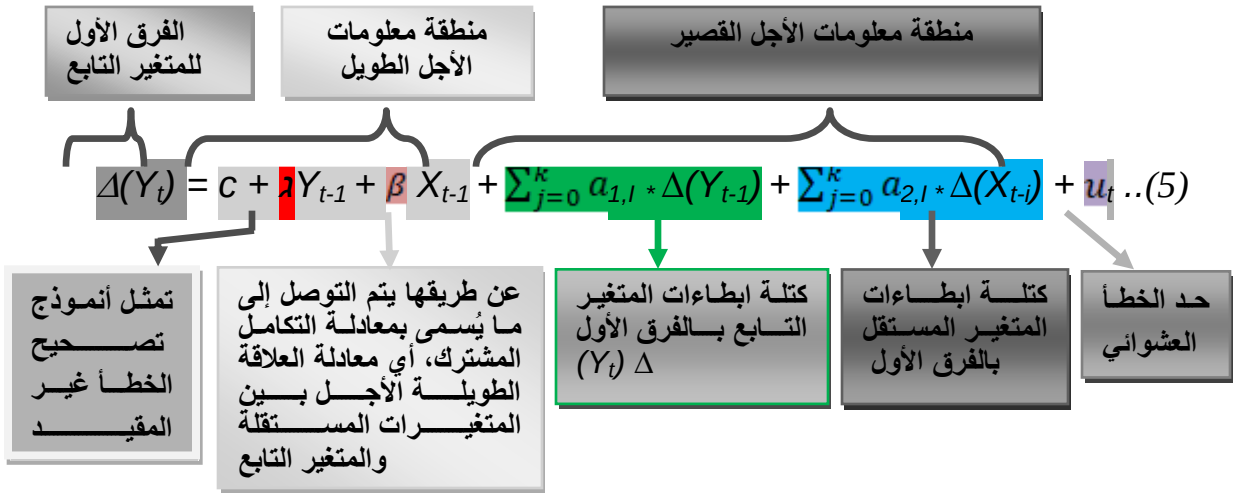

ومن اجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) المحتسبة من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج وعدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الأنموذج.

بعد القيام باختبار الحدود نقوم بمقارنة إحصائية F المحتسبة مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al (2001)، إذ نجد بهذه الحد أو القيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) او المتغيرات المتكاملة عند مستواها 1(0) أو تكون عند درجة التكامل نفسها، وذلك إذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، فإننا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ومن ثم وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فإننا نقبل بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ومن ثم عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وأما إذا وقعت القيمة الإحصائية لـ (F) بين قيمة الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة تكون غامضة وغير حاسمة[2].

(1) سيف علي يحيى الخولاني، تأثير تمويل الانفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، 2019، ص115.

(2) Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B, (Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia) -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, PP: 914-921

المبحث الثاني: عرض نتائج القياس وتحليلها في دول مختارة

المطلب الأول: توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي

من أجل اثبات صحة فرضية الدراسة من عدمها والولوج إلى الهدف الرئيسي لها فضلاً عن دعم نتائج التحليل التي تم عرضها في الفصل الثاني، سوف يتم بتوصيف المتغيرات الأساسية للدراسة، وكالآتي:

- **سعر الصرف الرسمي**
- **مستوى الفقر**

- **سعر الصرف الرسمي**
- **مستوى الفقر**

- **سعر الصرف الموازي**
- **مستوى الفقر**

وفي ضوء ما تقدم، يمكن ادراج جدولاً يوضح الرموز المستخدمة للمتغير المستقل والمتغير التابع في أنموذج ARDL في ثلاث بلدان مختارة.

جدول (20): متغيرات الدراسة من حيث (الاسم، والنوع، والرمز المستخدم) في أنموذج ARDL

ت	اسم المتغير		نوع المتغير	الرمز المستخدم
1	سعر الصرف الرسمي	الاقتصاد الجزائري	مستقل	NERG
2	مستوى الفقر		تابع	A
1	سعر الصرف الرسمي	الاقتصاد المصري	مستقل	NERM
2	مستوى الفقر		تابع	B
1	سعر الصرف الموازي	الاقتصاد العراقي	مستقل	RER
2	مستوى الفقر		تابع	F

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الشرح السابق.

وبالاستناد الى ما تقدم، يمكن صياغة المتغيرات في اعلاه بالمعادلات الخطية في أدناه وكالآتي:

معادلات الانموذج الأول للاقتصاد الجزائري

$$A = f\,(NERG)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

$$A = ß_0 + ß_1\,NERG + Ui\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ (12)$$

حيث أن:

A: المتغير التابع.

B_0: الحد الثابت.

$ß_1$: معلمة المتغير المستقل.

NERG: المتغير المستقل.

Ui: حد الخطأ العشوائي.

معادلات الانموذج الثاني للاقتصاد المصري

$$B = f\,(NERM)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

$$B = ß_0 + ß_1\,NERM + Ui\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ (14)$$

حيث أن:

B: المتغير التابع.

NERM: المتغير المستقل.

معادلات الانموذج الثالث للاقتصاد العراقي

$$F = f\,(RER)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

$$F = ß_0 + ß_1\,RER + Ui\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ (16)$$

حيث أن:

F: المتغير التابع.

RER: المتغير المستقل.

المطلب الثاني: عرض نتائج سكون السلاسل الزمنية ومناقشتها

من اجل تقدير دالة العلاقة للنماذج التي تم عرضها في أعلاه فأنه يتطلب إجراء بعض الاختبارات القياسية وتحليلها (احصائياً واقتصادياً). ويتم اللجوء إلى اختبارات سكون السلاسل الزمنية للتخلص من مشكلة الانحدار الزائف عن طريق اخذ الفرق الأول $I_{(1)}$ أو الفرق الثاني $I_{(2)}$ عند عدم توفر صفة السكون بالمستوى $I_{(0)}$، وفي ضوء ذلك يتم تحديد النماذج القياسية المناسبة في خاصية التكامل المشترك والخروج بنتائج سليمة وغير مزيفة. ومن اجل التعرف على درجة سكون السلاسل الزمنية فقد تم الاعتماد على اختبارين من اختبارات جذر الوحدة وهما:

1- اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

يمكن الاستدلال من خلال هذا الاختبار فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في هذا الاختبار قد لا تكون ساكنة وتعاني من جذر الوحدة، ومن ثم هنا يتم القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أو ان المتغيرات المدرجة تكون ساكنة ولا تعاني من جذر الوحدة، وبالتالي يجب قبول بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

وان قبول أو رفض الفرضيتين في أعلاه فقد تم استخدام القيمة الاحتمالية Prob ومقارنتها بالمستوى المعنوية (5%). (فإذا كانت قيمة Prob أكبر من 5% فهذا يعني إن المتغيرات غير معنوية وتعاني من جذر الوحدة، أي إن قيمة t المحتسبة اقل من قيمة t الجدولية، وبالعكس إذا كانت قيمة Prob أقل من 5% فهذا يعني إن المتغيرات معنوية ولا تعاني من جذر الوحدة).

وبذلك يتضح من خلال الجدول (21) نتائج الاختبار لـ (ADF) وعبر ثلاث حالات وهي (حد ثابت فقط Intercept، حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept، لا حد ثابت ولا اتجاه عام None). لذا فأن الجدول (21) يوضح بأن (NERG، A، NERM، B، RER، F) غير ساكنة عند المستوى Level I(0) في جميع الحالات، وذلك لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من المستوى (5%)، وهنا نقبل فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. مما تطلب الامر إلى اتخاذ الفرق الأول Ist difference I(1) لهذه المتغيرات، وقد تبين بعد اتخاذ الفرق الأول بأن المتغيرين (A، RER) كانت ساكنة في جميع الحالات. أما بالنسبة للمتغيرين (NERG، B) كانا ساكنين في حالتين فقط وهي (الحد الثابت، الحد الثابت والاتجاه العام) وغير ساكنين عند (لا حد ثابت ولا اتجاه عام)، لأن مستوى المعنوية أكبر من 5%، وأما بالنسبة للمتغير NERM فقد كان غير ساكن عند الفرق الأول في جميع حالاته وعند مستوى يزيد عن 5%، وأما بالنسبة للمتغير F فقد كان ساكن

في الفرق الأول وبحالة واحدة فقط وهي (حد ثابت واتجاه عام) وغير ساكن عند الحالتين (حد ثابت فقط، ولا حد ثابت ولا اتجاه العام).

جدول (21): نتائج اختبار (ADF)

Variables المتغيرات	Level $I_{(0)}$ المستوى			Ist difference $I_{(1)}$ الفرق الأول		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
NERG	0.9962	0.3625	0.9960	0.0012	0.0012	0.2236
A	0.5864	0.8382	0.8915	0.0358	0.0025	0.0045
NERM	0.7101	0.2920	0.8707	0.6467	0.3557	0.4699
B	0.6813	0.0313	0.9980	0.0074	0.0209	0.4633
RER	0.2324	0.0642	0.6231	0.0056	0.0007	0.0003
F	0.6324	0.9565	0.9216	0.7027	0.0000	0.1056

المصدر: إعداد الباحث باستعمال برنامج (Eviews 12).

2- اختبار فليبس – بيرون (P-P)

يتميز هذا الاختبار بدقة أكثر في السلسلة الزمنية ذات الحجم الصغير من اختبار ADF، ونتيجةً لذلك سوف نعرض نتائج اختبار (P.P) ومقارنتها بنتائج اختبار (ADF) وذلك لضمان التقدير السليم للاختبارات أو النماذج التي سيتم استخدامها لاحقاً. إذ يتضح من خلال الجدول (22) نتائج اختبار (P.P) والذي يشير بأن المتغيرات (NERG، A، NERM، B، RER، F) غير ساكنة عند المستوى I(0) Level في جميع الحالات، وذلك لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من المستوى (5%)، وهنا نقبل فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. مما تطلب الامر الى اتخاذ الفرق الأول لهذه المتغيرات حتى إنها اسكنت فيه في بعض الحالات، إذ كانت المتغيرات (NERG، NERM، B، RER، F) ساكنة في حالتين فقط وهي (حد ثابت فقط، ولاحد ثابت ولا اتجاه عام) وغير ساكنة عند حالة (حد ثابت واتجاه عام). أما بالنسبة للمتغير A فقد كان ساكن في جميع حالاته الثلاثة بمستوى معنوي أقل من 5%، ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

جدول (22): نتائج اختبار (PP)

Variables المتغيرات	Level $I_{(0)}$ المستوى			Ist difference $I_{(1)}$ الفرق الأول		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
NERG	0.9977	0.6409	0.9997	0.0528	0.6480	0.0370
A	0.3133	0.4395	0.5853	0.0104	0.0481	0.0006
NERM	0.9960	0.9298	0.9989	0.0506	0.1373	0.0249
B	0.8821	0.3806	0.9993	0.0156	0.0668	0.0038
RER	0.4706	0.8847	0.6494	0.0509	0.1702	0.0113
F	0.1002	0.3961	0.1983	0.0414	0.1264	0.0059

المصدر: إعداد الباحث باستعمال برنامج (Eviews 12).

المطلب الثالث: عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للاقتصاد (الجزائري والمصري والعراقي)، وذلك من خلال النماذج الآتية: -

الأنموذج الأول: تقدير دالة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومستوى الفقر في الاقتصاد الجزائري

اولاً: اختبار أنموذج ARDL

يوضح هذا الاختبار نتائج أنموذج ARDL من ناحية عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني للمتغيرات، واختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد المرجح وقيمة F المحتسبة ومعنويتها ومن ثم إحصائية داربن واتسن.

تشير إلى عدد درجات الابطاء الزمني للمتغير المستقل

تشير إلى عدد درجات الابطاء الزمني للمتغير التابع

جدول (23): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Selected Model: ARDL(**2**, **0**)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
A(-1)	1.179028	0.143890	8.193931	0.0000
A(-2)	-0.592763	0.143672	-4.125809	0.0002
NER	0.023046	0.011866	1.942169	0.0610
C	0.469224	0.528679	0.887540	0.3814

R-squared	0.768658	Mean dependent var	3.723056
Adjusted R-squared	**0.746970**	S.D. dependent var	1.504032
S.E. of regression	0.756560	Akaike info criterion	2.384368
Sum squared resid	18.31623	Schwarz criterion	2.560315
Log likelihood	-38.91863	Hannan-Quinn criter.	2.445778
F-statistic	35.44120	**Durbin-Watson stat**	**1.386396**
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (23) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني بشكل تلقائي للمتغيرين (NERG وA)، إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع وهو مستوى الفقر A درجتين زمنيتين متباطئة، بينما كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير سعر الصرف الرسمي NERG هي صفر. ومن

جانب آخر فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغير المستقل قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.74%) في التغير الحاصل في المتغير التابع A يعود سببها الى التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان المتبقي (0.26%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي (متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة أو الانموذج). وأما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية من الناحية الإحصائية جداً لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية. كما ينبغي أن نشير لنتائج هذا الجدول بأن إحصائيات داربن واتسون (D-W) تشير بأن قيمتهُ قد بلغت (1.386396) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج خالي من مشكلة الانحدار الزائف.

ثانياً: اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

ان التحقق بوجود التكامل المشرك بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي NERG) والمتغير التابع (مستوى الفقر A) يتطلب إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك، ويتم القرار بوجود التكامل المشترك من عدمه بين هذه المتغيرات ذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة الحدين الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) فأنه يجب القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أن (هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات ورفض فرضية العدم). وبالعكس إذا كانت قيمة (F) اقل من قيمة الحد الأدنى I(0) فأنه يجب القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، وأما إذا وقعت قيمة (F) بين الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة هنا تكون غامضة وغير حاسمة باتخاذ القرار، والجدول (24) في أدناه يوضح ما تقدم.

جدول (24): نتائج اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.259343	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

kيشير إلى عدد المتغيرات المستقلة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (24) في أعلاه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (5.259343) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (4.16)، والادنى بقيمة (3.62) وعند المستوى الاحتمالي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (NERG وA) ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

ثالثاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات المقدرة في الأجل القصير، وذلك من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة القصيرة (هل طردية أم عكسية؟)، بالإضافة إلى ذلك يوضح هذا الاختبار معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغير المستقل NERG والمتغير التابع A في حالة التباعد والانحراف الحاصل في الأجل القصير، ومن شروط UECM[❁] أن يكون سالب ومعنوي، فإذا تحقق هذا الشرط فأن الأنموذج يقترب من حالة التوازن في الأجل الطويل، وبالعكس، إذا كان غير ذلك فأن الأنموذج يبتعد عن حالة التوازن.

والجدول (25) في أدناه يوضح نتائج تقدير معلمة المتغير التابع في الأجل القصير للتباطؤ الزمني. ويمكن توضيح ذلك (احصائياً واقتصادياً) في ادناه.

جدول (25): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(A(-1))	0.592763	0.138037	4.294218	0.0002
CointEq(-1)*	-0.413735	0.101049	-4.094406	0.0003

يشير إلى UECM

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

❁ **(UECM)**: هو معامل تصحيح الخطأ غير المقيد، لذا فهو مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد وقياسات الاقتصاد الكلي، ولاسيما في تحليل نماذج الانحدار الذاتي المتكامل (ARIMAX) واختبارات السكون، ويستخدم لنمذجة السلاسل الزمنية غير المتوازنة، ويقيس مقدار الانحراف عن التوازن في السلاسل الزمنية، أي مدى ابتعادها عن قيمتها المتوقعة، لذا فهو يُستخدم لتصحيح هذا الانحراف، وتحسين دقة التنبؤات المستقبلية.

يوضح الجدول (25) التأثير الطردي لسعر الصرف الرسمي NERG على مستوى الفقر A عند التباطؤ الزمني (D(A(-1))، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.59%) عند مستوى معنوي بلغ (0.0002). ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة الطردية في الاقتصاد الجزائري إلى جملة من الأسباب، وهي: -

1) انخفاض القدرة الشرائية: عند زيادة سعر الصرف الرسمي فإن الدينار الجزائري يصبح أضعف مقابل العملة الأجنبية، مما يقود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، والتي تشكل نسبة كبيرة من السلع المتداولة في السوق الجزائري، ومع بقاء الدخل ثابتًا، فإن القوة الشرائية للمواطنين تنخفض مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر.

2) زيادة تكاليف الإنتاج: تعتمد العديد من الشركات الجزائرية على المواد الخام والآلات المستوردة، فعند ارتفاع سعر الصرف يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما قد يدفع الشركات إلى خفض الإنتاج أو تسريح العمال، ومن ثم قد يترتب على ذلك إلى تفاقم البطالة، وهو العامل الرئيسِ في ارتفاع الفقر.

3) ارتفاع التضخم: قد يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات إلى ارتفاع التضخم، مما يفاقم من مشكلة الفقر.

4) التفاوتات الاجتماعية: ان ارتفاع سعر الصرف غالباً ما يستفيد منه كبار المستثمرين والشركات المصدرة، بينما يتحمل الفقراء عبء ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية، مما قد يؤدي ذلك إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري.

5) انخفاض الاستثمار الأجنبي: قد يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى تحجيم المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الاقتصاد الجزائري، وذلك لأنهم يصبحوا أكثر عرضة للخسائر بسبب تقلبات العملة، مما يؤثر ذلك على فرص العمل والنمو الاقتصادي، ومن ثم قد يزيد من مستويات الفقر.

6) انخفاض الثقة في النظام الاقتصادي: قد يقود ارتفاع سعر الصرف إلى انخفاض ثقة المواطنين في النظام الاقتصادي في الجزائر، وذلك لأنهم قد يرون أن الحكومة غير قادرة على التحكم في الأسعار وتحسين مستوى المعيشة، ما قد يؤثر ذلك على الاستثمار والنمو الاقتصادي، وقد يزيد من مستويات الفقر.

7) ضعف البنية التحتية: تفتقر الجزائر إلى البنية التحتية اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

8) الفساد: يؤدي الفساد إلى هدر الموارد وتقويض جهود التنمية الاقتصادية.

وبالاستناد إلى ما تقدم، فإن الجدول (25) من جانب آخر يوضح **معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM** قد بلغت قيمته (-0.413735) سالباً ومعنوياً عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0003)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي NERG) والمتغير التابع (مستوى الفقر A) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمتهُ (0.41-%) من أخطاء الأجل القصير في A للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحهُ في المدة الحالية t من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغير المستقل.

رابعاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة الطويلة. والجدول (26) يوضح ذلك.

جدول (26): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NER	**0.055703**	0.025716	2.166036	**0.0379**
C	1.134118	1.237222	0.916665	0.3662

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (26) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل في الأجل الطويل، إذ يوضح الجدول بأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف الرسمي على مستوى الفقر للاقتصاد الجزائري في الاجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.05%) عند مستوى معنوي بلغ (0.0379)، إن هذا التأثير الطردي في الأجل الطويل قد تطابق مع الأجل القصير لتأثير NERG على A، ويعود سبب ذلك كما بينا سابقاً إلى (ارتفاع تكلفة الواردات، انخفاض القوة الشرائية، فضلاً عن انخفاض الأجور الحقيقية، وكذلك التأثير السلبي على القطاعات الإنتاجية، الفساد وضعف البنى التحتية، تقلبات أسعار النفط، ونقص فرص العمل، الاعتماد على قطاع الطاقة، بالإضافة إلى هدر الموارد وغيرها من الأسباب).

خامساً: الاختبارات التشخيصية للبواقي

ان التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك وكما يلي: -

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول (27) يوضح ذلك.

جدول (27): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.223197	Prob. F(20,12)	0.0786
Obs*R-squared	28.34910	Prob. Chi-Square(20)	0.1014

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (27) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) المحتسبة قد بلغت (Prob=0.0786) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، والجدول في أدناه يوضح ذلك.

جدول (28): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.288569	Prob. F(1,33)	0.5947
Obs*R-squared	0.303405	Prob. Chi-Square(1)	0.5818

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (28) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) قد بلغت (Prob=0.5947) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

3. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

هذا الاختبار يستعمل للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي. والشكل (19) يوضح ذلك.

شكل (19): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

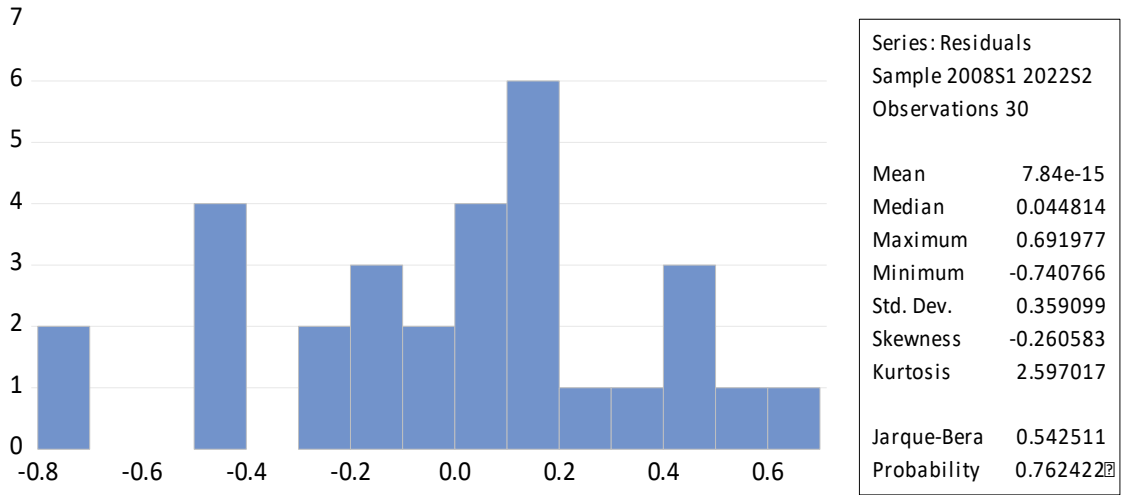

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الشكل (16) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (Prob=0.542511) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لِأنموذج ARDL

هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى استقراريه أنموذج ARDL عن طريق استعمال المجموع التراكمي للبواقي لـ (CUSUM)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأنموذج إذا كان الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء عند المستوى (5%). وبالعكس إذا كان الخط الأزرق يقع خارج الحدود الحرجة فإن الاستقرار الهيكلي للأنموذج لا يتحقق. والشكل في أدناه يوضح ذلك.

شكل (20): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

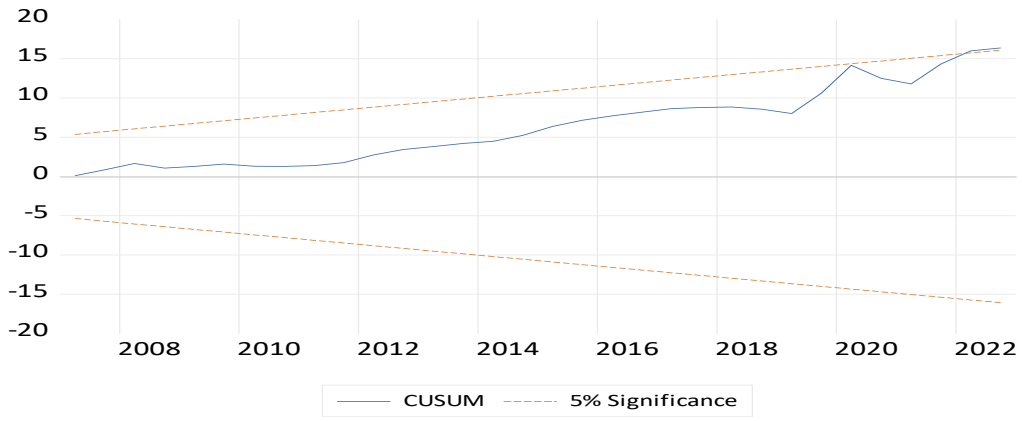

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الشكل البياني (20) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نُلاحظ بأن الخط الأزرق يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ (ARDL).

الأنموذج الثاني: تقدير دالة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومستوى الفقر في الاقتصاد المصري

اولاً: اختبار أنموذج ARDL

يوضح الجدول (29) في أدناه نتائج أنموذج ARDL من ناحية عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني للمتغيرات، واختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد المرجح وقيمة F المحتسبة ومعنويتها ومن ثم إحصائية داربن واتسن.

جدول (29): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
B(-1)	1.874718	0.194441	9.641574	0.0000
B(-2)	-1.189992	0.463604	-2.566826	0.0169
B(-3)	-0.046512	0.510175	-0.091169	0.9281
B(-4)	0.402527	0.249578	1.612832	0.1199
NERM	-0.255975	0.117347	-2.181351	0.0392
NERM(-1)	0.505795	0.253121	1.998235	0.0571
NERM(-2)	-0.175744	0.374384	-0.469422	0.6430
NERM(-3)	-0.470249	0.361900	-1.299389	0.2062
NERM(-4)	0.364572	0.156076	2.335860	0.0282
C	-0.183754	0.363637	-0.505324	0.6179

R-squared	0.994154	Mean dependent var	13.71529
Adjusted R-squared	**0.991962**	S.D. dependent var	2.070819
S.E. of regression	0.185656	Akaike info criterion	-0.289910
Sum squared resid	0.827239	Schwarz criterion	0.159019
Log likelihood	14.92848	Hannan-Quinn criter.	-0.136812
F-statistic	453.5134	**Durbin-Watson stat**	**2.197468**
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الجدول (29) بأن عدد درجات الإبطاء الزمني للمتغير التابع (مستوى الفقر B) أربع زمنية متباطئة، في حين إن درجة الابطاء الزمني للمتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي NERM) هي أربع زمنية متباطئة ايضاً. ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغير المستقل قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.99%) في التغير الحاصل في

المتغير التابع A يعود سببها الى التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان المتبقي (0.1%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي (متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة أو الانموذج). وأما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية من الناحية الإحصائية جداً لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية. كما ينبغي أن نشير لنتائج هذا الجدول بأن إحصائيات داربن واتسون (D-W) تشير بأن قيمتهُ قد بلغت (2.197468) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف.

ثانياً: اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

يوضح الجدول (30) في أدناه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (6.039748) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (4.16)، والادنى بقيمة (3.62) وعند المستوى الاحتمالي بلغ (5%)، وبالتالي يشير ذلك على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (NERM وB) ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة والتي تنص بـ (وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين ورفض فرضية العدم.

جدول (30): نتائج اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**6.039748**	10%	3.02	3.51
K	1	**5%**	**3.62**	**4.16**
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

ثالثاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

يوضح هذا الاختبار تقدير المعلمات المقدرة في الأجل القصير، وذلك من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل وهو NERM على المتغير التابع B، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة القصيرة بين هذين المتغيرين. وكذلك اختبار معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM. والجدول (31) في أدناه يوضح نتائج تقدير معلمة المتغير التابع في الأجل القصير للتباطؤ الزمني.

جدول (31): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(B(-1))	**0.897641**	0.135021	6.648165	**0.0000**
D(B(-2))	**-0.639150**	0.134963	-4.735728	**0.0000**
CointEq(-1)*	**-0.007826**	0.002485	-3.149030	**0.0037**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الجدول (31) التأثير الطردي لسعر الصرف الرسمي NERM على مستوى الفقر B عند التباطؤ الزمني (D(B(-1))، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.89%) وعند مستوى معنوي جداً بلغ (0.0000). ويمكن ربط هذه العلاقة الطردية عند التباطؤ الزمني ذاته في الاقتصاد الجزائري إلى جملة من الأسباب، وهي: -

1) ارتفاع أسعار السلع المستوردة: ان زيادة سعر الصرف الرسمي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيرادات السلع، مما قد يرفع أسعارها في السوق المحلية، وتشكل السلع المستوردة نسبة كبيرة من سلة استهلاك الأسر المصرية، لا سيما السلع الغذائية الأساسية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار هذه السلع قد تؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة، مما يؤدي الى زيادة مستوى الفقر في مصر.

2) تراجع الصادرات: قد تؤدي زيادة سعر الصرف إلى جعل الصادرات المصرية أكثر تكلفة في الأسواق العالمية، مما ينخفض الطلب عليها، ومن ثم فقدان الوظائف وانخفاض الدخول في القطاعات المصدرة، وبالتالي زيادة مستوى الفقر.

3) انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر: مع زيادة سعر الصرف قد يؤدي من جانب آخر إلى جعل الاستثمار في الاقتصاد المصري أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، مما قد يؤدي إلى انخفاض فرص العمل وانخفاض الدخول، وبالتالي التأثير على مستوى الفقر.

4) ارتفاع التضخم: عندما يرتفع سعر الصرف قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يرفع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تآكل الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة، مما يزيد من مستوى الفقر.

5) التفاوت في توزيع الدخل: تؤثر زيادة سعر الصرف إلى توزيع غير عادل للدخل، إذ تستفيد الفئات الغنية من ارتفاع أسعار الأصول، بينما تعاني الفئات الفقيرة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

7) ضعف شبكة الأمان الاجتماعي: ان شبكات الأمان الاجتماعي في مصر قد لا توفر حماية كافية للأسر الفقيرة من التأثيرات السلبية للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف.

أما بالنسبة للتباطؤ الزمني (D(B(-2)) فأنه يبين التأثير العكسي لسعر الصرف الرسمي NERM على مستوى الفقر B، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر بمقدار (0.63-%) وعند مستوى معنوي جداً بلغ (0.0000). وان هذا التأثير العكسي لـ NERM على B عند هذا التباطؤ فأنه قد يصبح مع مرور الوقت أقل وضوحاً بعد عامين، وقد يعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، وقد يزيد ذلك من تكلفة الاستيرادات، مما قد يدفع المستهلكين إلى التوجه للسلع المحلية بدلاً من ذلك، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، مما يحفز الإنتاج المحلي ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي تُوظّف هذه الوظائف الجديدة أشخاصًا من الطبقات الفقيرة، مما يحسن من دخلهم ويقلل من مستوى الفقر. وكذلك مع انخفاض قيمة الجنيه، تصبح السلع المصرية أرخص في الخارج، مما يشجع على تصديرها، فتوفر هذه الزيادة في الصادرات دخلاً إضافياً للشركات المصرية، مما يُتيح لها الاستثمار في توسيع نطاق أعمالها وخلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم يستفيد العاملون في هذه الشركات من زيادة الدخل، من ثم التقليل من مستوى الفقر. كما ان انخفاض قيمة الجنيه تصبح تحويلات المغتربين أكثر قيمة بالنسبة لأسرهم في مصر، ومن ثم توفر هذه التحويلات مصدرًا إضافيًا للدخل للأسر الفقيرة، مما قد يساعد على تحسين مستوى المعيشة ويقلل من مستويات الفقر. وكذلك يمكن الاشارة الى تكيف السوق، فقد تتكيف الشركات والمستهلكون مع تغير سعر الصرف بمرور الزمن.

ومن جانب آخر فإن الجدول (31) يوضح **معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM** قد بلغت قيمته (-0.007826) سالباً ومعنوياً عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0037)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي NERM) والمتغير التابع (مستوى الفقر B) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمتهُ (-0.007%) من أخطاء الأجل القصير في B للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحهُ في المدة الحالية t من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغير المستقل.

رابعاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يوضح الجدول (32) تقدير معلمة المتغير المستقل الأجل الطويل للكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة الطويلة.

جدول (32): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NERM	**0.070362**	3.366704	0.020899	**0.9835**
C	31.77142	109.6028	0.289878	0.7739

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الجدول (32) بأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف الرسمي NERM على مستوى الفقر B في الاقتصاد المصري في الاجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.07%) ولكن عند مستوى غير معنوي بلغ (0.9835)، وهذا يعني ان التأثير الطردي في الأجل الطويل قد تطابق مع الأجل القصير لتأثير NERM على B عند التباطؤ الزمني (D(B(-1))، كما يمكن ارجاع السبب نفسه في الاجل القصير، أي ان السبب الرئيسِ وراء هذه العلاقة الطردية هو اعتماد الاقتصاد المصري على الاستيرادات (استيراد السلع الأساسية والوسيطة من الخارج)، وبكلام آخر، ان انخفاض قيمة العملة المصرية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لاسيما المستوردة منها، ومن ثم يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي للفقراء، وهو

ما يجعلهم أكثر عرضة للفقر، وقد يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى فقدان الوظائف، لاسيما في قطاع التصدير، وبالتالي قد يؤدي إلى زيادة الفقر.

خامساً: الاختبارات التشخيصية للبواقي

ان التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك وكما يلي: -

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يوضح الجدول (33) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) المحتسبة قد بلغت (Prob=0.3035) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يشير بعدم

جدول (33): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic1.097448	Prob. F(1,29)0.3035
Obs*R-squared1.276211	Prob. Chi-Square(1)0.2586

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين

يوضح الجدول (34) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) قد بلغت (Prob=0.0617) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج

جدول (34): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic3.748530	Prob. F(1,32)0.0617
Obs*R-squared3.565182	Prob. Chi-Square(1)0.0590

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يخلو من مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

3. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

يبين الشكل (20) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (Prob=0.231553) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

شكل (21): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

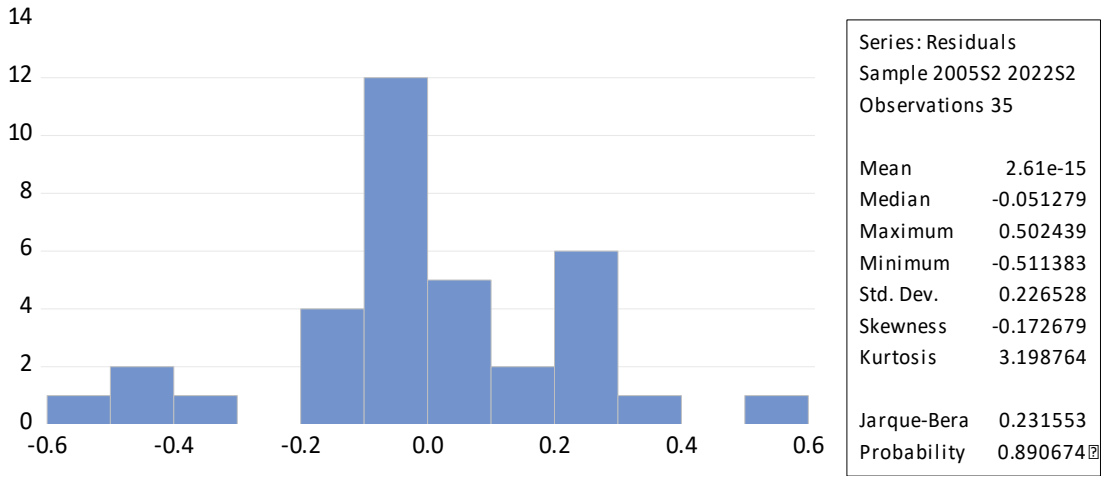

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لِأنموذج ARDL

يوضح الشكل البياني (21) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نُلاحظ بأن الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة. ومن ثم فأن هذا الاختبار قد عزز من دقة نتائج انموذج ARDL.

شكل (22): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

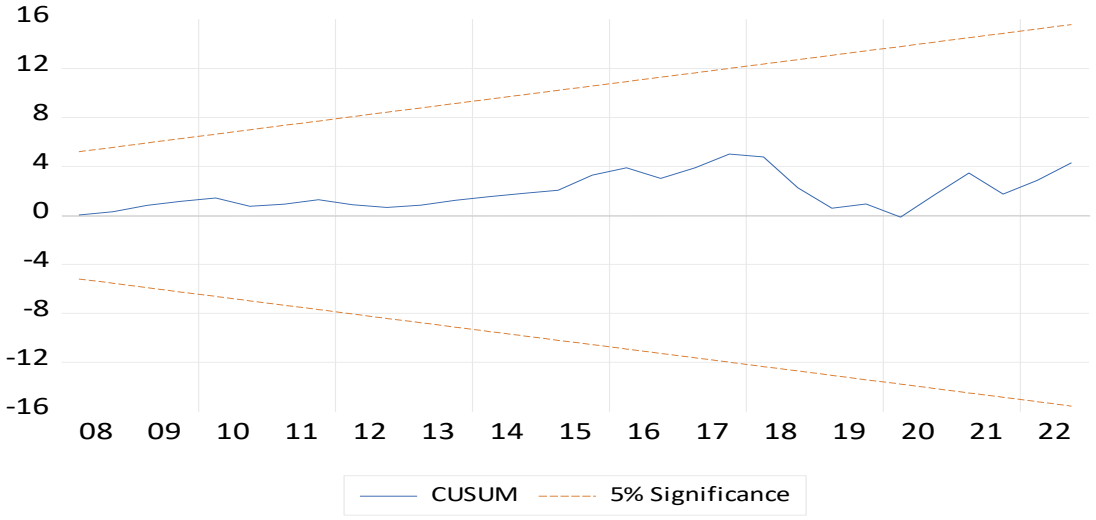

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

الأنموذج الثالث: تقدير دالة العلاقة بين سعر الصرف الموازي ومستوى الفقر في الاقتصاد العراقي

اولاً: اختبار أنموذج ARDL

يوضح هذا الاختبار وفقاً لهذا الانموذج نتائج أنموذج ARDL، وكما بينا سابقاً بأن هذا الاختبار يبين عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني للمتغيرات، واختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد المرجح وقيمة F المحتسبة ومعنويتها ومن ثم إحصائية داربن واتسن.

جدول (35): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Selected Model: ARDL(**2, 2**)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
F(-1)	1.306686	0.157248	8.309688	0.0000
F(-2)	-0.660324	0.161635	-4.085282	0.0003
RER	0.026840	0.012338	2.175275	0.0376
RER(-1)	-0.037306	0.019828	-1.881452	0.0696
RER(-2)	0.021494	0.011575	1.856993	0.0732
C	-3.033941	2.707905	-1.120402	0.2714

R-squared	0.908284	Mean dependent var	11.28944
Adjusted R-squared	**0.892998**	S.D. dependent var	2.208311
S.E. of regression	0.722365	Akaike info criterion	2.338439
Sum squared resid	15.65433	Schwarz criterion	2.602359
Log likelihood	-36.09190	Hannan-Quinn criter.	2.430554
F-statistic	59.41924	**Durbin-Watson stat**	**1.409297**
Prob(F-statistic)	**0.000000**		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (35) في أعلاه بأن عدد درجات الإبطاء الزمني للمتغير التابع (مستوى الفقر F) درجتان زمنيتان متباطئة، كما إن درجة الابطاء الزمني للمتغير المستقل (سعر الصرف الموازي RER) هي درجتان زمنيتان متباطئة ايضاً. ومن ناحية اخرى، فإن النتائج الإحصائية أظهرت بأن المتغير المستقل قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح (AR-S) Adjusted R-Squared قد بلغ (0.89%) في التغير الحاصل في المتغير التابع A يعود سببها الى التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان المتبقي (0.11%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي (متغيرات أخرى لم تدخل الانموذج). وأما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي

معنوية جداً من الناحية الإحصائية لان قيمتها الاحتمالية أقل من المستوى (5%) إذ بلغت (0.00000) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج معنوي من الناحية الإحصائية. بالإضافة إلى ذلك يوضح هذا الجدول بأن إحصائيات داربن واتسون (D-W) تشير بأن قيمتهُ قد بلغت (1.409297) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف.

ثانياً: اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test

يوضح الجدول (36) في أدناه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (4.531110) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (4.16)، والادنى بقيمة (3.62) وعند المستوى الاحتمالي البالغ (5%)، وبالتالي يشير ذلك على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (RER وF) ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة والتي تنص بـ (وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين ورفض فرضية العدم).

جدول (36): نتائج اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**4.531110**	10%	3.02	3.51
K	1	**5%**	**3.62**	**4.16**
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

ثالثاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

يوضح هذا الاختبار تأثير المتغير المستقل RER على المتغير التابع F، في الأجل القصير، وكذلك تحديد نوع العلاقة القصيرة (طردية أم عكسية). فضلاً عن اختبار UECM. والجدول (37) في أدناه يوضح ذلك.

جدول (37): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.691565	0.113714	**0.647211**	**D(F(-1))**
0.0005	-3.869887	0.076725	**-0.296917**	**CointEq(-1)***

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (37) التأثير الطردي لسعر الصرف الموازي RER على مستوى الفقر F عند التباطؤ الزمني (D(F(-1)) في الاقتصاد العراقي، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.64%) وعند مستوى معنوي جداً بلغ (0.0000). ويمكن ربط هذه العلاقة الطردية عند التباطؤ الزمني ذاته في الاقتصاد العراقي إلى انخفاض القيمة الشرائية للدينار العراقي، فعندما يرتفع سعر الصرف الموازي فإن القيمة الشرائية للدينار العراقي تنخفض مقابل العملة الاجنبية، وهذا ما يجعل من الصعب على المواطنين شراء السلع والخدمات المستوردة، مما يقود إلى ارتفاع الأسعار، ومع هذه الزيادة في الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدينار، مما يجعل من الصعب على الطبقات الفقيرة تلبية احتياجاتهم الأساسية. كما يعود سبب التأثير الطردي إلى تآكل الأجور الحقيقية، لأنه عند زيادة سعر الصرف، فإن الأجور الاسمية تبقى ثابتة، وهو ما يقود إلى انخفاض الأجور الحقيقية (القيمة الشرائية للأجور)، وهذا يعني أن العمال ذات الطبقات الفقيرة يفقدون قدرتهم الشرائية، مما يزيد من صعوبة تغطية احتياجاتهم الأساسية. يضاف إلى ذلك سبب مهم وهو التوزيع غير العادل للدخل، فعندما يرتفع سعر الصرف الموازي فإنه يؤدي إلى تفاقم مشكلة التوزيع في الدخل، إذ يستفيد من ذلك كبار المستثمرين والمضاربين، بينما تتضرر الطبقات الفقيرة بشكل كبير، وناهيك عن الأسباب الاخر المرافقة مثل (تقلبات أسعار النفط، ضعف الإنتاج المحلي، والفساد، وغيرها).

ومن جانب آخر فإن الجدول (37) يوضح **معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM** قد بلغت قيمته (-0.353639) سالباً ومعنوياً عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0006)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغير المستقل (سعر الصرف الموازي RER) والمتغير التابع (مستوى الفقر F) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمتهُ (-0.35%) من أخطاء الأجل القصير في F للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحهُ في المدة الحالية t من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغير المستقل.

رابعاً: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل

يوضح الجدول (38) تقدير معلمة المتغير المستقل الأجل الطويل للكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة الطويلة.

جدول (38): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RER	**0.031183**	0.009361	3.331376	**0.0023**
C	-8.579215	5.921753	-1.448763	0.1578

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الجدول (38) بأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف الموازي RER على مستوى الفقر F في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة واحدة سوف يقود إلى زيادة مستوى الفقر بمقدار (0.03%) وعند مستوى معنوي بلغ (0.0023)، وهذا يعني ان التأثير الطردي في الأجل الطويل قد تطابق مع الأجل القصير لتأثير RER على F عند التباطؤ الزمني (D(F(-1))، كما ان السبب ذاته يعود في الاجل القصير، أي ان الاسباب الرئيسة وراء هذا التأثير الطردي هي (انخفاض القيمة الشرائية للدينار، تآكل الأجور الحقيقية، وزيادة تكلفة الواردات، انخفاض الاستثمار، وتفاقم عدم المساواة، ضعف شبكات الأمان الاجتماعي، ضعف البنية التحتية، والحروب التي تعرض لها البلد، الاعتماد

على القطاع الوحيد وهو النفط مقابل ضعف الإنتاج المحلي، والاعتماد على الاستيرادات، بالإضافة إلى الفساد، والصرعات السياسية).

خامساً: الاختبارات التشخيصية للبواقي

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة، وهذه الاختبارات هي: -

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

يوضح الجدول (39) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، حيث نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) المحتسبة قد بلغت (Prob=0.1447) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يشير على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي LM، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود

جدول (39): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic2.251805	**Prob. F(1,28)0.1447**
Obs*R-squared2.605238	Prob. Chi-Square(1)0.1065

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين

يوضح الجدول (40) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) قد بلغت (Prob=0.1584) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج

جدول (40): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic2.082269	**Prob. F(1,33)0.1584**
Obs*R-squared2.077386	Prob. Chi-Square(1)0.1495

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يخلو من مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج RDL.

3. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

يبين الشكل (22) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (Prob=0.744548) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فأن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج أنموذج ARDL.

شكل (23): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

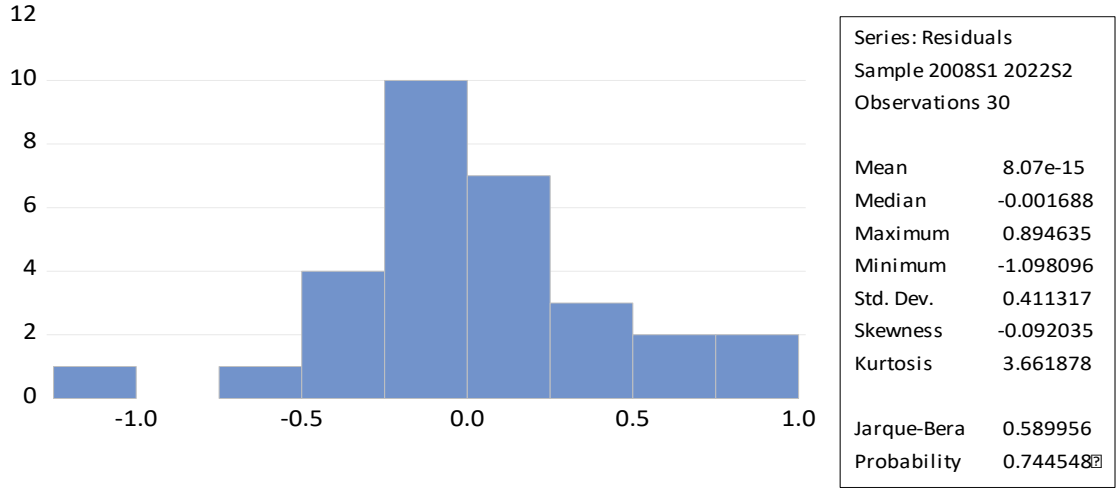

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لِأنموذج ARDL

يوضح الشكل البياني (23) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نُلاحظ بأن الخط الأزرق يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة. ومن ثم فأن هذا الاختبار قد عزز من دقة نتائج انموذج ARDL.

شكل (24): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

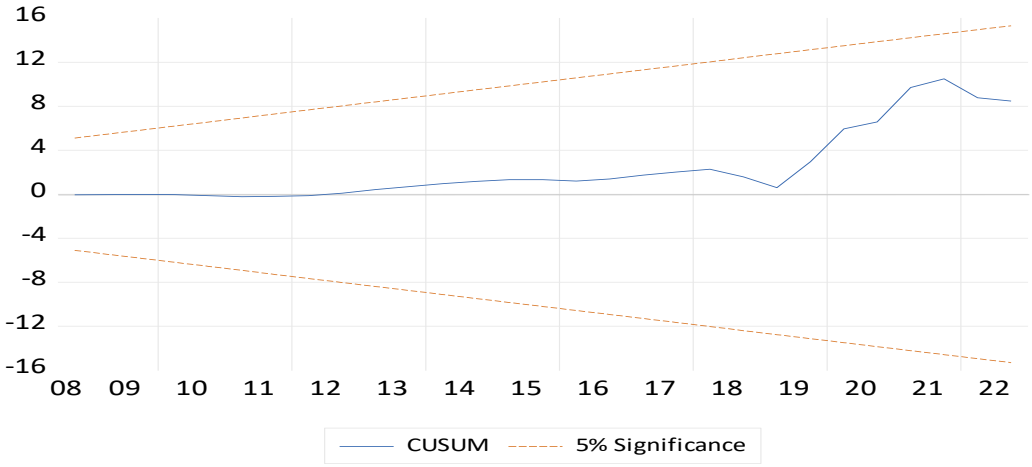

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات :

1- أن اسعار الصرف لها اثارا واضحه على مستويات الفقر ،فإن تغييرات سعر الصرف من شأنها أن تؤدي الى تغيرات في مستويات الفقر ،حيث ان انخفاض اسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار تؤدي الى انخفاض قيمة العملة وهذا يؤدي الى اتساع ظاهرة الفقر، وفي حالة ارتفاع اسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار فإنه يؤدي الى الحد من ظاهرة الفقر.

2- يعد الفقر من اعقد المشاكل التي تواجه اصحاب القرار، على الرغم من تبني الحكومات المتلاحقة في الدول المختارة استراتيجيات وبرامج تنموية لمعالجة الفقر، إلا ان تنفيذ هذه البرامج دائما ما يقابلها ظروف اقتصادية وسياسية تعمل على تأخير تنفيذ البرامج ،اذ ان انخفاض نسبة الفقر خلال مدة الدراسة لسنوات متعددة يجابهها ارتفاع في نسبة الفقر في سنوات معينة نتيجة الصدمات الاقتصادية الدولية التي ينعكس تأثيرها على اقتصادات الدول عينة الدراسة ، الامر الذي يتطلب الى وضع خطط اقتصادية جديدة لمعالجة مشكلة الفقر او العودة الى تنفيذ السياسات والبرامج التي وضعت سابقا مع عدم امكانية ضمان عدم حدوث صدمات اقتصادية مستقبلية لذلك تمثل مشكلة الفقر عقدة ازلية في الاقتصادات العالمية .

3- ان اسعار صرف العملة في الجزائر اتجهت الى الارتفاع مقابل الدولار وهذا ادى الى انخفاض قيمة الدولار الجزائري مما تطلب وضع برامج ادت الى ارتفاع معدلات التضخم فضلا عن وقوع ازمات اثرت على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي استمرار ارتفاع نسبة الفقر .

4- ان ارتفاع سعر الصرف في مصر اثر على القدرة الشرائية للأفراد وكانت نتائجه ارتفاع مستمر في نسبة الفقر ، كما ان الدعم الحكومي الكبير في خفض معدلات الفقر لم يحقق مبتغاه نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي للبلد متمثلا في انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات وزيادة معدلات البطالة .

5- نستنتج من خلال تحليل تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في دولتي الجزائر ومصر كان لها التأثير على الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد وكذلك تأثيره على الفقر .

6- من نتائج تحليل تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في العراق ارتفاع معدلات الاسعار بالنسبة للمواطنين نتيجة تغيرات اسعار الصرف الموازي الذي انعكس بدوره الى انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي مما تسبب في تدهور المستويات المعيشية للطبقات الفقيرة

كونهم الاكثر ضررا لتغيرات سعر الصرف وما ينتج عنه من اعادة توزيع الدخل بشكل غير عادل مما يؤدي الى تفاقم مستويات الفقر .

7- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والفقر وهذا يعني ان تغيرات سعر الصرف لها تأثير في مستويات الفقر .

8- ابرزت النتائج القياسية ارتفاع التضخم نتيجة ارتفاع سعر الصرف الذي ادى الى زيادة تكاليف الانتاج مما ادى الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات في السوق المحلية وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي للأسر الفقيرة مما يزيد من مستوى الفقر .

التوصيات :

1- المحافظة على استقرار اسعار صرف العملات للدول المختارة تجاه الدولار من خلال وضع سياسات اقتصادية تعمل على زيادة ثقة العملة المحلية تجاه الدولار .

2- التنسيق بين السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي كونه الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة والجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية اهمها استقرار العملة وتحسين معدل النمو والسيطرة على معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحديد موعد زمني لتنفيذ هذه الاهداف.

3- العمل على انشاء قاعدة بيانات للافراد ضمن دائرة الفقر من اجل تقليص دائرة الفقر من خلال اعادة توزيع الدخل بين الافراد بشكل عادل ، واجراء المسوحات الدولية بالاحوال المعيشية للافراد وبناء وتنظيم قاعدة واسعة للبيانات والمعلومات على الافراد تحت خط الفقر من اجل شمولهم في اعانات نقدية وعينية .

4- العمل على زيادة قيمة العملات المحلية مقابل الدولار وتقوية الجهاز الانتاجي للدول المختارة من اجل زيادة صادرات هذه الدول الذي يعمل بدوره على ارتفاع معدلات النمو من خلال ايجاد فرص عمل للأيدي العاملة المعطلة للحد من ظاهرة الفقر.

5- التنسيق بين السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي كونه الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة والجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية اهمها استقرار العملة وتحسين معدل

النمو والسيطرة على معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وتحديد موعد زمني لتنفيذ هذه الاهداف مع العمل على زيادة الدخول الحقيقية للافراد وبالتالي استهداف مستويات الفقر .

6- العمل على زيادة قيمة العملات المحلية مقابل الدولار وتقوية الجهاز الانتاجي للدول المختارة من اجل زيادة صادرات هذه الدول الذي يعمل بدوره على ارتفاع معدلات النمو من خلال ايجاد فرص عمل للأيدي العاملة المعطلة للحد من ظاهرة الفقر.

7- توفير خطط اقتصادية تدعم شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة التخصيصات المالية لها من اجل توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود وتقديم اعانات مادية ومعنوية للمواطنين الغير قادرين على العمل من اجل خفض معدلات البطالة وبالتالي خفض مستويات الفقر .

8- وضع خطط وبرامج حكومية للسيطرة على معدلات التضخم في الدول التي تنخفض عملتها تجاه الدولار الامريكي وذلك على السيطرة على الاسعار في السوق المحلية والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي ووضع سياسات عادلة في توزيع الدخل الاقتصادي بين المواطنين من اجل زيادة الثقة في الاقتصادات المحلية من قبل المواطنين مما يؤدي الى استقرار الدخل الحقيقي للمواطنين وبالتالي تحسين مستويات المعيشة والمحافظة على مستويات فقر مقبولة لهم.

المصادر

المصادر العربية

القرآن الكريم

اولا: الكتب

1- الاشقر ،احمد ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة ، الاردن ، ط2 ، 2007 .

2- بانفا ، علم الدين ، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال فترة (1960_2017) ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2018 .

3- البخاري ، لحلو موسى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية ، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي ، مكتب حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، الطبعة الاولى ،المجلد1،2010 .\

4- البستاني ، باسل ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .

5- بقدور ،اشواق ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965_2005) ، دار الراية ، الاردن ، 2013.

6- البنا ،محمد ، الاقتصاد التحليلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 .

7- بوشرار ،علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات) ، دار الميسرة ، الاردن ، ط3 ، 2013 .

8- تودارو ،ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، تعريب : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006 .

9- جاد الله ،محمود ياسر محمد ،الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي مطبعة الاسراء ،مصر،2003 .

10- جبيلي ،عبد علي ، وفيتالي كرامارتكو، اختيار نظم الصرف في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، صندوق النقد الدولي ، 2003.

11- الحجار ، بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

12- الحسني ،عرفان تقي ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ط2، 1999 .

13- حمزة ، كريم محمد ،الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002 .
14- حميدات ، محمود ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000 .
15- حنفي ،محمد ناظم محمد ، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقيم العملات ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1999 .
16- خلف ،فليح حسن ، التمويل الدولي ، الاردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2004 .
17- خليل ، سامي ، الاقتصاد الدولي ، الاردن ، دار النهضة العربية للطباعة ، 2005 ، ص 188.
18- الدباش ، عبدالله حمد ، وطارق نوري ابراهيم ، دراسة تحليلية لاساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير ، العدد الثامن ، لم يتم ذكر سنة النشر .
19- دياب ، محمد ، التجارة في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2010 .
20- الرحبي ،ابراهيم بن عبدالله ، اقتصاد المعرفة البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة ، تعريب حسن المطرشي ، دار الغرد للطباعة والنشر ، دمشق ، 2012.
21- رفاعي ،عادل محمود ، وضاحي حمدان الرفاعي ، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية ، دار المنار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015.
22- روبنسون ، جوان ، و جون ايتوبل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، تعريب فاضل عباس مهدي ، دار الطبعة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1988 .
23- الزيود ، اسماعيل محمد ، دور المشروعات الانمائية الصغيرة في التنمية الريفية ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
24- سعد ،محي محمد ، الاستثمار والازمة المالية العالمية (دراسة تحليلية وتطبيقية ومقارنة) ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2010 .
25- الشماع ، همام ، وعمر هشام العمري ، اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، بيت الحكمة، بغداد ،ط1 ،2002 .
26- شهاب ،مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2007 .
27- صالح ، شيماء اسامة محمد ، الفقر ومستويات التنمية البشرية في الدول العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر ، 2014 .

28- صيد ،امين ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، لبنان/ بيروت ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013 .
29- الطائي ، غازي صالح محمد ، الاقتصاد المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1999 .
30- عابد ،محمود سيد ، التجارة الدولية ، الاشعاع الفنية للطباعة ، الاسكندرية ، ط1 ، 2001 .
31- عباس ،وداد ، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر ، الاردن ، اليمن ، اطروحة دكتوراه منشورة ، الجزائر، 2018 .
32- عبد الرضا ،نبيل جعفر و ندوة هلال جودة ، قياس وتحليل اتجاهات الفقر في العراق (1980 _2012) ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، 2016.
33- عبد الفتاح ، سليمان مجدي ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، دار غريب ، مصر ، 2002 .
34- عجمية ،محمد عبد العزيز ، ومدحت محمود العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، 1979 .
35- العذاري ،عدنان داود ، وهدى زوير مخلف الدعمي ، قياس مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010 .
36- العطار ، رشاد ، وعليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، الاردن، ط2 ، 2000 .
37- العيسى ، نزار سعد الدين واخرون ، اقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاتها ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000 .
38- الغالبي ، عبد الحسين جليل عبد الحسين ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء ، عمان ، 2011.
39- غزلان ، محمد عزت ، اقتصاديات النقود والبنوك والمصارف ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 2002
40- الغولي ، اسامة محمد ومجدي محمد شهاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، 1997 .
41- الفارس ،عبد الرزاق ،الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2001.

42- الفتلاوي ،حيدر مجيد عبود ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2020 .

43- الفضلي ،عبد الهادي ، مشكلة الفقر(دراسة مختصرة لمشكلة الفقر وفق الرؤية الاسلامية)، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2010 .

44- قدي ،عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004 .

45- كربانين ،مورد خاي ،الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية، 2007.

46- كنعان ،علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2014 ، ص 491.

47- لطرش ، الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

48- محارب ،عبد العزيز قاسم ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي ، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2011.

49- محمد ،عبد الرزاق ، الاعلام والتنمية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012 .

50- معروف ،هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط1 ،2005 .

51- نايف ، فواز جاز الله وسعدون حسين فرحات ، اثر تقلبات الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد93 ، مجلد31 ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، 2009 .

52- نبيل ، نشأت ، الوكيل التوازني النقدي ومعدل الصرف ، شركة ناس لطباعة مصر ، 2006 .

53- النجفي ، سالم توفيق واحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة للوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 .

54- النجفي ،سالم توفيق واحمد فتحي عبد المجيد واياد بشير الجلبي ، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه ، روافد للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012 .

55- نعمة ، سمير فخري ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011 .

56- نعمة الله ،احمد رمضان ، الفيل ،اسماعيل احمد ،القفاش ، سحر عبد الرؤوف ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها (مشكلة الفقر _ التلوث البيئي _ التنمية المستديمة)، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2015.

57- الهاشمي ، يخلف بن رشيد ، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2015.

58- يونس ، محمود وعبد المنعم مبارك ، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسعار المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- بربري ،محمد امين ، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة ،جامعة شلف ،الجزائر،2004-2005 .

2-بونبعو ،ياسين حفصي ، مكافحة الفقر كعامل في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، (2010-2011) .

3- جابر ، سامر سليم ، تحليل اثر الموازنة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004 – 2020) ، رسالة ماجستير ، جامعة واسط ،2022 .

4-الجبوري ، محمد ومحمد بركة ، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم (تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل) ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد6 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2014 .

5- الجبوري ، محمد ، تاثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل) ، اطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012 _2013 .

6- حاجي ، فطيمة ، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة (2005_2014) ، (رسالة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية) ، (2014/2013).

7- حسن ،عبدالله صادق امين ، الفقر في فلسطين وسياسة مكافحته ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2005 .

8- حصروري، نادية ، تحليل وقياس الفقر في الجزائر _ دراسة تطبيقية في ولاية سطيف ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2008_2009 .

9-حولية ، يحيى ، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي ومالي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014_2015 .

10- خضر ،زاهر عبد الحليم ، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994_2010) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، غير منشورة ، جامعة الازهر ، فلسطين ، 2012.

11- خضير ،ليلى بديوي ، تحركات سعر الصرف في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة(1984_2006) / رسالة ماجستير/ كلية الادارة واقتصاد / جامعة الكوفة ، 2009.

12- الخفاجي ،راجي محيل هليل ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد للمدة (1987_ 2007) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة بغداد (للحصول على درجة الماجستير في علوم الاقتصاد) ، 2009 .

13- رؤوف ،قصي عبد الفتاح ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر في العراق ، بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في الاحصاء التطبيقي ، بغداد ، 2011.

14- الزهيري، مها علاوي، سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، رسالة ماجستير، 2012.

15- سلمان، مرتضى أحمد، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر- تجارب دول مختارة مع اشارة خاص للعراق، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء، رسالة ماجستير، 2023.

16- علي ،شيماء هاشم ، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي _ رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2008 .

17- فواز، محمود احمد ، دراسة اثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري(1990-2020)، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الدلتا للعلوم والتكنلوجيا، اطروحة دكتوراه، مصر، 2021.

18- قربي ،نصر الدين ،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة وهران ، الجزائر ،2013-2014.

19- لجلاج، صادق زوير، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقرفي العراق(1990-2007)، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه، 2011.

20- لخضر ، مرغاد ، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرنامج التنموي للجزائر للفترة (2014 _2005)، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد خضير _ الجزائر ، لم يتم ذكر سنة النشر.

ثالثاً: البحوث

1- عيسى ،محمد عبد الشفيع ، نظرة اساسية الى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي ، بحوث اقتصادية عربية ،العدد46 ، القاهرة ، 2009.

2- غياط ، شريف وعبد المالك مهري ، في العالم العربي واشكالية محاربته ، بحث منشور في جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر ، 2013 .

رابعاً: التقارير

1- البنك الاهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، يونيو 2018 ، المجلد الثامن والستون .

2- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة.

3- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقراء ، واشنطن ، 2000 .

4- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2003.

5- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2004.

6- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2007 .

7- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2008.
8- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2016.
9- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2017.
10- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي ، القطاع الخارجي والتطورات العالمية ، 2022.
11- البنك المركزي المصري ،النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد279، يونيو 2020 .
12- البنك المركزي المصري ،النشرة الاحصائية الشهرية ،العدد291،يونيو2021 .
13- البنك المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق ، 2022.
14- تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنوات متفرغة و متعددة .
15- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 .
16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014.
17- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 .
18- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022.
19- تقرير التنمية البشرية في العالم العربي ، تعريب غسان غصن ، مطبعة كركي (قريطم) ، بيروت ، 2004 .
20- التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الابعاد ،.
21- التقرير لاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2023 ،ومصادر وطنية ودولية اخرى.
22- تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم ، روما ، 2019 .
23- تقرير منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، 2010 .
24- الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء .
25- صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات اتجاه التجارة ، اعداد متفرغة لعام 2009.
26- صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات اتجاه التجارة ، اعداد متفرغة لعام 2019.

27- صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات والاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات اتجاه التجارة ، اعداد متفرغة لعام 2022.

28- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021

29- عبد الفضيل ، محمود ، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنظمة العربية : ورقة عمل مقدمة الى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، بيروت ، كانون الاول لسنة 2005.

30- المعهد العربي للتخطيط ، اشكالية دراسة ظاهرة الفقر، الكويت ، سنة النشر لم تذكرها .

31- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، الخرطوم ، ديسمبر/ 2009.

32- النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري ، العدد 279 ، يونيو 2020 .

33- نصار ،محمد عبد الهادي ، ورشة عمل بعنوان : مفاهيم الفقر والحماية الاجتماعية في الاراضي الفلسطينية ، فلسطين ، 2005.

34- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصائيات سكانية .

35- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي وتكنلوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ،سنوات متفرغة.

36- وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء ، ، قسم الأرقام القياسية ، النشرات الاحصائية.

خامساً: المجلات

1- امين ، هجير عدنان زكي واحمد حسين لطيف ، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة (2003 – 2016) ، مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة النهرين ، المجلد 1 ، العدد118 ، 2019 .

2- بتال، احمد حسين ووسام حسين علي واحمد اسماعيل ، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980 – 2010) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، المجلد 6 ، العدد 12، 2014 .

3- الخولاني ،سيف علي يحيى ، تأثير تمويل الانفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد .

4- داغر ، محمود محمد محمود و حسين عطوان مهوس معارج ، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004_2012) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 21 ، العدد 84 ، 2015 .

5- المرایاتي ، توفيق صبري ، الحروب واثارها على تدهور الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 5، العدد2 ،2007 .

6- الونداوي ، نشأت مجيد حسن ، قياس تأثير المستوى العام للأسعار ، وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980- 2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 1، العدد 82 ، 2010 .

سادسا: الانترنت

1- البنك الدولي متوفر على الرابط تم الاطلاع بتاريخ 2024/2/27

https://data.albankaldwli.org

2- البنك الدولي متوفر على الرابط . تم الاطلاع بتاريخ 2024/2/27

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ

سابعاً: المصادر الانكليزية

A- BOOKS

1- Cecchetti & Schoenholtz ، Stephen ، G Kermit L.،Money Banking and Financial Markets ،3thed، McGraw _ Hill Irwin، 2011 .
2- Forrest ، a System Perspective on Financial System ، CRC Press، 2014.
3- G. S. Maddala, In-Moo Kim، (Unit Roots, Cointegration and Structural Change) ، Cambridge University Press ، 1998.
4- Hubbard & O'Brien، R.GLENN ، Anthony Patrick ، Money، Banking ،and the Financial system ، Prentice Hall، New York، 2012.
5- Laurences ،Copeland ،Exchange Rates And ،International Fiancepearson Education Limited England ،2005.

6- Marketa Arltova, Darina Fedorova, (Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter), statistic and economy journal، vol 96، 2016 .
7- Michael Parkin Macroeconomic ،6th Edition ،Peurson Education INC ،New York ،2003 .
8- Simon Kuznets " ،Economic Growth and In come Inequality ،"American Review: Vol. 45.
9- W .Enders ،(Applied econometrics time series، New York، john wily & sous inc ، 1995.

B- Magazines and Periodicals

1- Ann Harrison ، Globalization and Poverty ، by the National Bureau of Economic Research ، American ، 2007.
2- International Monetary Fund ، Progress Report of the Poverty Reduction and growth strategy Paper Prepared by the staffs of the (IMF) and (IDA)، N . W،Washington ،2010.
3- sheng gen fan ،phamlanhoung ،Trinh Quang ،Government spending and poverty reduction in Vietnam ،April _ 2004.
4- shenggen Fa ، Peter Hazell ،and sukhadeothorat ، eptd discussion paper، government spendin، growth and poverty : an analysis of interlinkages in rural india ،Environment and Production Technology Division،International Food Policy Research Institute، Revised _December 1998.
5- Yolanda ،Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia ،risalat majistir ،Indonesia ، 2017.
6- Zadeh ،Ramakrishnan and Farajnezhed ،Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries ،risalat majistir ، 2020 .

Abstract

Exchange rates play an important role in their impact on poverty levels. If an economic policy aimed at maintaining the stability of the prices of the local currency against the dollar has been represented، this will enable the reduction of

hyperinflation and then economic stability will be achieved، and this in turn will improve the productive apparatus of the countries of the study sample and thus will lead to an increase in domestic exports towards the world and result in an increase in domestic production and reduce unemployment rates and then target poverty in terms of employing the largest number of unemployed in institutions، companies and production factories in various Terms.

The research tried to identify the role of exchange rates in their impact on poverty levels in Algeria and Egypt with the possibility of benefiting from them in Iraq, especially since Algeria and Egypt are economies somewhat similar to the economy of Iraq، and Algeria relies heavily on oil and gas as a main source of its economy in global markets ،while the Egyptian economy lived conditions similar to Iraq's political- economic and social conditions.

The research reached a number of conclusions، perhaps the most prominent of which is the achievement of the objectives of the economic policy of stabilizing the exchange rates of the currency towards foreign currencies، especially the dollar، and achieving economic growth that works to reduce poverty levels in the countries of the study sample.

Accordingly، the research recommends the need to maintain the value of the local currency from deterioration and the development of economic policies aimed at working to increase productive capacities with the obligation of government agencies responsible for the implementation of those policies to develop and determine a time frame for implementation and find a method to ensure the effectiveness of application and follow-up implementation, and work to establish a database for individuals who are below the poverty line in order to find job opportunities for the unemployed labor force to reduce the phenomenon of poverty.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University
College of Administration and Economics
Department of Economics

The role of exchange rate changes on poverty levels in selected countries with reference to Iraq

A thesies submitted

to the Council of the College of Administration and Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Ghaleb Amad Omran Hamad

supervision of

Asst. pro.dr.ImanAbdul Kazem Jabbar Al-Kriti

2024 1445